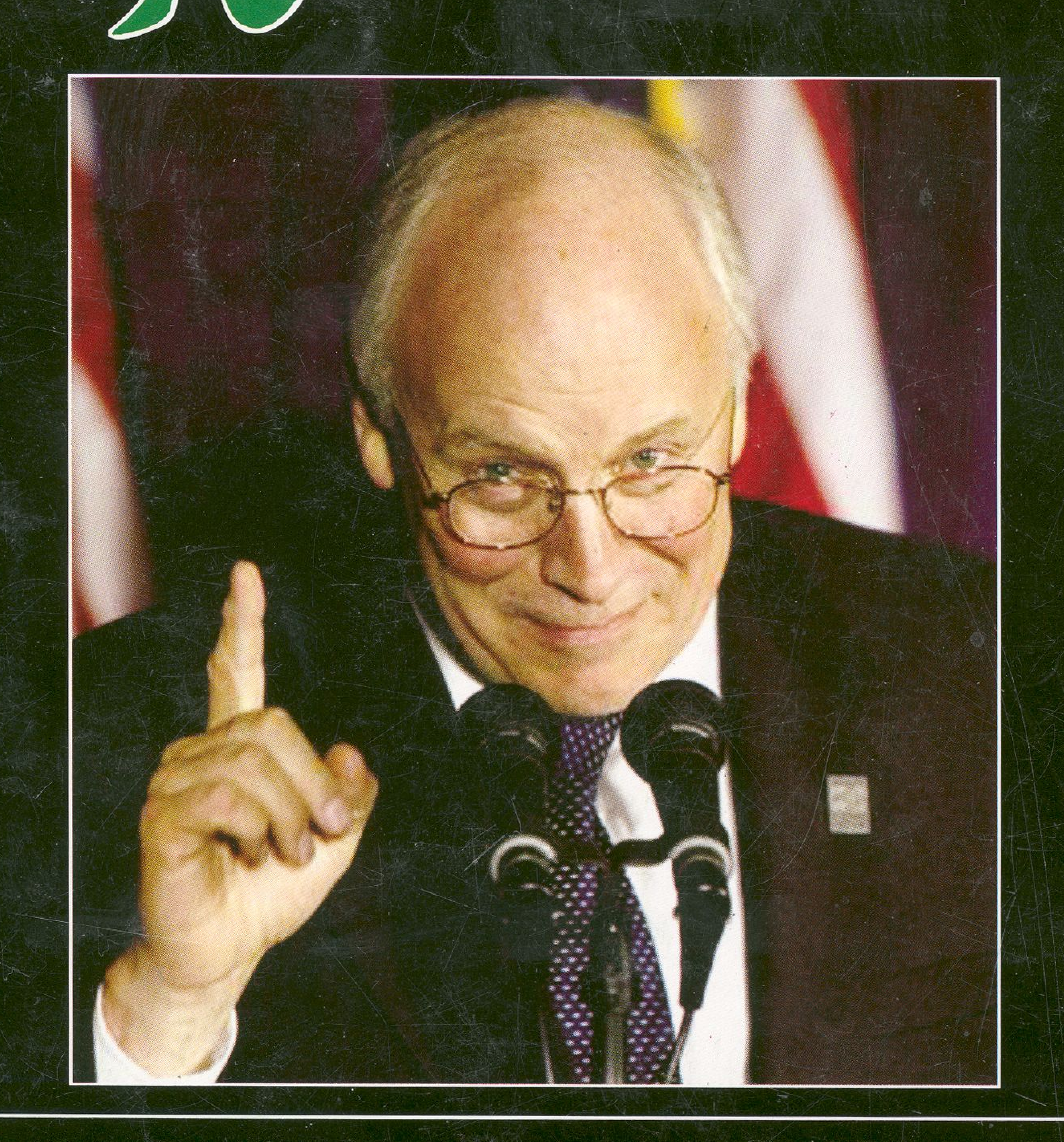
مختارات إيرانية



السنة السادسة
العدد ٧٩ـ فبراير ٢٠٠٧



- إيران ومسئولية الاستقطاب الإقليمي: من العراق إلى لبنان
- ماذا بعد انتخابات ١٥ ديسمبر؟
- طاقة إيران فى مهب الريح... رؤية إسرائيلية
- نقد السياسة النووية الإيرانية
- إيران والمقاطعة الدولية
- هل بدأ العد التنازلي لأحمدي نجاد؟

٧٩



السنة السادسة ـ العدد ٧٩ ـ فبراير ٢٠٠٧

صورة الغلاف
تشيني قادم إلى المنطقة للإعداد لحشد ضد إيران.. كيف ستتعامل إيران مع تداعيات هذا التطور و بالتحديد الإقليمية منها ؟

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية ت : ٥٧٨٦١٠٠/ ٥٧٨٦٢٠٠/ ٥٧٨٦٣٠٠ فاكس : ٥٧٨٦٠٢٣/ ٥٧٨٦٠٣٧



«مختارات إيرانية» دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس ، وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط ، وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا. ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية» ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث ، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر .

ويسعد « مختارات إيرانية » تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة .

المحتويات

افتتاحية

إيران ومسئولية الاستقطاب

تأخرت إيران كثيراً فى إدراك أحد الحقائق المهمة فى إدارة سياستها الخارجية وهى أنه بدون توافق إقليمى مع هذه السياسة فإنها معرضة حتماً لمواجهة الكثير من العقبات والتحديات. لقد تجاهلت إيران طيلة أكثر من عامين أهمية اتخاذ مبادرات حسن نوايا تجاه الدول العربية الخليجية وبالتحديد فى ملفات ثلاث هى: الملف النووى الإيرانى، وملف جزر الإمارات الثلاث، وملف الأمن الإقليمى الخليجى، لكنها فوق هذا كله، ضربت عرض الحائط بأى اعتبار يخص مصالح هذه الدول أولاً، ومصالح العالم العربى كله فى العراق ثانياً، حيث اندفعت بنشوة مفرطة نحو العراق الجريح لتنال منه وتثأر وتصول وتجول دون تحسب لمشاعر ودون تدبر لردود فعل، غير عابئة لا بالمصالح الوطنية والقومية للدول العربية، ولا بمشاعر الشعب العربى فى هذه الدول، ولا بحقيقة أن هناك من سيتعمد الوقيعة بينها وبين جيرانها العرب، خاصة وأن هذا الذى سيتعمد القيام بالوقيعة وهو الولايات المتحدة له من النفوذ والسطوة التى تمكنه من فرض الكثير من إملاءاته على حكومات هذه الدول.

لم تكترث إيران بأهمية التشاور مع حكومات الدول العربية فى الخليج بشأن الملف النووى رغم أن الأمريكيين كانوا حريصين على ترويع هذه الدول من البرنامج النووى الإيرانى، وكانوا يضغطون للخروج بموقف خليجى يتهم إيران بأنها أصبحت "مصدراً للخطر" وأن برنامجها "يهدد الاستقرار الإقليمى"، لتوظيف هذا الموقف لدى الكونجرس للحصول على موافقته لاتخاذ سياسات حاسمة ضد هذا البرنامج. لقد ركز الإيرانيون جهودهم لتأمين الدعم الروسى والصينى لبرنامجهم النووى، كما ركزوا على الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والاتحاد الأوروبى للوصول إلى الولايات المتحدة بهدف إشراكها فى مفاوضات هذا الملف، أما البُعد الإقليمى، والخليجى بالذات فكان غائباً تماماً عن هذا النشاط الإيرانى، وكأن الدول العربية الخليجية غير معنية بتطورات هذا الملف.

وفى الوقت الذى استمرت فيه السياسة الإيرانية على ثوابتها بخصوص قضية جزر الإمارات، اندفعت بقوة نحو العراق، ووقعت فى خطأ الانحياز للاحتلال الأمريكى - البريطانى للعراق، فى وقت كانت تعلن فيه انحيازها للمقاومة فى كل من فلسطين ولبنان، ساندت الأحزاب والميليشيات الشيعية والكردية الموالية للاحتلال. اعترفت مبكراً بما يسمى بـ "مجلس الحكم الانتقالى"، وساندت الانتخابات المزيفة التى لم يكن لها غير معنى واحد هو تكريس الطائفية السياسية كقاعدة للحكم فى العراق بما يمكن الحلفاء الشيعة من السيطرة على السلطة فى بغداد، دون اكتراث بكون هذه السيطرة الشيعية على السلطة السياسية فى العراق سيطرة بدعم أمريكى ولصالح استمرار الاحتلال الأمريكى.

لقد اعتقدت طهران أن الظروف أضحت سانحة لفرض مشروعها السياسى فى العراق الذى يعد مشروعاً مأزوماً لكونه أسير تداعيات ومآسى وكوارث الحرب العراقية - الإيرانية، وهو المشروع الذى يهدف أولاً إلى منع قيام حكم عدو لإيران فى العراق، والعمل على جعل الحكم الجديد صديقاً إن لم يكن حليفاً. وليس هناك من وسيلة مأمونة لذلك إلا بمساعدة الأحزاب والقوى السياسية الشيعية الموالية لإيران بالسيطرة على الحكم الجديد فى العراق. ويهدف ثانياً إلى منع ظهور عراق قوى يكون قادراً على تهديد إيران مجدداً، ومنع قيام عراق ضعيف يكون سبباً فى تهديد الاستقرار السياسى فى إيران أو تهديد الأمن القومى الإيرانى.

اندفاع إيران لتنفيذ هذا المشروع هو الذى جعلها تؤيد وبقوة فرض سياسة الطائفية السياسية ونظام المحاصصة فى توزيع القوة السياسية (الحكومة والبرلمان). وجعلها تؤيد انخراط حلفائها فى الحكم الجديد الموالى للاحتلال، وجعلها تؤيد الدستور المشوه للعراق الذى فتح أبواب التقسيم تحت شعار "الفيدرالية" من ناحية، وهدد عروبة العراق من ناحية أخرى عندما لم ينص على عروبة الوطن العراقى واكتفى بالنص على عروبة من ينتسبون إلى العروبة من أبنائه. هذا الاندفاع والدعم الإيرانى للأحزاب والميليشيات الشيعية أساء إلى إيران من أكثر من ناحية، حيث جعل إيران شريكاً فى الحرب الطائفية الدائرة الآن داخل العراق التى أدمت شعبه والتى جاءت على حساب تركيز المقاومة ضد الاحتلال. كما أن دعمها للصعود السياسى القوى للشيعة فى العراق أعطى ضوءاً أخضراً لأقليات شيعية أخرى بالتحرك للمطالبة بحقوق سياسية، الأمر الذى أدى إلى تحذير البعض من خطورة ما يسمى بـ"الهلال الشيعى" خصوصاً فى ظل التنسيق الإيرانى - السورى، وفى ظل الدعم الإيرانى لـ"حزب الله" فى لبنان، مما أعطى انطباعاً بأن هذا الخطر موجود فعلاً ومتصاعد ويمتد من إيران إلى العراق إلى سوريا إلى لبنان، والتحذير من أنه يعد خطراً على أمن واستقرار ومصالح الدول السنية المجاورة.

هذه التطورات تزامنت مع تطورات أخرى مهمة أبرزها الانقلاب الأمريكى على إيران فى الخليج وتحميل واشنطن إيران مسئولية الأوضاع المتأزمة فى العراق ولبنان وفلسطين بالتضامن مع كل من سوريا و"حزب الله". كما تزامن مع دعوة وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس فى أوج سخونة الحرب الإسرائيلية على لبنان (يوليو- أغسطس ٢٠٠٦) إلى قيام شرق أوسط جديد يولد من رحم هذه الحرب، وكانت تعنى بهذا الشرق الأوسط الجديد أنه سيكون ثمرة الإجهاز الإسرائيلى على "حزب الله" فى لبنان وثمرة إجهاز الحصار الاقتصادى على نفوذ حركة "حماس" فى فلسطين، وسيكون مقدمة لإحكام قبضة الحصار على كل من سوريا وإيران بما سيؤدى إلى خلق واقع سياسى إقليمى جديد له ثلاثة معالم: أولها، أن تتراجع أهمية الصراع العربى - الإسرائيلى كمحدد للعلاقات الإقليمية، أى لا يكون نجاح أو فشل عملية السلام معياراً للعلاقات بين الدول العربية وإسرائيل، بمعنى ضرورة أن تعجل الدول العربية بعقد اتفاقيات سلام مع إسرائيل بغض النظر عن حال عملية السلام. وثانيها، أن يحل فى المنطقة صراع إقليمى جديد هو الصراع العربى - الإيرانى كبديل للصراع العربى - الإسرائيلى، بما يعنى أن تصبح إيران هى العدو للعرب وغيرهم فى المنطقة بدلاً من إسرائيل التى يجب أن تتحول إلى صديق . وثالثها، أن الصراع الطائفى السنى -

الإقليمى: من العراق إلى لبنان

الشيعى يجب أن يسود العلاقات داخل دول المنطقة بما يؤدى إلى تفاقم الصراع مع إيران، وبما يساعد على فرض مخطط إعادة ترسيم الخرائط السياسية فى المنطقة على أسس طائفية ومذهبية وعرقية.

والآن، وفى ظل استراتيجية الرئيس الأمريكي جورج بوش الجديدة فى العراق التى تعطى الأولوية لتوسيع العمل العسكرى لقوات الاحتلال فى العراق، وزيادة عدد القوات الأمريكية بدلاً من وضع جدول زمنى لانسحابها، والتى تعتمد مواجهة النفوذ الإيرانى والسورى عسكرياً فى العراق، دون قيود على إمكانية ملاحقة أى وجود إيرانى فى العراق إلى داخل الأراضى الإيرانية، وفى ظل الضغوط الأمريكية على الدول العربية المعتدلة لدعم هذه الاستراتيجية والمشاركة فيها وهو ما تحقق بالفعل على الأقل من الناحية المبدئية بعد اجتماع كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية مع وزراء خارجية ما تسميه رايس بـ "محور الاعتدال" أو "مجموعة ٦+٢" أى دول مجلس التعاون الخليجى ومصر والأردن فى الكويت، لمواجهة مايسمى فى أدبيات الدبلوماسية الأمريكية بـ "محور الشر" الذى يضم إيران وسوريا مع كل من "حزب الله" فى لبنان وحركة "حماس" فى فلسطين. فى ظل هذا كله بات ممكناً الحديث عن وجود حالة استقطاب إقليمى جديدة.

هذا الاستقطاب له وجهين: الأول سياسى والثانى أيديولوجى طائفى. فإقليم الشرق الأوسط يتجه، فى ظل أخطاء السياسة الإقليمية الإيرانية، وفى ظل احتدام المواجهة الأمريكية - الإيرانية حول البرنامج النووى وحول الدور الإقليمى الإيرانى الداعم لمنظمات المقاومة فى لبنان وفلسطين، إلى التورط فى حالة استقطاب سياسى تسعى الولايات المتحدة إلى فرضها على دول المنطقة بالترغيب والترهيب معا بين ما يسمى بـ"محور الاعتدال" أو محور "الخير والسلام" ويضم دول مجلس التعاون الخليجى ومصر والأردن وتقوده الولايات المتحدة ومن خلفها إسرائيل فى مواجهة "محور الشر" الذى يضم إيران وسوريا ومنظمات المقاومة فى فلسطين ولبنان.

والهدف من هذا الاستقطاب هو فرض الصراع العربى- الإيرانى كصراع إقليمى بديل للصراع العربى-الإسرائيلى وتمكين إسرائيل من القيام بدور الدولة الإقليمية العظمى.

يأتى الاستقطاب الأيديولوجى- الطائفى كاستقطاب مواز للاستقطاب السياسى هدفه تفجير الصراعات الطائفية والمذهبية والعرقية بما يؤدى إلى انكفاء كل دولة عربية على نفسها فى صراعاتها الطائفية والعرقية على أمل أن تؤدى هذه الصراعات إلى مزيد من فرض التقسيم والتفتيت على هذه الدول، وبما يؤدى إلى احتقان مذهبى وعلى الأخص بين السنة والشيعة يدعم من تحفيز الصراع بين العرب وإيران.

يبدو أن هذا الاستقطاب تحول من إطار "التخطيط" إلى إطار التنفيذ، بدليل سيطرة المخاوف من "الخطر الشيعى" على الخطاب السياسى لكثير من مؤسسات الحكم والإعلام العربية، لدرجة وصفها البعض بـ "الإيرانو فوبيا"، حيث تصور إيران وكأنها تقود غزواً عقيدياً لتشييع السنة فى البلاد العربية ضمن مخطط يرمى إلى فرض السيطرة الإيرانية، لكن الأهم والأخطر أمرين لهما دلالاتهما: الأول، هو ما جاء على لسان تيرى رود لارسن المبعوث الدولى إلى لبنان من أن القلق والخوف العربى المثار من طموحات إيران فى الشرق الأوسط يمثل فرصة مواتية للسلام بين العرب والإسرائيليين. ونقلت عنه صحيفة فاينشيال تايمز البريطانية قوله (٢٠٠٧/٢/٢) أن "هناك فورة للدبلوماسية العربية بدافع الخوف من إيران والشعور بأن عملية جديدة للسلام ستساعد على ترسيخ أجواء الاستقرار فى المنطقة". لارسن التقط المعنى والمغزى من الحالة العربية القلقة الآن من إيران والخطر الشيعى وهو أن الفرصة سانحة أمام إسرائيل لتصبح الصديق فى وقت بدأت تتحول فيه إيران إلى عدو أو على الأقل إلى مصدر للخطر.

الأمر الثانى هو زيارة ديك تشينى للمنطقة خلال هذا الشهر لهدف محدد هو "الحشد ضد إيران"! ديك تشينى حرص قبل الإعلان عن هذه الزيارة على توجيه تحذير قوى إلى إيران بقوله أن توجه حاملة طائرات أمريكية أخرى إلى الخليج يمثل "إشارة قوية إلى إيران". وهو هنا أراد أن يدعم الاتجاه الداعى إلى التصعيد مع إيران دون استثناء الحل العسكرى لأزمة البرنامج النووى الإيرانى.

خبرة المنطقة مع زيارات ديك تشينى لا تبشر بالخير. فقد اقترنت هذه الزيارات عادة، وعلى الأخص فى أوقات الأزمات، بالإعداد للحرب وبالإعداد لترتيبات إقليمية. حدث هذا مرة عام ١٩٩٠ عقب غزو العراق للكويت عندما كان وزيراً للدفاع فى إدارة جورج بوش (الأب)، فقد زار دول المنطقة وخاصة مصر والسعودية وبعض دول الخليج الأخرى وحصل من الملك فهد على موافقة المملكة على استقبال قوات دولية وأمريكية لتحرير الكويت، وزار المنطقة مرة أخرى عقب توقيع اتفاق "إعلان دمشق" الذى جاء ليؤسس لنظام أمن عربى جديد فى الخليج بعد حرب "تحرير الكويت" عام ١٩٩١، حيث اعتبرت القوات المصرية والسورية التى شاركت فى تلك الحرب نواة لقوة أمن دفاعية عربية تؤسس لنظام أمن إقليمى عربى، لكن زيارة ديك تشينى أنهت وللأبد هذا الطموح العربى، حيث استبدل إعلان دمشق بإطار آخر للأمن حصر فى دائرة الاتفاقيات الدفاعية الثنائية (وليس الجماعية) بين كل دولة من دول الخليج الست والولايات المتحدة.

ماذا ستفعل إيران أمام كل هذه التطورات التى تتزامن مع موعد عرض الملف النووى الإيرانى مجددا أمام مجلس الأمن؟ المسئولية كبيرة لكن إيران هى المعنى قبل غيرها على تحمل تبعاتها فهى حصاد سياسات خاطئة.

د. محمد السعيد إدريس

التحول المذهبى بين إيران والعراق

■ رسول جعفريان ■ بازتاب (الصدى) ٢٠٠٦/١٢/٢٧

كان العامل الجغرافى أحد أهم العوامل التى حكمت العلاقات الإيرانية - العراقية. فقد ظهر التشيع فى العراق وانتقل منها إلى إيران فكانت الكوفة مركز التشيع فى القرن الأول والثانى والسابع والثامن، وانتقل منها إلى سائر المناطق من بينها بغداد وقم .

وقد أثر التشيع العراقى الأصيل على التشيع الإيرانى فى أربع مراحل هى:

١- تأثير تشيع قبيلة أشعرى فى قم فى القرن الثانى والثامن.

٢- تأثير تشيع بغداد "مدرسة بغداد ثم النجف" على إيران فى القرن الخامس والسادس والحادى عشر والثانى عشر.

٣- تأثير مدرسة الحلة فى التشيع على إيران فى القرون السابع والثامن والثالث عشر والرابع عشر.

٤- تأثير تشيع النجف وجبل عامل على إيران فى القرنين العاشر والسادس عشر وعلى مدى القرون المتعاقبة ظهر التشيع بشكل أساسى فى وسط العراق وانتشر من بغداد باتجاه الجنوب فى شرق وغرب دجله والفرات حتى جنوب العراق وخاصة فى المدن المقدسة النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء.

وقبل ظهور الصفويين، كان التشيع فى حالة انتشار فى العراق، وظهر حكم الصفويين فى تلك الأثناء، ومع الهيمنة التدريجية للعثمانيين على العراق، أغلق الطريق أمام نفوذ التشيع فى ذلك الجزء وخاصة فى شمال العراق. وفى هذا الوقت عرف الشيعة بأنهم جواسيس الحكومة الصفوية، وكانوا فى عزلة كاملة.

وكانت النجف فى القرن التاسع والنصف الأول من القرن العاشر تمثل المركزية العلمية للشيعة. فى هذا الوقت كان العلماء الشيعة العرب الأغلبية وكان الطلاب العجم هم الأقلية.

وكان أبرز العلماء الشيعة فى العصر الصفوى، هو محقق الكركى(٩٤٠/١٠٣٤) وقد استقر فى النجف، ولكن بسبب المشاكل التى ظهرت بين الصفويين والعثمانيين سرعان ما أصبح العراق مكاناً غير آمن لعلماء الشيعة، وبالتدريج انتقلت هذه المركزية لإيران.

وفى العصر الصفوى أصبحت إيران، نظراً لأنها تحتوى على الأغلبية والهدوء والاستقرار السياسى، المركز العلمى للتشيع، أصبحت مدن تبريز وقزوين وبشكل أساسى فى النصف الثانى من هذا العصر وأصفهان تحظى بالمركزية العلمية للشيعة.

ومع سقوط الدولة الصفوية فى عام (١١٣٤-١٧٢٢) وزوال الأمن فى إيران وأيضاً السياسة المذهبية لنادرشاه، عادت تدريجياً مركزية الشيعة للعراق مرة ثانية. وفى هذا الوقت كانت العلاقات قد تحسنت مع الحكومة العثمانية. والعثمانيون نظراً لتوجههم نحو أوروبا لم تكن لهم سياسة فاعلة فى هذا الصدد، بناء على هذا، استقر علماء الشيعة فى العراق منذ أواخر القرن الثانى عشر والثامن عشر، وفى القرنين الثالث عشر والتاسع عشر وما بعد ذلك.

- انتشار التشيع فى جنوب العراق فى القرن الـ١٣ و ١٩ :

لو أن التشيع فى العصر الصفوى (٩٠٧-١١٣٤ / ١٥٠١-١٧٢٢) قد أصبح أغلبية فى إيران، ففى العراق، وفى القرون الثالث عشر والرابع عشر والتاسع عشر والعشرين اعتنق أغلبية العراقيين وخاصة فى الجنوب التشيع. وقبل ذلك كان وسط العراق بجانب مدن النجف وكربلاء والكاظمين شيعية بالكامل، وكانت هناك أيضاً أجزاء مهمة من بغداد وقليل من الجنوب أيضاً قارب وجود التشيع فيها الألف عام.

وكان لانتشار التشيع بين عشائر الجنوب العراقى الذين كانوا يعيشون على أطراف دجلة والفرات أسباب خاصة داخلية وخارجية فى القرنين الثامن عشر والعشرين.

١- العلاقة الوطيدة مع دولة المشعشعين التى كانت تهيمن على خوزستان الإيرانية ومناطق واسعة فى العراق. فكان سيد محمد فلاح "٨٧٠ /١٤٦٥-١٤٦٦" تلميذ ابن فهد الحلى "٨٤١ / ١٤٣٧" مؤسس تلك الدولة، شيعياً متطرفاً من مدرسة الحلة، وقد استطاع أن يجمع حوله اتحاداً كبيراً من القبائل واستولى على خوزستان. واعتنق كثير من القبائل العربية فى هذه الناحية مثل "كعب" و"آل كثير" و"بنى طرف" التشيع فى هذا العصر. كانت هذه القبائل تروح وتغدو داخل العراق بسهولة، وأقام الكثيرون منهم فى تلك النواحى بهذا الشكل، يعتبر هذا الأمر السبب الأول فى انتشار التشيع.

٢- عدد كبير من العشائر الموطنة فى جنوب العراق والتى جاءت إما من نجد أو إيران قد قام تدريجياً بالزراعة والتشجير، وكانت مدن النجف أو الحلة مركزاً بالنسبة لهم لتبادل البضائع. وكان هؤلاء غير ملمين بالمذهب السنى جيداً ومن ثم كان ترددهم على هذه المدن التى تعتبر مراكز للتشيع سبباً فى اعتناقهم التشيع.

٣- فى العصر الصفوى، كان كثير من الزائرين الإيرانيين يتوجهون إلى النجف وكربلاء عن طريق العشائر المقيمة جنوب العراق، وكان هذا التردد يتم بهدف الزيارة "للأماكن المقدسة" وأحياناً للبحث عن أراضى زراعية، فكانوا يتركون آثارهم المذهبية على العشائر، وكانوا يعقدون تحالفات مع هذه العشائر فى تلك النواحى، وواضح أن حب آل البيت والإمام الحسين، كان يجذب العشائر نحو التشيع.

٤- مع ظهور الوهابية فى نجد وطرد كثير من القبائل المعارضة، ومواجهة الوهابيين مع المذاهب الأخرى وخاصة التشيع الذى تبلور فى الهجوم على النجف وكربلاء، كل هذا جعل كثير من هذه القبائل يعترضون وجعلهم يعتنقون التشيع. وهذا الأمر ينطبق خاصة على العلاقة مع خزاعه.

وبناء على المعلومات التى وصلت عن كاتب يدعى ابراهيم الحيدرى البغدادى "١٨٨٢ - ١٢٩٩" فإن كثيراً من عشائر جنوب العراق قد اعتنقت مذهب التشيع ومن المؤكد أن بعض هذه القبائل مثل "خزاعه" قد اعتنق مذهب التشيع منذ القرون الأولى للإسلام، إلا أن الكثيرين كما كتب البغدادى فى "عنوان المجد" قد تشيع فى القرن الثالث عشر الهجرى.

وقد انتشر التشيع فى العراق بدءاً من بغداد، أما فى الشمال فقد وصل التشيع إلى مدينة بلد ولم يذهب إلى أبعد من ذلك، وحتى سامراء على الرغم من أنها كانت من المدن الشيعية المقدسة، فقد ظلت تحت سيطرة السنيين، والسبب الرئيسى فى ذلك هو الاهتمام الخاص من جانب الدولة العثمانية بهذه المدينة، هذا فى حين أن ضواحى هذه المدينة كان تحت تصرف الشيعة وكانت الدولة العثمانية قد انتهجت سياسة منع انتشار التشيع منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. لكن الأمر كان خارج السيطرة.

وبالتدريج نزح مهاجرون كثيرون من الشروقيين - العشائر التى كانت تعيش فى شرق العراق- إلى بغداد، وقد أدى هذا الأمر إلى انتشار المحلات التى يقيم فيها الشيعة.

وفى هذا التطور اتجهت البصرة تدريجياً نحو التشيع، وعلى مدى القرنين الفائتين أصبح الشيعة أغلبية فى هذه المدينة. وفى الأجزاء الجنوبية، كانت مدينة الزبير الصغيرة هى المدينة السنية فقط، وهذه المدينة تتكون فى الوقت الحاضر من ٥٠٪ سنة و٥٠٪شيعة .

عوامل ظهور النجف :

مع استمرار انتشار التشيع فى جنوب العراق، طرحت مرة ثانية، العتبات المقدسة كمراكز عامية للشيعة، وقد حدث هذا الصعود أثناء فترة مرجعية وحيد بهبهانى "١٢٠٥ / ١٧٩١" وثمة عوامل لظهور النجف كمركز علمى أهمها:

١- توقف المراكز العلمية الإيرانية أثناء اضطرابات النصف الثانى من القرن الثانى عشر والثامن عشر.

٢- قدسية هذه المدينة من وجهة نظر الشيعة حيث دفن فيها إمامهم الأول، ويجب الأخذ فى الاعتبار أن كون هذه المدينة مركزاً علمياً للشيعة له تاريخ يرجع إلى عدة قرون، وتراجع هذا التاريخ أثناء العصر الصفوى، ثم عاد ثانية.

٣- الأمن النسبى الذى كانت تتمتع به العراق وخاصة اتجاه عشائر كربلاء والنجف حتى الحلة فى الجنوب نحو التشيع وتوحيد هذه المنطقة، كما أن الدولة العثمانية فى هذه الفترة لم تقدم على تسخين الأوضاع وتوترها ولم تفرض أى قيود على الشيعة حتى وهى تقوم بحشد السنة.

٤- التردد الكبير للشيعة الإيرانيين الذين كانوا يتوجهون لزيارة العتبات المقدسة وإقامتهم فى تلك المناطق، الأمر الذى جعل ارتباط الشيعة بهذا المركز أمراً طبيعياً، وهذا الأمر من الممكن أن يكون مهماً لظهور مركز علمى لمذهب ما.

وبخصوص القضايا المذهبية وبشكل خاص اختلافات الشيعة والسنة ربما يكون العراق واحداً من أكثر الدول ضجة فى هذا الأمر، وهذه المسألة لا ترتبط بأى حال من الأحوال بالفترة الأخيرة، بل إن الخلافات المذهبية فى القرن الرابع والخامس والعاشر والحادى عشر فى بغداد هى دليل واضح على هذا الادعاء. وقد جاء تفصيل ذلك فى المصادر التاريخية مثل "المنتظم لابن الجوزى" "٥٩٧-١٢٠١" ففى القرن العاشر والحادى عشر أدت الحروب الصفوية-العثمانية والدعايا العثمانية ضد الشيعة فى القرون العاشر والحادى عشر، علاوة على الإرث القديم من الخلافات بين الشيعة والسنة إلى أن يظهر فى العراق نزاع طائفى بشكل عميق.

وقد تفاقمت هذه الخلافات بسبب ممارسة نوع من التفرقة المذهبية من جانب العثمانيين بحق الشيعة، وكانوا يستخدمونه فى مجال الامتيازات السياسية والاقتصادية.

إلى هذا الحد يجب اعتبار العراق على عكس سائر الدول العربية والإسلامية بسبب مثل هذا النزاع الطائفى الشديد، النزاع الذى كان له تأثيراً مهماً فى تاريخ العراق الجديد.

الاختلاط العرقى فى إيران:

فى الوقت الحاضر يوجد فى العراق نوعين من العرقيات الأكراد والعرب، لكن لا يجب إغفال أن التعاطى القائم بين إيران والعراق على مدى القرون الطويلة، منذ توطين الجماعات الأولى من الإيرانيين فى الكوفة فى العقد الثالث من القرن الأول الهجرى، والذين بلغ عددهم حوالى أربعين نسمة وحتى الفترة الأخيرة، حدث نوع من الاختلاط العرقى بين العرب والعجم وخاصة فى الجزء الشرقى والجنوبى من العراق.

وفى هذا الصدد هناك عدة عوامل تحظى بالأهمية منها الهجرة وتردد عشائر جنوب إيران على العراق والعكس وقد حدث ذلك فى الغالب لأسباب اقتصادية.

تردد الزائرين الإيرانيين على العتبات وإقامتهم فى تلك المدن للزيارة وفى بعض الأحيان يقضى بعض الأشخاص السنوات الأخيرة من حياتهم فى تلك الأماكن إلى أن يموتوا فيها. وفى هذا الصدد لا يجب إغفال مقبرة وادى السلام التى يتمنى أى شيعى أن يدفن فيها، وهذا الأمر أضفى تأثيراً خاصاً على الهجرة إلى النجف.

زيادة تردد التجار وخاصة فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وكانت هذه الجماعة تقيم فى الغالب فى بغداد وكربلاء وكانت تسيطر على جزء كبير من التجارة.

هجرة عدد كبير من طلبة العلم للدراسة فى النجف، وعدم عودتهم مرة ثانية، وبعض الأسر أقام هناك حتى قبل تشكيل العراق الحديث منذ أكثر من قرن ونصف القرن وأصبحت ثقافتهم عربية تماماً.

ويقال أن تعداد المهاجرين الإيرانيين فى أوائل القرن العشرين يتراوح ما بين خمسين ألفاً إلى ثلاثمائة ألف. لكن لا توجد إحصائية دقيقة فى هذا الصدد، والسبب فى ذلك عدم وجود وثائق صحيحة وكثرة التردد والاختلاط، وكانت نتيجة هذا الاختلاط، ارتفاع مظاهر التنافس بين العرب والعجم فى أجزاء من العراق. هذه المسألة ألقت فيما بعد بظلال كثيفة على العلاقات السياسية بين إيران والعراق.

وبهذا الشكل، علاوة على النزاع الطائفى الشيعى-السنى، ظهر موضوع العرب والعجم.

ومن الممكن تتبع تأثير الاختلاط العرقى بين الإيرانيين والعراقيين فى النجف فى إطار آخر. ازدهرت حوزة النجف بعد ضعف حوزة اصفهان فى عهد نادرشاه "١١٤٨-١١٦٠" "١٧٣٥-١٧٤٧". من المؤكد أنه بسبب أن إيران كانت تمتلك الأغلبية الشيعية وكان لها تاريخ علمى كبير فى العلوم الإسلامية والشرعية، توجه عدد كبير من الطلبة إلى النجف، هؤلاء الطلبة بسبب استعدادهم وصلوا إلى المناصب العلمية الرفيعة. وكانت نتيجة هذا الأمر أن أصبحت حوزة النجف إلى حد كبير حوزة إيرانية وكان مراجع التقليد الشيعة فى القرن الثالث عشرة والرابع عشر إيرانيون بالأساس لكنهم درسوا فى النجف.

إن الإقامة على مدى مائتى عام لكثير من الأسر الإيرانية فى بيئة عربية وأيضاً نتيجة للوضع الاجتماعى والسياسى تحول كثير منهم إلى أسر عراقية أو على الأقل أصبحت ثقافتهم ثقافة عربية بالكامل، ونسى كثيرون اللغة الفارسية وكانوا يتحدثون العربية ويكتبون بها حتى أن بعضهم عرف فى الفترة الأخيرة بأنه أحد شعراء العرب.

وهناك عدد من الأسرة انقسم إلى قسمين أحدهما عربى والآخر فارسى، هذه الأسر عندما أجبرت على تحديد هويتها، اتخذ البعض الهوية العراقية بينما ظل البعض الآخر على فارسيته.

مرجعية النجف والتطورات الإيرانية "١٣٠٨-١٣٢٩/١٨٩١-١٩١١"

حقيقة المرجعية الشيعية أنها مرجعية فوق أممية، ولهذا السبب، المرجع الذى يتم اختياره يكون له مقلدين وأتباع فى أنحاء الدول العربية، وإيران وأفغانستان والهند وأذربيجان. وبهذا الشكل من الممكن أحياناً أن يكون أهل منطقة أو قومية ما تابعين أو مقلدين للمرجع الذى تربطهم علاقة إقليمية أو عرقية، وما يركز عليه عموم الشيعة هو الأعلمية والتقوى التى يمكن تحديدها بسبل ومعايير خاصة، ولهذا السبب لا يكفى أن يكون نجفياً

فـقط، بل من الممكن أن تنتـقل المرجـعـيـة من إيران إلى العراق، وتعود ثانية إلى إيران، أو أن تظل لفترة فى النجف أو كربلاء أو سامراء.

بالإضـافـة إلى أنه على افـتـراض وجـود مـرجع مطلق فـمن الممكن أن يكون هناك مـراجع أخـرين لهم أتبـاع ومقلدين، لكن فى هذا الصدد تكون زعـامـة الحوزة تحت تصـرف المرجع الأساسى وفى بعض الأحيـان وبالأسـاس بعد وفـاة المرجع المطلق ونظراً لعدم وجود نظام لاختيار مرجع مطلق يظهر على الساحة عدد من المراجع وبمرور الوقت يشتـهر من بينهم أعلمـهم وأتقـاهم ويحصل على المرجعية المطلقة.

النقطة الجديرة بالاهتمام فى هذا الصدد، هو أنه فى العقود الأخيرة، فرضت الدولة العثمانية قيوداً كثيرة غير رسـمية على التشيع العراقى وشعـرت نحوه بحسـاسيـة خاصة، وبسبب الاشتراك فى المذهب السنى جعلت زعامة العـراق السـيـاسـيـة لأهل السنة، وفى هذه الأثنـاء كـان المواطنون الشيـعة يعتبـرون مواطنين من الدرجة الثانية. ومع كل هذا كان مـراجع الشيـعـة يرجـحـون كـفـة الدولة العثمانية.

فى هـذا الوقت، أى فى عـام ١٩١٤ كـانت مـرجـعـيـة الشيـعة لسيد محـمد كـاظم يزدى، وقد توفى بعد ذلك بقليل فى عـام ١٩١٩، وأصبحت مرجعية الشيعة المطلقة لميرزا محمد تقى شيرازى "١٣٣٩/ ١٩٢٠"، وكان الشيعة قد قـامـوا بثـورة فى فـتـرتين، إحـداهمـا فى عـام ١٩١٤ والأخرى فى عام ١٩٢٠ التى عرفت باسم ثورة العشرين.

ففى الأولى، وبناءً على طلب شيخ الإسـلام العثمـانى، قبل مـراجع الشيـعـة الأوضـاع الجـديدة على الرغم من الصعوبات التى خلقتها لهم الحكومة العثمانية، وأصدروا بياناً أعلنوا فيه تأييد الدولة العثمانية.

مع هجـوم بريطانيـا على البـصـرة فى عـام ١٩١٤ قام الشيعة بانتفاضة لكنها لم تصل إلى نتيجة.

وفى عـام ١٩٢٠ بدأت ثورة الشـيـعـة على بريطانيـا الذين كـانوا بصـدد تطبـيق الحـالة الهندية على العـراق وحكم العراق بشكل مباشر، ومع أن هذه الثورة فشلت وتم قـمعـهـا، لكن بات واضـحـاً أن بريطانيا لا يجب أن تحكم هذه الدولة بشكل مباشر، وبعد ذلك أسسوا النظام الملكى بزعامة الملك فيصل فى العراق.

كانت هذه أوج المشاركة السياسية للمرجعية الشيعية فى التطورات العراقيـة وفى نفس الوقت جـعلت المجتمع الشيـعى فى العـراق أكـثـر فـاعليـة. والحـركـة المذكـورة بالأسـاس حركة إسـلاميـة - عربيـة، وعلى الرغم من هذا كـان أحـد زعمـائهـا المرجع، شيخ الشـريعـة الأصـفـهـانى "١٣٣٩/ ١٩٢٠" وقد ظل العراق تحت الوصاية البـريطانيـة حتى عام ١٩٣٢ .

- المرجعية الأصفهانية والقضايا الإيرانية:

فى عهد مرجعية آية الله سيد أبو الحسن الأصفهانى "١٣٦٦/١٩٤٧" بدأت الحكومـة الإيرانيـة تحـركـهـا نحـو الاتجـاه العلمـانى، وكـان هذا التحـرك عقب قـمع حـركـة مذهبية معارضة فى قم عام ١٩٢٧، واستمر التحرك ضد المؤسـسة الدينية فى سنوات حكم رضا شـاه الذى انتـهى فى سبتمبر عام ١٩٤١م.

وكان رضا شاه فى بداية حكمه قد أقام علاقات طيبة مع رجال الدين ومراجع التقليد فى النجف، حتى يستفيد منهم فى توطيـد دعـائم حكمـه، لكنه بعد أن اسـتـقـر فى الحكم تدنى مستوى هذه العلاقات.

وكان السيد أبو الحسن الذى كان مقيماً فى النجف له عـلاقات ضـعيفـة مع إيران، وعلى مدى أعوام، منع رضا شاه لأسباب مذهبية واقتصادية توجه الزائرين الإيرانيين إلى العـراق، وكـان الأصـفـهـانى من تلامـيـذ أخـوند الخراسانى وكانت له ميول إصلاحية.

وأثناء العملية الانتخابية التى قامت بها بريطانيا فى بداية العقد الثالث من القرن العشرين لأضفاء الشرعية على وجـودها فى العـراق، عـارض ثلاثة من المراجع هم خالصى وأصفهانى ونايينى هذه العملية وتم نفيهم إلى إيران، وبعد فـتـرة وجيزة توفى خالصى فى مشـهد وعاد الأصفهانى ونايينى إلى العراق. ومع وفاة نايينى فى عام ١٣٥٥/١٩٣٦، حصل الأصفهانى على المرجعية المطلقة. وفى نفس الوقت كان هناك الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء "١٢٩٤-١٨٧٧/١٣٧٣-١٩٥٤" من مـراجع التقليد العرب، من المؤكد أنه كان ذو نفوذ محدود، ومن المؤكد أنه عالم بارز وكاتب مشهور وشاعر كبير.

وكـان فى العـراق يدعم بعض التنظيـمـات العلمـيـة العربية، وكان له أتباع من الشيعة العرب والعجم، وبصفة عـامـة كان التصور كـالتـالى أن الأصفـهـانى لم يكن يميل كثيراً للتدخل فى السياسات الجارية ولا يتدخل إلا فيما يتعلق بالدين بشكل مـبـاشـرة، وكـانت هذه رؤية المؤسـسـة الدينيـة بعـد فـشل الحـيـاة النيـابيـة ووضـعـهـا على قـائمـة اهتماماتها.

فى هذا الوقت، فـى إيران كانت المرجعيـة المحلية لآية الله حـائرى، لكن أهم ما قـام به آية الله الحاج الشيخ عبد الكريم حـائرى أنه أسس حـوزة قم العلمـيـة فى عـام ١٣٤٠/١٩٢٢، وقـد توفى عـام ١٣٥٥/١٩٣٦، وهـو من الناحـيـة السـيـاسـيـة لم يكن يختلف كـثـيراً عن آية الله الأصـفـهـانى، عـلاوة على أنه فى إيران مع وجـود حكومـة استبدادية لم تكن هناك إمكانية للتدخل فى السياسة.

انتقال المرجعية إلى إيران فى عهد آية الله بروجردى:

مع وفاة الأصفهانى فى عام ١٩٤٧، أصبحت مرجعية الشيعة ولمدة خمسة عشرة عاماً لآية الله بروجردى، ومع أنه كان من الذين درسوا فى النجف، إلا أنه كان يقيم فى

قم منذ عـام ١٩٤٤، وأيضـاً على الرغم من أنه كـان من تلاميذ آخوند الخراساني، إلا أنه من الناحية السياسية لم يكن يختلف عن الأصفهاني وحائري، غير أنه وبسبب تهيؤ الظروف المناسبة في إيران فإنه قد تهيأ له المجال للتواجد، خاصة وأن الحكومة كانت تسير تدريجياً نحو التصديق على القرارات التي لم تكن منسجمة مع القوانين الشرعية.

وفي هذه المرحلة، سقط النظام الملكي في العراق على يد ثورة عبد الكريم قاسم، وطوال هذه الفترة كان آية الله بروجردي يرسل مرتباً شهرياً لطلاب النجف وكان يتابع أعمال التعمير والتشييد في مدارس النجف.

وفي العـراق بعـد وفـاة آية الله نائيني "١٣٥٥/١٩٣٦" وبعـد السـيـد ضـيـاء الدين في العـراق "١٣٦١/١٩٤٢" والشيخ محمد حسين كمباني الأصفهاني "١٣٦١/١٩٤٢" تهيأ المجال تدريجياً لظهور جيل من مراجع التقليد مثل آية الله الحكيم وشاهرودي.

آية الله الحكيم والقضايا العراقية - الإيرانية:

امـتـدت فـتـرة مـرجـعـيـة آية الله الحكيم التي كـانت بصورة مطلقة خمسة عشر عاماً "١٣٩٠/١٩٧٠" الفترة التي كان حزب البعث قد وصل فيها إلى السلطة.

وفي فترة الحكيم هناك عدة نقاط جديرة بالاهتمام:

- تفاقم النزاعات الطائفية: كان حزب البعث وريثاً لحرب طائفية كبيرة نشبت في العراق في عهد عبد السلام عارف "١٩٦٤/١٩٦٧" وكانت حكومة عارف ضد الأكراد والشيعة أيضاً. وكان يعمل على مواجهة كلتا الطائفتين. وفي المقابل قاومت السياسة الطائفية لحزب البعث آية الله الحكيم، وقاطعت الحرب مع الأكراد، وبهذا الشكل دخل مع حكومة البعث في صراع فقامت بفرض قيود عليه وبدأ هذا العمل باتهام ابنه محمد مهدي الحكيم بالتجسس، واستمر بإثارة الأوباش والغوغاء ضده.

- مشاركة العرب في حوزة النجف: من قبل هذا، كان قد ظهر عدد من الطلاب العرب في حوزة النجف، وساعد على هذا الأمر مجئ آية الله الحكيم والقوة الشيعية وأيضاً دخول معترك السياسة بعد فترة من الهدوء النسبي والواقع أنه حتى الآن يجب وصف حوزة النجف بأنها إيرانية عربية. وفي حين أن كثيراً من أعضاء مكتب آية الله الحكيم ووكلاءه كانوا إيرانيين كانت قد بدأت حركة نحو تعريب الحوزة.

تشكيل حزب الدعوة في العراق:

من الأعمال التي تمت في هذه الفترة بمساعدة أبناء آية الله الحكيم تشكيل حزب الدعوة العراقي. وقد تكون هذه الحزب بعد عدة شهور فقط من ثورة ١٩٥٨، وقد شارك في تشكيل هذا الحزب كل من محمد باقر الصدر ومحمد مهدي ومحمد باقر الحكيم وسيد مرتضى عسكري وسيد طالب الرفاعي وعدد آخر، ولم يكن آية الله الحكيم سعيد بوجود السيد الصدر في هذه الحزب، ولهذا السبب خرج الصدر من الحزب وعمل في إطار زعامته المعنوية. وكان لهذا الحزب نوع من الفكر الأممي وكان هو الحل الذي اختاره الشيعة للمشاركة السياسية في العراق، وقد عارض حزب البعث هذا الحزب بضراوة، وأعدم عدداً من زعمائه ونوابه في المدن. وعلى أعتاب الثورة الإيرانية كان حزب الدعوة مصدر القلق الأهم لحزب البعث، وقد فر زعماؤه هرباً إلى سوريا وإيران. ومحمد باقر الحكيم الذي كان قد ذهب إلى سوريا توجه إلى إيران، وكون بدعم الحكومة الإيرانية المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وبعد قليل تنحى محمد كاظم حائر أيضاً من الحزب. وقد استطاع هذا الحزب بعد سقوط صدام لعب دور فعال في الحكومة العراقية الجديدة، ورئيسا الوزراء الأخيرين في العراق الجعفري والمالكي هما من حزب الدعوة.

- آية الله الحكيم والحكومة الإيرانية: في هذه الأعوام، نظراً لنفي آية الله الخميني إلى العراق، قوى التيار المعادي للحكومة الإيرانية في النجف، لكن آية الله الحكيم لم يكن مؤيداً لهذا التيار، وكانت رؤيته قائمة على وجهة نظر تقليدية وهي أن الشاة والحكومة الإيرانية يعرفان على أنهما داعمات للتشيع. وآية الله الحكيم الذي كان يلاقي عنت البعثيين من الطبيعي أن يطمئن إلى هذا الدعم ويستحسنه. ولم ترضى هذه السياسة طلاب إيران الثوريين وبعض العراقيين.

طرد الإيرانيين من العراق

هذه القضية كانت بدايتها في زمن آية الله الحكيم واستمرت بعد وفاته وقد استمر نزاع الحكومة الإيرانية والعراقية على المهاجرين الإيرانيين منذ بداية تأسيس الحكم الملكي في العراق وحتى إخراج عدد كبير من الإيرانيين في عام ١٩٧١ ، وفي هذه الأعوام، كانت سياسة الحكومة العراقية واقعة بالأساس تحت ضغط الحكومة الإيرانية وتقييد نفوذ مراجع التقليد الإيرانيين في العراق واستغلال ذلك في النزاعات الإقليمية والدولية.

وفي فترة حكم البعثيين "من عام ١٩٦٧ وما تلاه" تصاعدت وتيرة النزاع بين إيران والعراق، وعلى الرغم من أن زعماء العراق كان قد توافقوا بشكل نسبي مع المناضلين الإيرانيين ضد الشاه فإنهم قد قاموا بأسوأ شكل بطرد الإيرانيين بما في ذلك الأشخاص العاديين والطلاب ورجال الدين. وكانت آخر عمليات الطرد في عام ١٩٧٥، وشملت عدداً كبيراً من الوجوه المعروفة في النجف.

وكان هناك جانباً آخر في هذا النزاع وهو ضبط الحدود وتشديد الإجراءات على تردد الزائرين، وفي هذا الصدد أيضاً كانت توجد مشاكل منذ بداية العصر الملكي. ففي فترة ما كانت الحكومة الإيرانية تفرض قيوداً على

تردد الزائرين لتضغط بذلك على الحكومة العراقية، وأحياناً يكون الأمر بالعكس، كانت تتعنت الحكومة العراقية لأسباب ما، ومع توتر العلاقات بين الجانبين في مطلع عقد السبعينيات توقف تقريباً توافد الزائرين.

هذه القضايا كان لها تأثيرها الخاص على العلاقات المتبادلة بين الأمتين الإيرانية والعراقية كدولتين ذات أغلبية شيعية. ومراجع التقليد في هذه الأثناء لم يكن بإمكانهم سوى إصدار البيانات.

وكانت عملية طرد الإيرانيين قد أثارت اعتراض كثير من مراجع التقليد الإيرانيين المقيمين في إيران وعدد من مراجع التقليد الإيرانيين في العراق. وفي هذا الصدد اعترض الإمام الخميني مرات ومرات، وكانت نتيجة هذه الاعتراضات أن هدأت موجة الطرد هذه. وفي هذا الصدد أيضاً قلما اعترض آية الله الجوئي ومن المؤكد أنه قدمت قائمة بتوصية من آية الله الخوئي أو آية الله محمد باقر الصدر للحكومة العراقية ليتم استثناءهم من عملية الإخراج وبعبارة أخرى يمدوا لهم فترة الإقامة.

وكانت النتيجة الأساسية لهذه النزاعات، الفصل الكامل بين العراق وإيران للذين على مدى تاريخهما كانا متمازجين في هذه الأعمال التي قام بها لأسباب أيديولوجية حزب البعث الحزب القومي العربي.

مرجعية آية الله الخوئي في النجف

كانت المرجعية التقليدية للشيعة قد انتقلت إلى النجف منذ وفاة آية الله بروجردي، وقد تبلورت هذه المرة في شخصية آية الله الخوئي. وفي هذه الفترة قام حزب البعث بالهجوم على حوزة النجف، وكانت أحد مهام السيد الخوئي الدفاع عن الحوزة المنكوبة، وكان الهدف الإبقاء على أكبر عدد من الطلاب والفضلاء الإيرانيين.

وفي هذا الوقت كانت الحكومة العراقية تتبنى استراتيجيتين حيال المرجعية الشيعية الأولى، أن يكون المرجع في حوزة النجف عربياً لتحد بذلك من نفوذ إيران الثانية، أن يكون المرجع أداة طيعة في يد الحكومة تحركها كيف شاءت.

ومن المؤكد أنه اتخذت إجراءات في هذا الصدد ولكن نظراً لطبيعة المرجعية لم يتحقق هذا المطلب، ومن المؤكد أن حزب البعث قد عمل على التضييق على حوزة النجف ليقلل بذلك من نفوذها.

وفي أعوام "١٣٤٤-١٣٥٧/١٩٦٥-١٩٧٨" كان آية الله الخميني في حوزة النجف، وكان له أتباع ومقلدين كثيرين في إيران، ومن خلال إمكانياته المالية كان يلعب دوراً في حوزة النجف مختلفاً عن آية الله الخوئي. وكانت الحكومة البعثية تعمل على تكوين جبهة ضد الحكومة البهلوية من المعارضين الإيرانيين.

وكانت تعمل أيضاً على ضبط إيقاع نشاط المناضلين. ومع هذا لم يكن الإمام الخميني متفائلاً بأعمال حزب البعث ولم يكن مستعداً لأي نوع من التوافق مع الحكومة البعثية. وبمجرد تحسن العلاقات بين إيران والعراق، وتزامناً مع تصاعد المظاهرات في إيران ضد الشاه أجبرت الحكومة العراقية آية الله الخميني على ترك العراق.

ومع قيام الثورة ودخول حزب الدعوة ساحة النضال ضد حكومة البعث، وأيضاً بداية الحرب الإيرانية العراقية، أصبحت الأوضاع أكثر صعوبة بمراحل، ودخلت تطورات الحوزة العلمية بالنجف في هذه الفترة مرحلة من الإبهام والغموض والصمت المميت، وطوال فترة الحرب بين إيران والعراق لم يطلق آية الله الخوئي أي كلمة ضد إيران.

ومع هذا، وعلى الرغم من طرد عدد كبير من العلماء وإعدام عدد آخر كان لازال هناك عدد من الوجوه الكثيرة يعيشون في جنبات هذه الحوزة. ولم يكن في نية حكومة البعث أن تزيد من حدة مواجهتها العلنية مع الحوزة بشكل أكثر من ذي قبل حتى تعزل نفسها عن العرب الشيعة في المنطقة. وأثناء انتفاضة ١٩٩١ بذل آية الله الخوئي آخر مساعيه لتنظيم شئون الشيعة في الجنوب الذي ظل لفترة خالياً من أشكال الحكم. وبعد ذلك تضاعفت القيود إلى أن توفي في الثامن من صفر ١٤١٣ الموافق ١٩٩٢/٨/٨م ودفن في عملية تعتيم تامة.

العمل على خلق مرجعية عربية:

مضى ذلك الزمان الذي كان يعمل فيه حزب البعث على السيطرة على المرجعية وتقييدها، وكان الحل هو البحث من بين العلماء العرب في العراق على مرجع يدين بالولاء للبعث ويعترف له بالجميل، وبهذا الشكل يكون مرجعاً عربياً ويكون أيضاً في قبضة الحكومة. وبهذا الشكل تم اغتيال شخصين هما آية الله غروي وبروجردي. وتمت مهاجمة آية الله السيستاني لكن لم يسفر الهجوم إلا عن قتل خادمه.

وأثناء حياة آية الله الخوئي، كانت مرجعية سيد محمد صدر "١٣٦٢-١٤١٩ / ١٩٤٣-١٩٩٩" الذي كانت أسرته إحدى أسر النجف الأصيلة، موضع اهتمام وكان هو ومحمد باقر الصدر أيضاً من تلامذة آية الله الخوئي، وبعد وفاة آية الله الخوئي، أصبحت مرجعية سيد محمد صدر وبدعم من جهاز الحكومة الدعائي مطروحة أكثر من ذي قبل.



نقطة اللاعودة... عبور إيران إلى الديمقراطية

The Point of No Return.. iran s Path to Democracy
By : Mohsen Sazegara
The Washington institute For Near East Policy, April 2006

إعداد: محمد عباس ناجى

بعد مرور أكثر من ربع قرن على نجاح الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، ما زال السؤال عن مستقبل نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية بلا إجابة، خصوصا فى ظل حالة التشابك والتعقيد التى يتسم بها هذا النظام والتى تبدو جلية فى مزجه بين عنصر الجمهورية بما يعنيه من إعلاء رأى الشعب ومشاركته فى اتخاذ القرار، وعنصر الإسلامية بما يفرضه من قواعد دينية تدعم من دور رجال الدين فى الحياة السياسية فى ظل تكريس نظرية ولاية الفقيه كأساس للنظام. التفاعل بين الجمهورية والإسلامية كان محور اهتمام العديد من مراكز الأبحاث الأكاديمية الأجنبية، ومنها معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، وفى هذا السياق قام محسن سازجار الصحفى والناشط الإصلاحى الإيرانى الذى ترشح فى انتخابات الرئاسة فى عام ٢٠٠١، وتم رفضه من جانب مجلس صيانة الدستور، ثم تعرض للاعتقال عام ٢٠٠٣ بسبب أفكاره المناهضة لولاية الفقيه وانتقاداته لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بإعداد دراسة بعنوان "نقطة اللاعودة.. عبور إيران إلى الديمقراطية" يتناول فيها التفاعل بين الديمقراطية والاستبداد فى إيران وصراع إيران من أجل الوصول إلى الحداثة، ودور القوى السياسية، وخاصة رجال الدين، فى هذا الصراع. وفيما يلى الجزء الأول من الدراسة.

أولاً: الصراع الإيرانى الطويل لتحقيق الحداثة:

إن إيران دولة توسعية حكمت على نحو استبدادى لقرون عدة. وعلى هذا الأساس، فإن الملك أو الحاكم كان يملك الناس، حياتهم، ملكيتهم، تعتبر كلمته بمثابة قانون، وأفعاله قانون بعيد عن المراقبة والمحاسبة.

إن المستبد التقليدى فى إيران يختلف من ناحية النسب عن بقية الشعب. لقد كان يحظى بتأييد من الله لحكمه وكان نوعا من الوصاية السماوية على الأرض. ويضع الحاكم كل موارد الدولة تحت تصرفه. ولقد كان لدى إيران اقتصاد زراعى لقرون عدة. وتتمثل العناصر الأساسية لهذا الاقتصاد فى: الأرض، المياه، وحتى الناس. كلها موضوعة تحت رعاية السلطان. حيث كان يستطيع منح أى شئ لأى شخص، وتجريد أى شئ من أى شخص. فى هذا النظام الاقتصادى، فإن أى فرد أو قبيلة يستطيع السيطرة على الدولة، يمكنه، كخطوة أولى، السيطرة على كل المصادر الاقتصادية من مديرى المقاطعات وتوزيعها على أقاربه ومؤيديه.

ولهذا السبب، فعلى مدى التاريخ الإيرانى الطويل، لم تتأسس طبقات اجتماعية بشكل جيد.

وعلى خلاف الغرب، الذى فيه الطبقات الاجتماعية، سواء العبيد أو الأسياد، اللوردات الإقطاعيون، البرجوازيات، فإن الطبقات المتوسطة والفقيرة، كان لها العامل الأساسى فى تأسيس الدولة التى شكلت الطبقات الاجتماعية فى إيران.

ولذا فإن هذه الطبقات لم يكن لها تأثير فى العلاقة مع الدولة.

إن إيران توصف بأنها أرض المفارقات والأحداث غير المتوقعة، هذا الوصف ينبع بلا شك من تاريخ وجغرافية الدولة.

إن معظم السكان (من ٨٠٪ - ٨٥٪) عاشوا فى

القرى الزراعية الواسعة الانتشار، ومن ثم أصبحت وظائفهم تربية الماشية.

فقط حوالى ١٥٪ من سكان إيران عاشوا فى المدن واشتغلوا بالتجارة. إن القبائل التى فتحت المدن وأسست نظاماً سياسياً جديدة أسست تقريباً كل المدن الإيرانية فى العقود الحديثة. وقد انزوى القرويون بعيداً عن الصراعات السياسية. فى هذا المناخ السياسى، فإن الدولة المستبدة، الاقتصاد، الدين، والمناسك والطقوس كلها عوامل تناغمت لقرون عدة خصوصاً منذ العهد الشاهنشاهى. إن الصراع بين الصوفية، التشيع، والملكية كلها أسست المجتمع الذى شغل كل عناصر الحياة الإيرانية. وقد ساء هذا الوضع حتى وصلت إيران إلى العالم الحديث وغيرت كل هذه العلاقات.

وقد مثلت الحروب الإيرانية - الروسية لمدة ٢٠٠ عام العامل الأساسى فى وصول إيران إلى العالم الحديث الصناعى.

خلال تلك الحروب، التسعة أعوام الأخيرة (١٨٠٤-١٨١٣)، والعامين الأخيرين (١٨٢٦-١٨٢٨)، وما تبعهما من توقيع معاهدتى جولستان وتركمنشاه، عانى الإيرانيون من هزيمة ثقيلة على أيدى الروس وفقدوا كثيراً من الأراضى. هذه الهزيمة أيقظت الإيرانيين، وأثارت تساؤلات مهمة حول ماذا تغير فى العالم بينما هم نائمون .لقد ولد العالم الجديد فى الغرب، العالم الذى دخل فى صراع مع تقاليدهم. وحتى يحل الإيرانيون الخلاف بين الحداثة والعادات، لم يحققوا أى تقدم.

إن المحاولة الآن لحل تلك المشكلة بدأت من جانب القمة من خلال مسئولى الدولة. عباس ميرزا، ولى العهد فى حكم الشاه على القاجارى، بدأ إصلاحاً فى إيران لمدة ٤٠ عاماً قبل إعادة ميجى، الذى أوقف التقدم.

وبالرغم من أن الإصلاحيين العظماء مثل: عباس ميرزا، على خان، قدموا ماينفستو لعالم حديث فى إيران، لكنهم عجزوا عن ترسيخها داخل المجتمع الإيرانى.

وعندما فشلت تلك الجهود، وضعت الأمة الإيرانية نفسها فى القاع، وفى هيئة مجتمع للثورة وكانت الثورة الدستورية (١٩٠٦-١٩١٠) نتاج تلك الجهود.

وقد أدى الصراع بين الثوريين والبلاط الملكى إلى تشكيل برلمان وكتابة دستور. إن رجال الدين، الذين كانت لديهم أفكار دستورية وثقافية مدعومة، أصبحوا المعارضين. فقط عدد قليل منهم أيد الدستور إلى النهاية.

إن الإطار الشيعى، الذى لم يكن على اتفاق مع الدستوريين وتشريعات البرلمان الوطنى، لم يثر أو يعارض تلك الحركة. كما أن تحول البرلمان الوطنى إلى هيئة استشارية يعنى أن البرلمان يقدم استشارات فقط، بينما التشريع يأتى من الله.

لقد فرض رجال الدين وجود خمسة رجال دين كبار من أجل السيطرة على تشريعات البرلمان وضمان مطابقتها للشريعة.

وبعد ٤ أعوام على الثورة الدستورية، التى قامت بتقليص سلطة الشاه المطلقة، وجعل البرلمان هو الملك، بدأ رضا شاه الصعود إلى السلطة الذى قاده فى عام ١٩٢٦ لأن يصبح شاه إيران. وهكذا فشلت الثورة الدستورية لأنها لم تكن قادرة على حل الصراع بين الاتجاهات السياسية الحديثة وأساليب الحكم التقليدية. ورغم أن رضا شاه قام بتحديث بعض أوجه الدولة، وتأسيس حكومة مركزية قوية وتحقيق الأمر الذى هيأ للاستجابة لجزء من طلبات القادة الدستوريين، إلا أنه لم يحل المشكلات الهيكلية والأصولية المعمقة داخل المجتمع والثقافة الإيرانية.

وقد خضع الاقتصاد وموارده الأساسية لسيطرة الحكومة، كما أن رضا شاه، مثل أسلافه، حول جزءاً كبيراً من الأرض لملكيته. وعندما اكتشف النفط وأصبح محتكراً من جانب شركة بريتش بتروليوم، التى تعاملت فقط مع الحكومة الإيرانية، أضيف عنصر جديد للمقدرة الاقتصادية للدولة. ومع تأميم النفط والصناعة، تزايدت سيطرة الحكومة على الشعب. ورغم تراجع رجال الدين فى مواجهة ضربات رضا شاه، ومن خلال الإبقاء على الهيكل التقليدى والدعم الشعبى للتقاليد التى شكلت حماية ضد رضا شاه، تمكن رجال الدين من زيادة دورهم وشعبيتهم.

ورغم تأسيس نظام قضائى جديد، بقت سيطرة الشاه المطلقة فوق القانون، فقد قتل العديد من المعارضين السياسيين للشاه، فيما سجن البعض الآخر أو أرسل إلى النفى من خلال تهم مدبرة مثل التسبب فى اضطراب عام أو التخطيط ضد الحكومة المركزية وما شابه ذلك. وقد دخلت بعض مظاهر العالم الحديث إلى إيران، لكن بقى الاستبداد الإيرانى التقليدى موجوداً، حيث لم يحدث أى تغيير سياسى فى المجتمع التقليدى.

وبقت المبادئ الديمقراطية مثل السيادة، واحترام حقوق الإنسان، وحكم القانون، دولة المؤسسات، ونظام السوق غائبة عن المجتمع الإيرانى، وقد أثار التدخل الأجنبى من جانب روسيا وبريطانيا فى بداية القرن التاسع عشر كراهية الناس التى تطورت إلى إحساس بالخوف من الأجانب.

إن ردة الفعل للمجتمع المذلول تجاه قوى الاستعمار

الجديدة أصبحت متجذرة داخل الإيرانيين فى شكل نظرية المؤامرة، خصوصاً مع مجئ رضا الشاه إلى السلطة فى العشرينيات من القرن التاسع عشر مع الانقلاب الذى دبر بمساعدة البريطانيين. وبعد أن أدت الثورة البلشفية إلى إنهاء التنافس البريطانى الروسى على التأثير فى إيران، أصبحت بريطانيا هى المسيطر، وبعد أن أثبت النفط أهمية للسيطرة البريطانية ونمو الصناعة الغربية.

وقد أدى اشتعال الحرب العالمية الثانية إلى زيادة التدخل الأجنبى فى إيران، خصوصاً روسيا وبريطانيا، القوتان الاستعماريتان اللتان تكرههما إيران. فقد عزلوا رضا شاه وأرسلوه إلى المنفى. ورغم كراهية الإيرانيين طويلة المدى لروسيا بريطانيا، فقد كانوا فرحين برحيل رضا شاه. وعلى مدى التاريخ الإيرانى، وحينما يصل الإيرانيون إلى حد تحملهم فى مواجهة استبداد الحكام يردون بهذه الطريقة.

وفى الأعوام التى أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومن أجل حل مشكلة تخلفهم عن العالم الحديث وكإحساس بعقدة النقص، انغمس الإيرانيون فى الموالاة والتأييد. فقد أغمضوا عيونهم لنقاط ضعف المجتمع الإيرانى الأصولى، ومن خلال تقوية روح القومية ووضع كل اللائمة على الاستعمار، أصبحت صناعة النفط هى الممثل الأهم لبريطانيا ورموزها.

وقد أصبح تأميم النفط مطلباً قومياً، وتحت قيادة محمد مصدق، تم إنجازه أخيراً. وبالرغم من أن مصدق كان ديمقراطيا وداعيا للحرية، بحيث اعتبر الأب الروحى للثورة الدستورية، إلا أنه وقع تحت ضغوط المجتمع الإيرانى المستبد. وخلال الشهور السبعة والعشرين التى عمل فيها رئيساً للوزراء، نشبت أغلب مشاكله مع أصدقائه ورجال الدين، وبعض العناصر الأخرى فى المجتمع الإيرانى.

أما الأمريكيون، الذين اعتبرهم الإيرانيون قوة ليبرالية فى ذلك الوقت، ارتكبوا خطأ كبيراً فى تأييد البريطانيين لاسترداد صناعة النفط. فقد أدى ذلك إلى نجاح انقلاب ١٩ أغسطس ١٩٥٣، وإسقاط حكومة مصدق.. إن هزيمة حركة تأميم النفط أوضحت أن المشكلات الاجتماعية الإيرانية لن تحل عبر وضع اللائمة على الخارج مرة أخرى، لأن الأمة أذلت.

ثانياً: شرعية الحكومة الإسلامية المنتكسة:

وصلت الثورة الإسلامية الإيرانية إلى السلطة مع الشرعية العظيمة، التى فقدت بمرور الوقت بسبب سوء الإدارة وتجذر التناقضات، التى كانت على نحو واسع بحيث أصبحت الحكومة موضع استياء.

- مصادر الشرعية

عددت الجمهورية الإسلامية خمسة قواعد لشرعيتها هى: الإسلام السياسى كتعبير حقيقى عن التدين، محاكاة السلطة الدينية، الثورة كمهمة التاريخ، الاستقلال، الحياد (لا شرقية ولا غربية) والدعم الشعبى.

- الإسلام السياسى كتدين حقيقى

كانت القاعدة الأولى لشرعية الثورة هى التدين الذى عرف باعتباره تأسيس نوع من الإسلام السياسى الذى بدأ بتأسيس قوة فى إيران ابتداءً من الخمسينيات. فى الستينات وجدت أفكارهم شكلاً نهائياً فى أعمال المتطرفين الإسلاميين فى إيران.

لقد كان الدكتور على شريعتى المنظر الأهم لهذا الخط الثورى الذى يؤمن بأن الدين يحتوى على حلول لكل أوجه الحياة البشرية والاجتماعية والأنشطة السياسية. ثانياً، تعتبر هذه النظرية أن التدخل فى السياسة ومؤسسة النظام ليس حقاً دائماً إنما هو مسئولية. ثالثاً، تؤكد هذه النظرية أن الإسلام قائم على عمل الثورة، وأن هذا العمل يمثل مسئولية تاريخية ملقاة على عاتق الثوريين. رابعاً، هذه النظرية تعتبر أن الإسلام يوتوبيا، التى تعنى أن الإسلام قادر على بناء مجتمع مثالى الذى يوضع فيه الرجل المثالى فى خدمة البشرية. وعندما تكلم الدكتور شريعتى عن الانتزاع وتصفية المصادر الثقافية، كان حريصاً على تضمين هذه المفاهيم الثورية والطوباوية ضمن المعايير المقبولة إسلامياً وشيعياً. لقد أراد بناء عقيدة ثورة من الإسلام وحزب سياسى كامل خارج التشيع، وقد نجح فى عمل ذلك.

وفى ضوء هذا التعريف، ولدت الثورة الإسلامية، واكتسب طفل هذه الثورة، نظام الجمهورية الإسلامية، الأساس الأول للشرعية من قلب هذه المفاهيم .

إن هذا النظام يعتقد فى فكرة أن رسالة الأنبياء، خصوصاً نبى الإسلام والأئمة الشيعة، هى التدخل فى السياسة بالطرق الثورية وبهذا المنطق، فإن حاكم الجمهورية الإسلامية يمتلك حكماً إلهياً لحكمه وسيطرته على شئون الشعب. إن المرشد الأعلى، وفقاً لهذا المبدأ، هو خليفة إمام الزمان (الإمام الثانى عشر المختفى والذى سيعود للأرض فى نهاية العالم من أجل تأسيس دولة الحق الإلهى). ويستكمل المرشد الأعلى خط الأئمة ويعمل كخليفة لنبى الإسلام.

- محاكاة سلطة دينية

يكمن الأساس الثانى لشرعية نظام الجمهورية الإسلامية فى مفهوم واجب المصدر الشيعى فى

المحاكاة. وتبعاً لفتوى (مرسوم دينى) قاعدة رجال الدين الشيعة، لو لم يكن الشخص بصدد المحاكاة، إذن، فى الموضوعات الدينية، يجب عليه تقليد أحد مصادر المحاكاة، بما يعنى أنه يجب عليه إطاعة القواعد الأساسية كشريعة بالتوافق مع فتوى مصدر المحاكاة. كما يجب عليه دفع الضرائب الموضوعة إلى مصدر المحاكاة. وخلال الـ ١٢٠ عاماً الأخيرة، أصبح هذا التصور عن مصدر المحاكاة مهما لدى المذهب الأثنى عشرى.

ولأن آية الله الخمينى أحد مصادر المحاكاة، فقد روج لمفهوم دور المحامى وقائد الجمهورية الإسلامية مع مفهوم مصدر المحاكاة.

وعبر أفعاله، حول آية الله الخمينى هذه المعادلة إلى مسئولية دينية على الشعب.

- الثورة كمهمة التاريخ

الأساس الثالث لشرعية نظام الجمهورية الإسلامية يعرف من المنظور الثورى. عادة الثورات لها خلفية تاريخية، ويعتقد الثوريون أنهم ولدوا فى لحظات تاريخية فاصلة.

إن الأنظمة التى ولدت هذه الثورات تحمل رايات تلك المهمات التاريخية. ويعتقد الثوريون أن مسئوليتهم تتمثل فى تحمل تلك المهمات التاريخية ويبررون حكمهم استناداً إلى هذه المهمات التاريخية .

ثمة مثالان لهذه الظاهرة: الأول، نابليون بونابرت الذى ادعى حمل راية الثورة الفرنسية. والثانى، البلاشفة الذين ادعوا حمل مهمة الطبقة العاملة. وليس نظام الجمهورية الإسلامية استثناء من ذلك. إن الثوريين الإسلاميين يعتقدون أنهم يعرضون وجهاً ثورياً جديداً إلى البشر خصوصاً الذين عانوا المادية. لقد رحلت الحضارة الليبرالية فى الغرب إلى النهاية، فيما كانت الشيوعية على شفا الانهيار. وكان نظام الجمهورية الإسلامية هو الطريق الثالث الذى يمكن أن يصل بإيران إلى وضع الدولة المثالية، يتبعها كل الدول الإسلامية وباقى العالم.

- الاستقلال

بسبب اعتماد الشاه على الولايات المتحدة ومشكلة الانقلاب المدبر ضد مصدق، أصبح الاستقلال أحد أهم شعارات الثوريين ضد الشاه. إن المعنى الرمزى للاستقلال ينعكس فى خطابات قادة الثورة، الذين ادعوا أن السفراء الأمريكيين والبريطانيين كانوا يخططون لكل أفعال الشاه (وهو ما ثبت خطؤه).

لقد أكد الثوريون فكرة أن الاستقلال يعنى تأسيس حكومة تقف فى مواجهة القوى الغربية.

لقد كان اللعب على خضوع الأمة لسيطرة القوى المتقدمة خلال الحرب الإيرانية الروسية (فى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر) هو الآلية الرئيسية التى تستطيع المساعدة على تعبئة الشعب خلف النظام. هذه الآلية مازالت تساعد فى حفظ شرعية النظام الإسلامى.

- الدعم الشعبى

الأساس الخامس لشرعية نظام الجمهورية الإسلامية يتمثل فى شعبيتها. لقد ولد نظام الجمهورية الإسلامية من رحم الثورة التى اشتعلت فى عامى ١٩٧٨ - ١٩٧٩ واكتسبت تأييداً شعبياً واسعاً. فقد ضحى العديد من الإيرانيين بأنفسهم من أجل الثورة . وبعد انتصار الثورة، حاز النظام الوليد على ٩٨,٢٪ فى الاستفتاء الشعبى.

ومنذ ذلك الحين، وفى كل استحقاق انتخابى، يحاول قادة النظام إظهار أن غالبية الشعب مازالت تؤيد النظام وبسبب هذه الشعبية مازال النظام محتفظاً بشرعيته.

- مشكلات مصادر الشرعية

فى السبع وعشرين عاماً الأخيرة، واجه كل أساس من الأسس السابقة للشرعية مشكلات عدة. إن الطريق الأسهل لرؤية كيف أثرت هذه المشكلات هو البدء بالنهاية ثم العودة مجدداً إلى البداية.

- فقدان الدعم الشعبى

من أجل اكتساب الدعم الشعبى، يجب على أى نظام تأسيس اقتصاد قوى وآمن. فى هذه الجبهة فشل النظام الإسلامى. فبالنظر إلى الأمن، يمكن القول أن البوليس يستطيع مواجهة المجرمين والقتلة وتأمين طرق الخروج الآمن. بينما، الأهم من المشكلات الأمنية بالنسبة للمواطنين هو متى يتسبب النظام نفسه فى تهيئة حالة من الانعدام الأمنى. فى هذا الموقف، لا يشعر المواطن بالأمن أو الحماية عندما يواجه عملاء النظام.

فى الأنظمة المستبدة، يسمح لأجهزة الأمن باستخدام كل الصلاحيات لاعتقال المواطنين.

بالعودة الى الاقتصاد ، تشير الاحصائيات الى أن النظام فشل فى كل الأنشطة الاقتصادية. وتؤكد الحقائق انتشار الفقر فى الدولة. فقد انخفض الدخل من ٥,٢٠٠ مليون دولار فى ١٩٧٨ (بأسعار عام ٢٠٠٥) إلى ٢,٣٠٠ مليون دولار فى عام ٢٠٠٤ . بمعنى آخر ، إن دخل اليوم أقل من أمس، بالإضافة إلى ذلك ، فقد انهار الاستثمار مما تسبب فى زيادة البطالة الى٢١٪. وأخيرا فإن سياسات مكافحة التضخم التى امتزجت بالنزاعات السياسية بعد الغزو الأمريكى للعراق ومجئ أحمدى نجاد الى الرئاسة وضعت الدولة فى حالة تضخم.

إن القنبلة الإيرانية الموقوتة، وهى البطالة،

خصوصا فى صفوف الشباب، تعتبر نتيجة لعدد من الأمراض والمشكلات. وتبعا لتقرير المخدرات الصادر عن الأمم المتحدة عام ٢٠٠٥ ، فإن إيران تحتل المرتبة العالمية الأعلى فى الإدمان بنسبة ٢,٨٪ من السكان الأكثر من ١٥ عاما. وتقدر الوكالات الحكومة الإيرانية عدد الذين يستعملون المخدرات بـ ٤ ملايين مواطن من ٧٠ مليوناً. كما تعانى إيران من ارتفاع معدل الطلاق.

إن أزمة عدم الكفاءة التى يعانى منها النظام ناتجة عن أزمة الشعبية والقبول. ففى كل انتخابات وبالتركيز على معدل المشاركة الشعبة العامة، يحاول قادة النظام إظهار الدعم الشعبى للنظام رغم أن انتخابات البلديات عام ٢٠٠٣، وانتخابات المجلس السابع عام ٢٠٠٤ ، وانتخابات الرئاسة التاسعة تدحض هذا الادعاء.

- تغيير مفهوم الاستقلال:

أوضحت عزلة إيران لشعبها بعد الثورة أنهم يجب أن يعيشوا مع العالم. وقد تم التركيز على ظاهرة العولمة فى إيران من قبل العديد من المثقفين. لقد ناقشوا مفهوم الدولة الأمة وضرورة إعادة تعريف مفهوم الاستقلال والسيادة. ويجب أن تدرك المجموعة الدولية هذه القضية الحساسة جدا.

إن أفضل سياسة هى التمييز بين النظام والشعب الإيرانى. وإذا أكدت الدول الخارجية أنها لا تتدخل فى إيران إلا لحماية حقوق الإنسان، والديمقراطية ومنع الإرهاب، فإن هذه السياسة يمكن أن تكون فعالة. إن العقوبات والضغوط يجب أن ترتبط بالقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان حتى تلك العقوبات المفروضة بسبب الأسلحة النووية. إن سياسات مثل الإعلان الأمريكى بتقديم مساعدات قدرها ٢٥ مليون دولار "لدعم الحرية وحقوق الإنسان" فى إيران يمكن أن تكون ضارة وتذل الإيرانيين.. إن الإيرانيين يحتاجون الدعم السياسى وليس المال.

- عبور اللحظة الثورية:

الشئ نفسه الذى حدث فى إيران حدث فى جميع أنحاء العالم، وبمرور الوقت، أصبح الجيل القادم الأغلبية فى إيران، وبسبب النسبة العالية من النمو السكانى، فإن هذا الجيل بعد الثورى يمثل ٧٠٪ من المجتمع. وعندما يحاول النظام التركيز على تصدير الثورة يحاول الجيل الشاب الإجابة بالقول: "انس التصدير". وليس ثمة عطف أو كراهية تبدأ من جانب الجيل الصغير إزاء ظل الله فى الأرض (عنوان الملوك) أو آية الله (إشارة الله فى الأرض).

وبسبب حرب الثمانى سنوات مع العراق، تمتلك إيران جيلا وسطا، يسمى جيل الحرب، بين الجيل الثورى والجيل الديمقراطى. وبالتركيز على تضحيات الجيل الأول ومعانى الدفاع عن الأرض، يحاول النظام الحالى اكتساب أساس آخر للشرعية لحكمه.

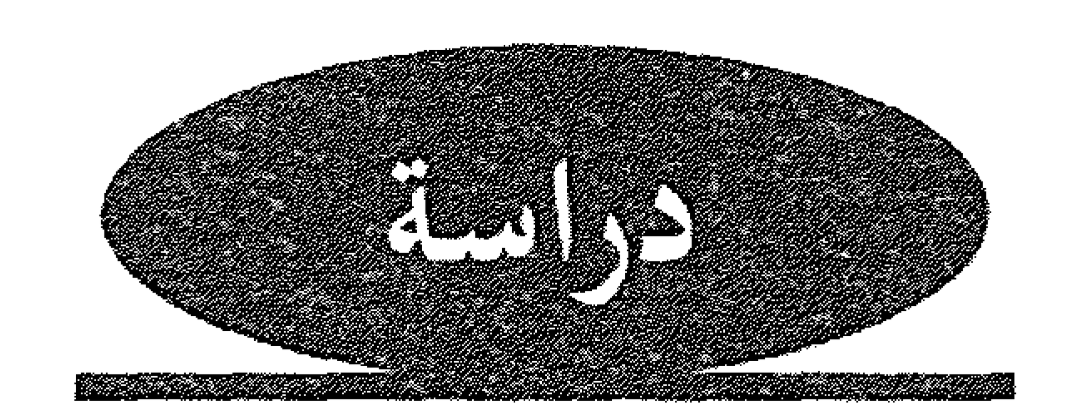
لكن المشكلة، على أية حال، أن الحرب انتهت ومن ثم يحاول النظام إحياء التذكير بالحرب على شكل أسبوع الحرب أو نصر خرمشهر على سبيل المثال، إن ثقافة الحرب تعود الى الحرب نفسها ولا يمكن أن تتكاثر بشكل اصطناعى اثناء وقت السلام. إضافة الى ذلك، فإن جيل الحرب نفسه جيل متحرر جدا. هذا الجيل يتحدث عن شعور بالفشل أكثر من الأجيال الأخرى.

- افتقار القيادة للمحاكاة:

إن المعادلة تقول أن مصدر المحاكاة هو القائد السياسى للدولة، لكن هذه المعادلة واجهت أزمة بعد وفاة الإمام الخمينى، لأن خليفته ، أى آية الله خامنئى، لم يكن مصدر للمحاكاة ولا يمتلك أية مصادر للمحاكاة. أيضا، فإن الجهود التى بذلت من أجل إيجاد محاكين من بين رجال الدين لم تؤد إلى أية نتائج. ثانيا، إن معارك خامنئى مع مصادر المحاكاة الأخرى خصوصا آية الله منتظرى، بالرغم من التخلص من هذا المعارض الكبير، كانت فاشلة فى النهاية.

لقد استطاعوا فى النهاية إثبات أنه ليس كل مصدر للمحاكاة يجب أن يحاكى. حيث يمكن أن يحرم مصدر المحاكاة من الحق فى القيادة أو يفرض عليه إقامة جبرية فى منزله.

إن هذا الصراع بدأ فى فترة آية الله الخمينى خلال قتاله مع مصادر المحاكاة مثل آيات الله شريعتمدارى، شيرازى، روحانى، لكن بسبب شعبية وكاريزمة آية الله الخمينى، لم يكن الصراع ظاهراً على المستوى الاجتماعى. وبعد الخمينى، فإن استمرار الخلاف مع آية الله منتظرى وفاهيد خراسانى وجافاد تبريزى قد أثبت أن معادلة المحاكاة قد فشلت.



طاقة إيران فى مهب الريح .. رؤية إسرائيلية

Iran's energy Vulnerability
Paul Rivilin, The Middle East review of International Affairs (MERIA), V 10, NO 4, December 2006

إعداد: سمير زكى البسيونى
باحث فى العلوم السياسية



مع تصاعد التهديدات الموجهة لإيران سواء كانت تهديدات أمريكية أو إسرائيلية بتوجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية يثار الحديث حول قدرة إيران والأوراق التى تمتلكها لمواجهة هذا التهديدات، فمن الواضح أنه بخلاف الحضور الإيرانى القوى الآن فى العديد من الملفات الساخنة مثل العراق ولبنان، يبدو أن إيران تمتلك سلاحاً آخر وهو سلاح النفط، ولهذا تلوح إيران أحياناً بإمكانية استخدام سلاح النفط من خلال وقف تصدير النفط الإيرانى بالإضافة إلى منع الدول الخليجية من تصدير النفط عبر إغلاق مضيق هرمز الأمر الذى قد يؤدى إلى أزمة كبيرة للاقتصاد العالمى، من هنا تكتسب هذه الدراسة أهميتها، والتى أعدها بول ريفلين الباحث بمركز موشيه ديان لدراسات الشرق الأوسط وأفريقيا بجامعة تل أبيب ونشرتها دورية (MERIA JOURNAL) التى يصدرها مشروع ((MERIA The middle east review of International Affairs) وهو مشروع يملكه ويحرره الدكتور بارى روبن، ويهدف إلى تقديم دراسات وبحوث علمية عن تطورات الشرق الأوسط، وذلك لاعتبارين أولهما، ندرة الدراسات التى تتناول الجانب الاقتصادى لإيران كما أن هذه الدراسة تقدم رؤية اقتصادية إسرائيلية لقدرات الطاقة لدى إيران وهى الرؤية التى تعتمد بشكل أساسى فى التحليل على بيانات معظمها من خلال صندوق النقد الدولى وهيئات دولية أخرى الأمر الذى يعطى الدراسة قدراً كبيراً من المصداقية، ويتيح فى الوقت نفسه الفرصة للتعرف بشكل أوضح على هيكل وإمكانات الاقتصاد الإيرانى خاصة فى مجال الطاقة، وثانيهما، أنها تحاول الوقوف على مكاسب وخسائر إيران من ناحية ومكاسب وخسائر الاقتصاد العالمى من ناحية أخرى إذا ما قامت إيران بوقف تصدير النفط أو منعت الدول الخليجية من التصدير، وفيما يلى نص الدراسة:

تبحث هذه الدراسة فى ميزان الطاقة لدى إيران وضعفها فى مواجهة العقوبات الدولية، وعدم فاعلية وجدوى التهديدات الإيرانية بوقف الصادرات النفطية. لأن إيران لا تستطيع تخفيض الصادرات النفطية بشكل ملحوظ بدون تجنب الأضرار التى ستقع على الاقتصاد الإيرانى كما تبحث الدراسة فى اعتماد إيران على واردات الجازولين والمنتجات الأخرى وإعاءاتها بشأن حاجاتها للطاقة النووية من أجل توليد الطاقة الكهربائية.

الاقتصاد الإيرانى : مقدمة

يبلغ عدد سكان إيران حوالى ٦٨ مليون نسمة بمعدل نمو يبلغ ١.٤ ٪ سنوياً والذى يؤدى إلى زيادة سنوية حوالى ٩٥٠٠٠٠ نسمة، منذ ثورة ١٩٧٩ زاد عدد سكان إيران أكثر من الضعف، وتبلغ قوة العمل فى إيران حوالى ٢٢.٣ مليون شخص وتزيد بمعدل ٣.٢ ٪ سنوياً وكنتيجة لهذا تحتاج إيران على الأقل سنوياً إلى ٧٠٠٠٠٠ فرصة عمل وذلك لمنع تزايد معدلات البطالة والتى قدرت فى أبريل ٢٠٠٦ وفق إحصاءات رسمية بـ ٢.٧ مليون، أو ١٢.١ ٪ من قوة العمل.

فى عام ٢٠٠٤ بلغ حجم الناتج المحلى الإجمالى (GDP 2,320) دولار، وبلغ حجم القوة الشرائية لكل فرد ٧,٥٢٠ دولار، وبالرغم من ارتفاع الصادرات النفطية بشكل سريع من ٢٨ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ إلى ٤٩ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ إلا أن تأثيرات هذه الزيادة كانت محدودة على الاقتصاد الإيرانى، صحيح أن ميزان المدفوعات طرأ عليه بعض التحسن إلا أن الميزانية الخاصة بالحكومة لم يطرأ عليها أى تغيير.

طبقاً لبرنامج الأمم المتحدة للإنماء (UNDP) فإن إيران رغم أنها من الدول الغنية بالمصادر الطبيعية والبشرية فإن هناك عدم مساواة فى مستويات الدخل، حيث يقع حوالى ١٦ ٪ من الشعب الإيرانى تحت خط الفقر. أما النمو الاقتصادى لكل فرد فقد كان يتسم بالركود بشكل عام خلال الثمانينيات والتسعينيات، بينما طرأ التحسن على عملية النمو الاقتصادى بسبب الزيادة فى الإيرادات النفطية، ولكن رغم هذا لم يستفد السكان من هذه الزيادة . بينما نجحت السياسة الاجتماعية على أى حال فى تحسين المؤشرات الصحية والتعليمية.

النفط والغاز فى إيران:

تعد إيران منتجاً رئيسياً للنفط، وتحتل إيران المرتبة الثانية فى احتياطات النفط فى العالم (انظر الجدول رقم ١). فى عام ٢٠٠٥ كان نصيب إيران من الإنتاج العالمى حوالى ٥.١ ٪ أى أقل بكثير من ١١.٥ من الاحتياطات العالمية، هذا التناقض كان شائعاً بين جميع منتجى النفط الآخرين فى منطقة الشرق الأوسط، فى ٢٠٠٥ أيضاً أنتجت إيران ٤.٠٥ مليون برميل يومياً (Mb/d) من النفط وذلك مقارنة بـ ٦.٠٦ مليون برميل يومياً من النفط عام ١٩٧٤ وهو الوقت الذى بلغ فيه إنتاج النفط الإيرانى إلى الذروة. أما بالنسبة للغاز فتحتل إيران المرتبة الثانية فى العالم بعد روسيا فى الاحتياطى والمرتبة الرابعة كأكبر منتج للغاز فى العالم.

جدول (١) احتياطات النفط والغاز بنهاية عام ٢٠٠٥

النفط (مليار برميل)		المساهمة فى الإنتاج العالمى (%)	احتياطى الإنتاج (سنين)
إيران	١٣٧،٥	١١،٥	٩٣
السعودية	٢٦٤،٢	٢٢،٥	٦٥،٦
أوبك	٩٠٢،٤	٧٥،٢	٧٣،١
الغاز (تريليون متر مكعب)			
إيران	٢٦،٧٤	١٤،٩	١٠٠+
روسيا	٤٧،٨٢	٢٦،٦	٨٠
قطر	٢٥،٤٨	١٤،٣	١٠٠+

المصدر: النفط البريطانى (BP) الدورية الإحصائية للطاقة العالمية ٢٠٠٦

فى الفترة ما بين أبريل / سبتمبر ٢٠٠٥ ساهمت عائدات النفط والغاز الإيرانية بما يعادل ٧٥ ٪ من الإيرادات الحكومية، وفى خلال السنة المالية ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ قدرت مساهمة النفط والغاز فى الإيرادات الحكومية بـ ٦٢ ٪. أما فى السنة المالية ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ قدرت مساهمة النفط والغاز بـ ٨٦ ٪ من إجمالى الصادرات، وأثناء السنة المالية ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ قدرت بـ ٨٣ ٪. أما قطاع الهيدروكربون الذى يشمل إنتاج النفط الخام، الغاز، والبتروكيماويات كان يساهم بـ ٢٧.٨ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى وذلك فى النصف الأول من السنة المالية ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ .

دور الهيدروكربون فى ميزانية الحكومة، الدخل

القومى، وميزان المدفوعات فى الفترة من (٢٠٠٠ - ٢٠٠١) إلى (٢٠٠٤ - ٢٠٠٥) يمكن توضيحه فى (الجدول رقم ٢) ويوضح هذا الجدول أنه بالرغم من أن دورهم فى الإيرادات الحكومية انخفض فى الفترة بين السنة المالية ٢٠٠٠ - ٢٠٠١، والسنة المالية ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ وارتفع بعد ذلك إلا أن الإنفاق الحكومى قد تزايد إلى هذا المدى أثناء هذه الفترة التى وصلت فيها الميزانية الحكومية إلى العجز.

وبدون عائدات الهيدروكربون خلال السنة المالية ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ بلغ حجم العجز ٢٠ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وقد ساهم الهيدروكربون فى الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ٧.٤ ٪ بينما مساهمته فى الصادرات الكلية بقيت أكثر من ٨٠ ٪ فى كافة الأحوال

جدول (٢) مساهمة النفط والغاز فى الإيرادات الحكومية والصادرات والناتج المحلى الإجمالى

السنة	٢٠٠٠- ١	٢٠٠١ - ٢	٢٠٠٢ - ٣	٢٠٠٣ - ٤	٢٠٠٤ - ٥
إجمالى عائدات الميزانية ومساهمتها فى الـ(gdp) %	٣٣،٠	٢٧،٢	٢٧،١	٢٧،٩	٣١،٠
عائدات الغاز والنفط ومساهمتها فى الـ(GDP) %	٢٢،٢	١٥،٥	١٦،٣	١٦،٨	١٩،١
توازن الميزانية والمساهمة فى الـ(GDP) %	٨،٧	١،٦	٢،٤-	٠،١-	٠،٣-
الميزان المالى الغير نفطى والمساهمة فى الـ(GDP) %	١٣،٥-	١٣،٩-	١٨،٧-	١٦،٩-	١٩،٥-
الهيدروكربون ومساهمته فى الـ(GDP)	١٧،٥	١٤،٩	٢٢،٧	٢٢،٨	٢٤،٩
اجمالى الصادرات (مليار دولار)	٢٨،٤٦١	٢٣،٩٠٤	٢٨،٢٣٧	٣٣،٩٩١	٤٤،٤٠٣
النفط والغاز (مليار دولار)	٢٤،٢٨٠	١٩،٣٣٩	٢٢,٩٦٢	٢٧،٣٥٥	٣٦،٨٢١
النفط الخام (مليار دولار)	٢١،٠١١	١٦،٨٠٦	١٩،٣٨٠	٢٣،١١٣	٣١،٧٣١
المنتجات المكررة	٢،٣٩١	٢،١٤١	٢،٥٨٧	٢،٥١٧	٢،٦٥٠
غاز طبيعى وأخرى(مليار دولار	٨٧٨	٣٩٢	٩٩٩	١،٧٢٥	٢،٤٤٦

المصدر: صندوق النقد الدولى، الملحق الإحصائى (IMF ٢٠٠٦)

فى السنة المالية ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ بلغت عائدات إيران من النفط والغاز حوالى ٣٦.٨ مليار دولار أى ما يساوى ٣٢١,٤٦٣ مليار ريال (متوسط سعر الصرف السنوى للدولار = ٨,٧٢٩ ريال).

هذا يعنى أن جزء من هذه العائدات ويبلغ ٥٦,٨٣١ مليار ريال (٦,٥ مليار دولار) لم يذهب مباشرة إلى الميزانية.

سوق الطاقة فى إيران :

نظراً لنمو الاقتصاد والسكان فى إيران فإن الحاجة للطاقة تتزايد، كما ساهم التوسع الكبير فى الحياة الحضرية فى زيادة الطلب على الطاقة، وقد ترتب على هذا أن كمية النفط الخام المتوافرة من أجل التصدير انخفضت بسبب تزايد الطلب المحلى على الطاقة. فى عام ١٩٩٥ بلغ معدل الاستهلاك المحلى للنفط الخام ١,٢٩٢ مليون برميل يومياً، وفى عام ٢٠٠٥ بلغ الاستهلاك ١,٦٥٧ برميل يومياً وذلك بزيادة حوالى ٢٥ ٪. فى عام ١٩٩٥ استهلكت السوق المحلية ٢٤.٥ ٪ من الإنتاج الكلى أما فى ٢٠٠٥ استهلكت السوق المحلية ٤١ ٪ من الإنتاج الكلى (انظر الجدول رقم ٣). ما بين عامى ١٩٩٥، ٢٠٠٥ ارتفع استهلاك النفط الإيرانى بنسبة ٢٨ ٪ وارتفع الإنتاج بنسبة ٨,١ ٪ بينما هبطت الصادرات حوالى ٢,٥ ٪. فى باقى دول الشرق الأوسط ارتفع الإنتاج بنسبة ٢٨ ٪ والاستهلاك بنسبة ٣٥,٤ ٪ والصادرات بنسبة ٢٦ ٪، وقد قدر معدل استهلاك النفط المحلى فى دول الشرق الأوسط عام ١٩٩٥ حوالى ١٨,٣ ٪ بينما بلغ ١٩,٤ ٪ عام ٢٠٠٥ .

على الرغم من الحقيقة التى تقول أنه فيما بين السنة المالية ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ والسنة المالية ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ ارتفع السعر المحلى لجازولين الأوكتان العالى

بنسبة ١٢٠ ٪ وانتظمت أسعار الأوكتان فى الزيادة بنسبة ١٠٠٪ فإن أسعار الوقود فى إيران بقيت فى مستواها العالمى. فى أوائل عام ٢٠٠٦ كان سعر الجازولين ٠٩, ٠ لكل لتر (أو ٣٤, ٠ دولار لكل جالون أمريكى)، وأثناء نفس الفترة ارتفع الاستهلاك المحلى للنفط بنسبة ١١٪ لكن استهلاك الجازولين للسيارات ارتفع بنسبة ٧٢ ٪ وقد كلفت الإعانات المالية الضمنية على الطاقة الحكومة حوالى ٧ مليار دولار أو ١٥,٥ ٪ من الإنفاق الحكومى، هذه الإعانات المالية شكلت دفعة الرفاهية التى تساعد على تخفيض نفقات المعيشة والإبقاء على شعبية النظام. خصوصاً بين الطبقات الأكثر فقراً من السكان.

جدول (٣) إنتاج النفط الإيرانى والاستهلاك والصادرات ١٩٩٥ : ٢٠٠٥

السنة	الإنتاج	الاستهلاك	نسبة الاستهلاك من الإنتاج	الصادرات
١٩٩٥	٣،٧٤٤	١،٢٩٢	٣٤،٥	٢،٤٥٢
١٩٩٦	٣،٧٥٩	١،٢٦٩	٣٣،٨	٢،٤٩٠
١٩٩٧	٣،٧٧٦	١،٢٢١	٣٢،٣	٢،٥٥٥
١٩٩٨	٣،٨٥٥	١،٢٤٣	٣٢،٢	٢،٦١٢
١٩٩٩	٣،٦٠٣	١،٣١٩	٣٦،٦	٢،٢٨٤
٢٠٠٠	٣،٨١٨	١،٣١٩	٣٤،٥	٢،٤٩٩
٢٠٠١	٣،٧٣٠	١،٣٣١	٣٥،٧	٢،٣٩٩
٢٠٠٢	٣،٤١٤	١،٤٢٩	٤١،٩	١،٩٨٥
٢٠٠٣	٣،٩٩٩	١،٥١٣	٣٧،٨	٢،٤٨٦
٢٠٠٤	٤،٠٨١	١،٥٧٣	٣٨،٥	٢،٥٠٨
٢٠٠٥	٤،٠٤٩	١،٦٥٩	٤١،٠٠	٢،٣٩٠

المصدر: المرجع الإحصائي للطاقة العالمية (BP ٢٠٠٥)

الغاز:

تمتلك إيران احتياطات ضخمة من الغاز تبلغ ١٦ ٪ من الاحتياطات جعلتها تحتل المرتبة الثانية عالمياً بعد روسيا. وبصفة عامة ونتيجة لعملية إعادة تقييم لحقول بارس الجنوبية زادت التوقعات بوصول احتياطات إيران من الغاز إلى ١٢ ٪ منذ عام ٢٠٠٠، فى عام ٢٠٠٣ أنتجت إيران ١٢٤ مليار متر مكعب (bcm) من الغاز، أما الكمية التى بيعت فى السوق المحلية فقد بلغت ٧٨ مليار متر مكعب، وقد وضعت وزارة النفط خطة بهدف إنتاج ٢٩٢ مليار متر مكعب بحلول عام ٢٠١٠، وإن كان التقدم التكنولوجى فى التنقيب فى قطاع النفط سوف يقلل من الحاجة لإعادة التنقيب وهو القطاع الأكثر ربحاً لإيران الآن، كما أن تطوير قطاع الغاز خصوصاً فى المناطق الجنوبية سوف يعتمد بشكل أساسي على توفير التقنية ورأس المال الأجنبى، وبالرغم من أن إنتاج الغاز قد زاد بسرعة خلال العقد الماضى وهو ما ساعد على مجاراة الطلب المحلى.باستثناء عجز بسيط تم تغطيته بالاستيراد. وذلك بالمقارنة مع باقى دول الشرق الأوسط فإن الطلب المحلى نما بمعدلات بطيئة الأمر الذى ساعد إيران على زيادة صادراتها من الغاز (انظر الجدول رقم ٤).

جدول (٤) إنتاج الغاز فى إيران ١٩٩٥ - ٢٠٠٥ (مليون متر مكعب)

السنة	الإنتاج	الاستهلاك	التوازن
١٩٩٥	٣٥،٣	٣٥،٢	٠،٢
٢٠٠٠	٦٠،٢	٦٢،٩	٢،٧-
٢٠٠٥	٨٧،٠	٨٨،٥	١،٥-

المصدر: المرجع الإحصائى للطاقة العالمية (BP ٢٠٠٥)

الكهرباء:

فى عام ٢٠٠٤ بلغت قدرة إيران الإنتاجية فى توليد الكهرباء ٣٤,٢ جيجاوات. فى ٢٠٠٥ كانت التوقعات بأن تصل إلى ٣٦ جيجاوات وذلك بزيادة ٥ ٪ وذلك مقارنة بالزيادات السنوية من ٧ : ٩ ٪. معظم الكهرباء يتم إنتاجها من خلال غلايات البخار والتى تستخدم تقنية ليست ذات كفاءة من الدورة الغازية ويزيد ذلك فى فصل الصيف عندما لا يحتاج المستهلك إلى الغاز للتدفئة. فى الشتاء يستبدل الغاز بزيت الوقود الذى يستخدم للتدفئة فى المنازل وبالتالى تقل كمية الغاز المتوافرة للتصدير.

فى عام ٢٠٠٤ زادت معدلات استهلاك الكهرباء بشكل كبير وذلك نتيجة للإعانات المالية الكبيرة التى كلفت الحكومة ٢.٦٣ مليار دولار الأمر الذى يعنى أن شركات الكهرباء لن تتمكن من تحقيق أرباح بدون مساعدة الحكومة. فى عام ٢٠٠٣ دفع المستهلكين العاديين حوالى ٢٢ ٪ من تكلفة إنتاج الكهرباء بينما دفع المستهلكين التجاريين التكلفة كاملة. وكانت النسبة المتوسطة للإعانة المالية لكل القطاعات ٦١ ٪ من تكلفة الإنتاج. فى عام ٢٠٠٣ فإن نسبة ٧٥ و٨٠ ٪ من الكهرباء تم توليدها بمحطات كهرباء الغاز وكانت نسبة مساهمة النفط فى هذه العملية ١٦ ٪، بينما كانت تصل إلى ٥٠ ٪ فى منتصف السبعينيات. وطبقاً للوكالة الدولية للطاقة فإن إيران ستحتاج فى الفترة من ٢٠٠٤ - ٢٠٣٠ إلى استثمارات تصل إلى ٩٢ مليار دولار (بأسعار عام ٢٠٠٤) أى ما يساوى ١.٣ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى مجال الكهرباء وذلك لكى تضيف ٥٤ جيجاوات إلى قدرات التوليد وتطوير أنظمة الإرسال والتوزيع.

شجعت الحكومة الإيرانية أيضاً الاستخدام المحلى للغاز وذلك للإبقاء على كمية أكبر من النفط للتصدير. فى عام ١٩٧١ ساهم النفط بـ ٨٤ ٪ من إجمالى احتياجات الطاقة، فى ٢٠٠٥ كانت النسبة ٥٠٪. فى الفترة ما بين ١٩٨٩ و ٢٠٠٣ زاد الاستخدام الكلى للطاقة بنسبة ٦.٥ ٪ سنوياً حتى وصل إلى ١٣٦ طن من مكافئ النفط. كما تعد إيران أيضاً مستورد أساسى وهام للجازولين والمنتجات المصفاة الأخرى وذلك نظراً لارتفاع الطلب المحلى على هذه المنتجات.

صندوق تثبيت النفط :

أسست إيران فى ديسمبر ٢٠٠٠ ما يسمى بصندوق تثبيت النفط (osf) وذلك لحماية الميزانية الحكومية من التقلبات فى الإيرادات النفطية الناتجة عن تغير أسعار السوق الدولية، حيث يتم الاستفادة من الفائض فى عائدات النفط فى أوقات ارتفاع الأسعار للاستفادة بها فى فترات انخفاض الأسعار. ففى خطة التنمية الخمسية الثالثة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤ تم وضع سقف للإيرادات النفطية ويتم تحويل الفائض إلى صندوق تثبيت النفط، أما فى حالة انخفاض العائدات النفطية عما هو مطلوب فى الميزانية يتم اقتراض المطلوب من المصرف المركزى.

أثناء السنوات الست الأخيرة كانت الإيرادات النفطية الإيرانية تتسم بأنها عالية ومتزايدة رغم ذلك كانت الحكومة تقوم بعملية سحب من صندوق تثبيت النفط بدلاً من القيام بالإيداع، ويمكن الاطلاع على تفاصيل صندوق تثبيت النفط من السنة المالية ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ إلى السنة المالية ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ من خلال (جدول رقم ٤)، حيث يلاحظ أن صندوق تثبيت النفط قد شهد نمواً ملحوظاً بين أبريل ٢٠٠١ (مرور أربعة شهور على تأسيسه)وأبريل ٢٠٠٥، حيث بلغت الأموال المودعة ٣,٥ مليار دولار أى ما يعادل ٨٨٣ مليون دولار سنوياً. وخلال هذه الفترة بلغ إجمالى صادرات النفط والغاز فى إيران حوالى ١٠٦,٥ مليار دولار أو ٢٦.٦ مليار دولار سنوياً، ورغم كل هذا كانت الزيادات فى احتياطات صندوق تثبيت النفط أقل ما يمكن.

جدول (٥) صفقات صندوق تثبيت النفط ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥ (مليار دولار)

السنة	٢٠٠٠- ١	٢٠٠١-٢	٢٠٠٢- ٣	٢٠٠٣- ٤	٢٠٠٤ - ٥
التدفقات	٥,٩٤٤	١,٦٧٨	٥,٨٧٨	٥,٧٥٧	١٠,٣٨٨
دخل النفط الخام الصافى للحكومة	٢٠,١٧٠	١٦,٨٠٠	١٨,٨٠٩	٢٢,٤١٨	٣٠,٣٥٢
التخصيص للخطة الخمسية	١١,٧٣١-	١٢,٨٦٤-	١١,٠٥٨-	١١,٥٧٩-	١٢,٠٨٣-
التخصيص الإضافى للميزانية	١,٦٥٤-	٠	١,٦٥٥-	٥,٣٣١-	٨,٠٦٢-
التخصيص الموازنى الإضافى	٤٧٢-	٨١٥-	٥٠٠-	٠	٠
تسديد الدين الخارجى	٨٦٩-	١,٦٠٠-	٠	٠	٠
دخل الاستثمارات	٠	١٥٧	٢٨٢	٢٤٩	١٨١
السحب	٠	٣٢٤	٥,٠٩٤	٥,٣٩٦	٩,٣٥٤
السحب لتمويل الميزانية	٠	٠	٤,٥٣١	٤,٣٦١	٧,٥١٢
الإقراض الصافى للشركات الخاصة	٠	٣٢٤	٥١٣	١,٠٣٤	١,٨٤٢
صافى التغيير فى الأسهم	٥,٩٤٤	١,٣٥٤	٧٨٤	٣٦١	١,٠٣٤
نهاية فترة الأسهم وإيداع وتبادل العملات	٥,٩٤٤	٧,٢٩٨	٨,٠٨٢	٨,٤٣٣	٩,٤٧

المصدر: صندوق النقد الدولى: الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الملحق الإحصائى ٢٠٠٦، ص٢٦

واردات الجازولين:

ثمة أسباب رئيسية كانت تدفع إيران إلى السحب من صندوق تثبيت النفط أهمها: الحاجة الإيرانية المتزايدة إلى استيراد الوقود، حيث يلاحظ ارتفاع واردات إيران من المنتجات المعدنية، الوقود، منتجات النفط ومشتقاته (بما فى ذلك الجازولين)، ففى خلال السنة المالية ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ وصلت تكلفة عملية الاستيراد إلى ٣٣٠ مليون دولار وفى السنة المالية ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ وصلت التكلفة الكلية إلى ٣ مليار دولار، ورغم ذلك صرح الرئيس محمود أحمدى نجاد أن واردات إيران من الجازولين تكلفها ٥ مليارات دولار سنوياً. الإنتاج المحلى كان ٤٢ مليون لتر يومياً أما الواردات كانت ٢٥ - ٢٦ مليون لتر يومياً وهذا يعنى أن الواردات كانت تغطى ٣٨ ٪ من الطلب المحلى.

وقد أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى عام ٢٠٠٣ أن إنتاج إيران من الجازولين يغطى فقط ٤٠٪ من الطلب المحلى، كما أعلنت أيضاً أن واردات إيران فى نفس العام كانت ٩٥ مليون لتر يومياً بتكلفة وصلت إلى ١.١ مليار دولار. وفى ٢٠٠٤ استوردت ١٦٠ مليون لتر يوميا بتكلفة وصلت إلى ٤.٥ مليار دولار.

أسباب أخرى تؤدى إلى اتجاه إيران إلى استيراد المنتجات النفطية أهمها أن مصافيها غير مكتملة سواء من الناحية الكمية أو النوعية، ففى يناير ٢٠٠٥ كانت إيران تمتلك تسعة مصافى نفط فقط وأغلبها تم بناؤه قبل قيام الثورة عام ١٩٧٩، الملاحظ هنا أن مصافى إيران تنتج جازولين بمستوى أقل من من المستويات الأوروبية، فهناك ١٣ ٪ فقط من إنتاج المصافى الإيرانية جازولين وهى نسبة تساوى نصف مستوى الإنتاج الأوروبية، أضف إلى هذا أن مصافى النفط الإيرانية كانت قد تعرضت للدمار أثناء الحرب العراقية - الإيرانية. فى عام ١٩٨٠ كانت قدرات إيران الإنتاجية قد وصلت إلى ١.٣ مليون برميل يومياً ولكن بحلول عام ١٩٨٢ انخفض هذا الطاقة الإنتاجية إلى النصف كنتيجة لتدمير مصفاة عبادان، ورغم أن عمليات إعادة البناء بدأت بعد نهاية الحرب فى التسعينيات إلا أن إيران، وفى ظل العقوبات الأمريكية، وجدت صعوبة فى الاستمرار بنفس المعدل فى عمليات إعادة البناء وتوسيع الطاقة الإنتاجية لمصافى إنتاج النفط.

وكنتيجة لضعف قطاع التصفية تقوم إيران ومنذ عام ١٩٨٢ باستيراد منتجات مصفاة، وزادت هذه الواردات بشكل سريع (انظر الجدول رقم ٦). فى عام ٢٠٠٥ قامت إيران باستيراد ١٧٠٠٠٠ برميل يومياً من الجازولين بتكلفة وصلت إلى من ٣ - ٤ مليار دولار، وكان ٦٠ ٪ من هذه الواردات يأتى من تجار نفط أوروبيين، و ١٥٪ يأتى من الهند، ومن المتوقع فى عام ٢٠٠٦ أن إيران استهلكت ٤٦٢٠٠٠ برميل يوميا، أى أنها تنتج ٥٨٪ مما تستهلك وتستورد ٤٢٪.

جدول (٦) واردات إيران من المنتجات النفطية المصفاة ١٩٩٨ - ٢٠٠٣

السنة	ملايين الدولارات	أطنان
١٩٩٨	١١١	٩٣٦،٢١١
١٩٩٩	١١٠	٤٤٦،٤٨٣
٢٠٠٠	٢٣٨	١،٠٠٣،٢٣٦
٢٠٠١	٥٠٤	١،٦٣١،٢٨٩
٢٠٠٢	٥٠٧	٢،١٥٤،٠٤٠
٢٠٠٣	١،٣٥٠	٤،٤٥٦،٢٧٦

المصدر: الأمم المتحدة، الكتاب السنوى لإحصائيات التجارة الدولية، ٢٠٠٠، العدد (١)، (نيويورك، الأمم المتحدة ٢٠٠٠)؛ الأمم المتحدة الكتاب السنوى لإحصائيات التجارة الدولية، ٢٠٠٣، العدد (١)، (نيويورك، الأمم المتحدة ٢٠٠٤)

العقوبات الأمريكية وتأثيرها:

تعود العقوبات الأمريكية على إيران إلى عام ١٩٧٩ عندما تم احتلال السفارة الأمريكية فى طهران والسيطرة عليها عام ١٩٨١، فأصدر الرئيس الأمريكى ريجان أوامره بمنع الاستيراد من إيران. فى عام ١٩٩٥ فرض الرئيس الأمريكى بيل كلينتون عقوبات أقوى بكثير وذلك بدعوى أن إيران تشكل تهديداً للأمن القومى الأمريكى، حيث تم فرض حظر على الشركات الأمريكية والشركات الأجنبية التابعة لها من العمل والقيام بأى تمويل أو تطوير فى المجال النفطى داخل إيران، هذا بالإضافة إلى عقوبات واشنطن ضد ليبيا وإيران والمعروفة باسم قانون (داماتو) نسبة إلى عضو مجلس الشيوخ الفونسو داماتو عام ١٩٩٦ والتى فرضت عقوبات على الشركات غير الأمريكية التى تستثمر أكثر من ٤٠ مليون مليون دولار سنوياً فى مجالات النفط وقطاع الغاز الطبيعى الإيرانى. فى عام ١٩٩٧ وقع الرئيس الأمريكى بيل كلينتون طلباً تنفيذياً يمنع أى نشاط للاستثمار والتجارة من قبل المواطنين الأمريكيين فى إيران.

وفى عام ٢٠٠٠ بدأت الولايات المتحدة بالسماح باستيراد محدود لبعض المنتجات الإيرانية، علاوة على ذلك منذ زلزال بام عام ٢٠٠٣ قامت الولايات المتحدة بتعليق الحظر بشكل مؤقت على تصدير المواد الإنسانية والتحويلات النقدية لإيران، ورغم هذا كانت إيران تقاوم العقوبات الأمريكية من خلال السعى نحو جذب الاستثمارات الأجنبية، ففى الفترة بين عامى ١٩٩٦، ٢٠٠٥ نجحت إيران فى جذب ٣٠ مليار دولار للاستثمار فى قطاع النفط. أما الاتحاد الأوروبى فقد عارض تطبيق قانون داماتو على أعضائه وفى عام ١٩٩٦ أعلنت الشركات الأوروبية أن قانون داماتو لا ينطبق عليها. وبالرغم من أن العقوبات المفروضة عن طريق قانون داماتو لم تشمل الشركات الأوروبية إلا أن الردع والتهديد الذى صاحب هذا القانون أفرز آثاره على مجال الاستثمار فى إيران.

فى يوليو ٢٠٠٠ أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أنها ستفرض عقوبات على الشركة الإيطالية (Eni) بعد أن وقعت عقد بقيمة ٣.٨ مليار دولار لتطوير بعض حقول النفط فى إيران، بالإضافة إلى عقوبات على شركات أسترالية شاركت فى تطوير بعض حقول النفط.

وقد ساعد النشاط الملحوظ فى منطقة بحر قزوين من قدرة إيران المحتملة لعقد صفقات "تبادل" للنفط ففى عام ٢٠٠٤ قامت شركات بيتروكازاخستان وليوك اويل الروسية بعملية استكشاف لبعض المواقع النفطية الإيرانية، لكن النزاعات بين الولايات الساحلية على بحر قزوين منعت أى تطوير فى قطاعات الغاز والنفط.

الإجراءات الاقتصادية الأخيرة ضد إيران:

هبط الاستثمار فى قطاع الهيدروكربون الإيرانى بشكل حاد منذ عام ٢٠٠٤، فنتيجة للنزاعات بين الفئات والتيارات السياسية ذات التوجهات المختلفة فى إيران والتى اندمجت مع البيئة الدولية المتدهورة كل هذا ساهم فى هروب الاستثمارات خارج إيران.

فى مارس ٢٠٠٦ أعلنت شركة نيبون للنفط اليابانية (NIPPON OIL) أنها ستقلل من مشتريات النفط الخام الإيرانى، أيضاً أعلنت شركة شوا شيل (SHOWA SHELL)وهى المستورد اليابانى الأكبر للنفط الإيرانى عن تخفيض مشترياتها أيضاً من النفط الإيرانى وقامت بتعويض ذلك من خلال زيادة المشتريات النفطية من المملكة العربية السعودية، فى يونيو ٢٠٠٦ أعلن السكرتير المساعد فى المكتب الأمريكى الخاص بالتمويلات الإرهابية والجرائم المالية أن مصرف اتحاد سويسرا (UBS) قد أوقف نشاطاته مع إيران وأنه لن يقيم علاقات تجارية جديدة معها، أيضاً قامت بنوك (HSBC,ABN,AMRO) بوقف تعاملاتها مع إيران. وفى سبتمبر ٢٠٠٦ منعت الخزانة الأمريكية بنك ساديرات الإيرانى من الوصول للنظام المالى الأمريكى.

البرنامج النووى وحاجات إيران للطاقة:

تضمنت الخطة الخمسية الرابعة (٢٠٠٥ - ٢٠١٠) بنوداً لتوليد ٦ جيجاوات من الكهرباء عن طريق محطات الطاقة النووية، وهو ما يساعد على إضافة ١٨٪ لقدرات إيران على توليد الطاقة، والسؤال هنا هل تعطى هذه الخطوة أى دلالة اقتصادية؟ هناك معلومات عامة قليلة جداً متوافرة تسمح بإجراء تحليل اقتصادى صحيح. ولهذا يمكن الإشارة هنا إلى دراستين هامتين فى هذا المجال:

الأولى تم إعدادها عن طريق محمد ساهيمى فى قسم الهندسة الكيماوية فى جامعة جنوب كاليفورنيا، ذكر بأن إيران تحتاج ٧٠ جيجاوات من الكهرباء بحلول عام ٢٠٢١، وذلك مقارنة بالقدرات الحالية التى تبلغ ٣١ جيجاوات أى أنها تحتاج إلى زيادة تقدر بـ ١٢٠٪. ولإنتاج هذه الكمية تحتاج إيران من ١١٢ - ١٤٠ مليون برميل من النفط سنوياً اضف إلى هذا أن ١٨٪ من الكهرباء يأتى من زيت الاحتراق، وهذا يجعل إيران مستورد للنفط خلال العقد القادم.

لو تمكنت إيران بحلول عام ٢٠٢١ أن توفر الطاقة الكهربائية من خلال ١٠٪ من الطاقة النووية و٦٠ ٪ من الغاز الطبيعى و٢٠ ٪ من القوة الكهرومائية و٥ - ١٠٪ من المصادر الأخرى فإن حاجة إيران للنفط ستنتهى. هذا ناهيك عن المنافع البيئية التى ستعود على إيران، فهناك ١٧٠٠٠ حالة وفاة سنوياً نتيجة للتلوث، ومنذ عام ١٩٨٠ زادت إشعاعات الكربون ٢٤٠٪ أو من ٣٣ مليون طن إلى ٥٨٥ مليون طن. ورغم أهمية هذه الدراسة إلا أنها لم تبحث فى حساسية إيران تجاه التغييرات وتخفيض

الإعانات المالية الأمر الذى يترتب عليه خسائر فى نظام التوزيع والإرسال للكهرباء.

أما وجهة النظر المعارضة فقد جاءت من الباحثين فى المختبر الأمريكى الوطنى ومختبر لوس الاموس الوطنى، فقد استنتجوا أن الاستثمارات تحتاج إلى تأسيس دورة كاملة للوقود النووى، وهم لم يراعوا هنا احتياطات إيران القليلة من اليورانيوم. هذا البرنامج - من وجهة نظرهم - لا يمكنه أن ينتج وقود نووى حسب الأسعار التنافسية العالمية. احتياطات إيران المعروفة من اليورانيوم ١,٤٢٧ طن مترى وهو ما يكفى لتجهيز البرنامج لأربع سنوات. إذا تفترض الدراسة الثانية أن الاحتياطات المتوقعة والغير مكتشفة من اليورانيوم لدى إيران ١٣,٨٥٠ طن مترى مستعمل، ومن المفترض أن البرنامج سوف يستنفذ الوقود بحلول عام ٢٠٢٣ وذلك بعد الانتهاء من بناء المحطات المقترحة السبعة. المهم هنا أن التكلفة المتوقعة لتأسيس مصنع نووى واحد تتراوح بين ٦٠٠ مليون ومليار دولار ومن المتوقع أن تقوم إيران ببناء من ٧- ٢٠ محطة ولهذا ستكون التكلفة الدنيا ٤,٢ مليار دولار والحد الأعلى ٢٠ مليار دولار، ونتيجة لهذا فإن فكرة إنتاج الكهرباء عن طريق المحطات النووية يجب أن تدعم.

فى الحقيقة لم تقدم أياً من الدراستين معلومات كافية لإصدار الأحكام، فالتقرير الرسمى يتميز بأنه يحتوى على تحليلات يغلب عليها الطابع الاقتصادى أكثر بينما ملاحظات ساهيمى فى الدراسة الأولى يغلب عليها الطابع السياسى، كما يقوم هذا التحليل الثانى على افتراض أن إيران تقوم بتطوير الطاقة للاستخدام المدنى فقط، وهنا يمكن إبداء بعض الملاحظات: أنه من الحكمة عدم وضع كل البيض فى سلة واحدة لو كان ثمن شراء سلة جديدة مرتفع جداً. علاوة على هذا أن المشكلة الرئيسية التى تواجه مخططى الطاقة فى إيران هى النمو السريع لمطالب الطاقة فى حالة انخفاض الأسعار، أما فى حالة ارتفاع الأسعار فإن المطالب تقل بشكل كبير. المشكلة الأخرى التى تواجه إيران تتعلق بالعقوبات الأمريكية والتى جعلت من إعادة تطوير وصيانة الحقول النفطية مسألة صعبة.

دور إيران كمزود دولى للنفط:

فى عام ٢٠٠٥ قامت إيران بتصدير حوالى ٢,٣ مليون برميل من النفط الخام يومياً (انظر الجدول رقم ٧)، وهو ما يعادل ٤,٦٪ من الصادرات العالمية. الاقتصاد العالمى قد يكون قادر على التحمل إذا ما سحبت هذه الكمية من الأسواق، فالقدرة الفائضة لدى منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) تتراوح بين ١,٣ : ١,٨ مليون برميل يومياً، أى ما يعادل ما بين ٥٧٪ و٧٨٪ من صادرات إيران. فإذا ما قامت إيران بوقف تصدير النفط واستخدمت فى المقابل طاقة كل الدول المصدرة للنفط فإن حجم الانخفاض الصافى فى الأسواق العالمية سيكون ما بين ٥٠٦٠٠٠ برميل يومياً و ٩٨٩٠٠٠ برميل يومياً، أضف إلى هذا أن الاحتياطات الموجودة لدى الدول الغير أعضاء فى منظمة الدول المصدرة للنفط يجب أن تؤخذ فى الاعتبار.

جدول (٧) إنتاج أوبك من النفط (مليون برميل يوميا)

	يوليو ٢٠٠٥	أغسطس ٢٠٠٦	أغسطس ٢٠٠٦	أغسطس ٢٠٠٦
	نصيب دول منظمة أوبك	إنتاج	الطاقة الإنتاجية	الفائض فى الطاقة الإنتاجية
الجزائر	٠،٨٩٤	١،٣٨٠	١،٣٨٠	٠
إندونيسيا	١،٤٥١	٠،٨٩٠	٠،٨٩٠	٠
إيران	٤،١١٠	٣،٧٥٠	٣،٧٥٠	٠
الكويت	٢،٢٤٧	٢،٦٠٠	٢،٦٠٠	٠
ليبيا	١،٥٠٠	١،٧٠٠	١،٧٠٠	٠
نيجيريا	٢،٣٠٦	٢،٢٠٠	٢،٢٠٠	٠
قطر	٠،٧٢٦	٠،٨٥٠	٠،٨٥٠	٠
السعودية	٩،٠٩٩	٩،٣٠٠	١١،٠٠٠-١٠،٥٠٠	١,٧٠٠-١,٢٠٠
الإمارات	٢،٤٤٤	٢،٦٠٠	٢،٦٠٠	٠
فنزويلا	٣،٢٢٣	٢،٤٥٠	٢،٤٥٠	٠
دول أوبك العشرة	٢٨،٠٠٠	٢٧،٧٢٠	٢٩،٤٢٠-٢٨،٩٢٠	١،٧٠٠-١،٢٠٠
العراق		١،٩٠٠	٢،٢٠٠	٠
إجمالي النفط الخام		٢٩,٣٣٥	٣١،١٦٠-٣١،١٢٠	١،٧٠٠-١،٢٠٠
منتجات أخرى		٤،١٦٨		
الإجمالى		٣٤،٠٨٨		

المصدر: وكالة معلومات الطاقة، سبتمبر ٢٠٠٦

وبسبب الأزمة التى أفرزتها تطورات البرنامج النووى هددت إيران بإيقاف الصادرات النفطية الأمر الذى قد يؤدى إلى ارتفاع كبير فى أسعار النفط، كما توجد مخاوف من احتمال قيام إيران بإعاقة تصدير النفط القادم من الدول الخليجية وذلك بإغلاق مضيق هرمز أو من خلال القيام بعمل عسكرى. والسؤال هنا أين تذهب صادرات النفط الإيرانية؟، ومن سيتأثر فى حالة توقف صادرات إيران النفطية؟

يمكن رصد الدول الرئيسية المستهلكة للنفط الإيرانى على النحو التالى: اليابان (٦٠٠، ٥٧٠ برميل يومياً)، الصين (٢٨٥٠٠٠ برميل يومياً)، كوريا الجنوبية (١٩٦٠٠٠ برميل يومياً)، إيطاليا (١٩٤٠٠٠ برميل يومياً)، فرنسا (١٤٢٠٠٠ برميل يومياً)، هولندا (١٣٩٠٠٠ برميل يومياً)، وتركيا (١٣٨٠٠٠ برميل يومياً) ويلاحظ أن المستوردين الرئيسيين للنفط الإيرانى من البلدان التى كانت ممانعة لفرض العقوبات.

الصادرات النفطية أيضاً من الممكن أن تتجه إلى الهبوط بسبب الحاجة إلى تفكيك بعض آبار النفط بسبب قلة قطع الغيار، هذا التفكيك يمكن أن يلحق أضراراً بالغة بآبار النفط المغلقة الأمر الذى قد يؤثر على الإنتاج فى المستقبل. فى مارس ٢٠٠٥ هدد وزير النفط الإيرانى شركات النفط الأجنبية بنزع الملكية. الأخطر هنا من وقف إيران لصادراتها النفطية هو قيامها بمنع الصاردات النفطية من الدول الخليجية الأخرى، الأمر الذى يمكن أن يخفض من المعروض العالمى حوالى ٤٠٪ وهو الأمر الذى قد يترك نتائج خطيرة على الاقتصاد العالمى.

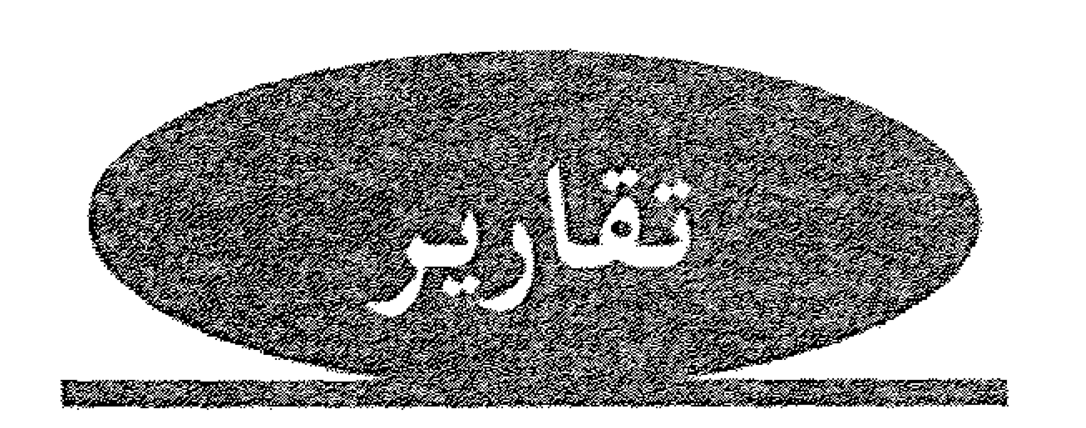
وطبقاً للوكالة الدولية للطاقة فإن نوع النفط الذى تقوم إيران بتصديره مشابه للنفط الذى تقوم الدول الشرق أوسطية الأخرى بتصديره، فإذا ما أوقفت إيران صادراتها النفطية وقامت الدول الشرق أوسطية الأخرى بتعويض النفط الإيرانى، فطبقاً لما يقوله المدير التنفيذى لوكالة الطاقة الدولية "سيكون أمراً قادراً على تعويض خسارة الصادرات الإيرانية وإبقائها خارج المخزون الإستراتيجي".

ولهذا فإن النزاع حول البرنامج النووى الإيرانى لم يؤثر حتى الآن على سوق النفط العالمية، بالرغم من أنه ساهم فى ارتفاع الأسعار. صحيح أنه إذا ما قامت إيران بوقف الصادرات النفطية فإن العالم سيفقد ٢.٧ مليون برميل يومياً ولكن باقى الدول الأعضاء فى منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ستكون قادرة على موازنة هذا النقص، كما أن أسهمهم ستكون قادرة على تعويض الصادرات الإيرانية لمدة عام ونصف. فإذا ما أضفنا أسهم الدول الغير مصدرة للنفط، أى الدول خارج أوبك فإن المدة ستطول بكثير.

النتائج:

يمكن للعالم أن يتحمل عدم وجود نفط إيرانى أكثر مما قد تجنيه إيران من وراء ذلك، كما أن إيران ستكون أكثر عرضة وتأثراً بعقوبات الطاقة الدولية من باقى دول العالم، لأنها تعتمد بشكل أساسي على عائدات تصدير النفط الخام، كما تعتمد على واردات الجازولين والمنتجات المصفاة الأخرى لتغطية الطلب المحلى المتزايد على الطاقة. وبالتالى فإن استخدام إيران لورقة النفط يوجد حولها الكثير من الحدود، كما أن العقوبات الأمريكية فى حالة استمرارها أو فى حالة خروج قرارات من جانب الأمم المتحدة فإن هذا من شأنه تعطيل قدرة إيران على تطوير حقول النفط الأمر الذى قد يترتب عليه انخفاض الإنتاج المطلوب للاستهلاك المحلى وهو ما قد يضع النظام الإيرانى أمام اختبار صعب لقياس مدى قوته. أما بالنسبة لإمكانية قيام إيران بمنع الدول الخليجية المجاورة من تصدير النفط عبر إغلاق مضيق هرمز فإن النتائج ستكون كارثية ليس فقط لبقية دول العالم ولكن أيضاً لإيران ولهذا فإن مثل هذا السيناريو يسبب الكثير من القلق لصناع السياسة الغربيين.

طبقاً لتصريحات القادة الإيرانيين فإن البرنامج النووى الإيرانى تم تطويره لتزويد إيران بالكهرباء، ودعنا نفترض صحة هذا الإدعاء بأنه هو السبب الحقيقى للبرنامج، فإن مثل هذا الأمر قد يكون مقلقاً للدول الغنية بالهيدروكربون والتى فى حاجة للطاقة النووية، كما تعتبر إشارة على فشل السياسات الحالية للنظام والقائمة عل شراء المواطنين عن طريق الإعانات المالية الكبيرة، والتى تؤدى فى النهاية إلى خسارة الطاقة، وتلوث البيئة والتأثير على صحة السكان، وهو ما يعكس ضعف النظام.



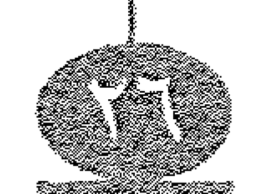
تقرير لجنة دراسة مستقبل العراق: خريطة طريق أمريكية للشرق الأوسط (٢)

عرض د.فوزى درويش

اعتبارات عديدة تكسب تقرير "لجنة دراسة مستقبل العراق" برئاسة وزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر والنائب الديمقراطى السابق لى هاميلتون، والذى صدر فى ٦ ديسمبر ٢٠٠٦، أهمية خاصة. لأنه أولا، ورغم أن هدفه الأساسى هو التوصل إلى سبل لمعالجة الوضع السئ فى العراق، نتيجة لفشل المشروع الأمريكى، وارتفاع حصيلة التكاليف المادية والبشرية الأمريكية فى العراق، إلا أنه يمكن وصفه بأنه "خريطة طريق" لأزمات الشرق الأوسط برمتها. إذ يقدم توصيات بشأن الوضع فى العراق وفلسطين ولا يستثنى لبنان، ويربط بين تحسين الوضع فى العراق وإشراك القوى الإقليمية فى المنطقة فى سبيل تحقيق هذا الهدف من ناحية، وبين التوصل إلى تسوية "مرضية" للصراع العربى- الإسرائيلى من ناحية أخرى.

ولأنه ثانيا، يمثل رؤية ديمقراطية جمهورية مشتركة لتطورات الوضع فى العراق خاصة ومنطقة الشرق الأوسط على سبيل العموم، خصوصا أن اللجنة تشكلت فى الأساس بتوجيه من مجموعة مكونة من أعضاء الكونجرس المنتمين إلى الحزبين الرئيسيين (الجمهورى والديمقراطى).

ويعتبر التقرير الذى جاء تحت اسم "الطريق إلى الأمام" أن لا سبيل للنجاح فى العراق، ولكن يمكن تحسين الأداء من خلال وضع الحكومة العراقية أمام مسئولياتها. ورغم أنه لا يوصى بانسحاب فورى أو بجدول زمنى للانسحاب، إلا أنه ينصح بسحب معظم القوات المقاتلة عام ٢٠٠٨، لأن تكاليف الحرب ستتجاوز تريليون دولار. كما يوصى التقرير الإدارة بأن تعلن مجددا أنها لا تسعى للسيطرة على قطاع النفط فى العراق. وطالبها، فى إطار الجهود للتوصل إلى حل، بإظهار "التزام متجدد ومتواصل" من أجل التوصل إلى "خطة سلام شاملة" بين إسرائيل من جهة والفلسطينيين وسوريا ولبنان من جهة أخرى. ويدعو التقرير إلى إشراك سوريا وإيران فى التسويات. أما على الصعيد اللبنانى فيوصى التقرير بمفاوضات مع دمشق التى عليها الالتزام بالقرار ١٧٠١ والمحكمة الدولية وفيما يلى الجزء الثانى من التقرير.



أداء الحكومة العراقية:

تقوم الحكومة العراقية بتقديم الخدمات الأساسية لشعبها بكفاءة. من أمثال التزويد بالكهرباء، ومياه الشرب، ونظام المجارى، والصحة العامة، والتعليم. وفى عديد من القطاعات فإن الإنتاج يعتبر الآن أدنى أو يقارب ما كان عليه قبل الحرب. ففى بغداد وبعض المناطق المضطربة، يكون الوضع أكثر سوءا. وثمة أسباب خمسة لهذه المشكلة:

أولا: أن الحكومة تقدم أحيانا بعض الخدمات على أساس طائفى. وعلى سبيل المثال، فى أحد الأحياء التى يسكنها السنة المجاورة لبغداد التى يحكمها الشيعة، هناك أقل من ساعتين من الكهرباء فى اليوم. وقد قال لنا أحد المسئولين الأمريكيين أنه يجرى حكم بغداد كما لو كانت "ديكتاتورية شيعية" لأن السنة قاطعوا الانتخابات المحلية فى عام ٢٠٠٥ ومن ثم لايتم تمثيلهم فى الحكم المحلى.

ثانيا: هناك افتقار للأمن. فالاضطرابات تستهدف البنية التحتية المهمة. وعلى سبيل المثال، فإن أبراج التحويل الكهربائية قد تم إسقاطها بواسطة المتفجرات، ثم يمنع المتسللون عمليات إصلاحها.

ثالثا: نجد الفساد قد ضرب أطنابه. فقد قدر أحد المسئولين العراقيين أن الفساد الرسمى يكلف العراق من ٥-٧ بليون دولار فى السنة. ولقد اتخذت بعض الخطوات: ولدى العراق جهاز للمحاسبة ومراقب عام فى

كل وزارة، وكبار القادة وعلى رأسهم رئيس الوزراء قالوا إن استئصال شأفة الفساد هو بمثابة أولوية وطنية. ولكن كثيرين جداً من القادة السياسيين لا يزالون يريدون تحقيق مصالحهم الشخصية أو الطائفية. وليس من مثال على ذلك أكثر من أن لا أحد من كبار المسئولين قد مثل أمام القضاء وأدين بتهمة الفساد.

رابعا: أن المقدرة غير كافية، بسبب أن معظم الطبقة التى لها دراية بالتكنولوجيا والنواحى الفنية قد تم طردها من الحكومة كجزء من استئصال البعثيين. أما المهرة العراقيون الآخرون فقد هربوا من البلاد باشتداد العنف. وغالباً ما نرى العراقيين المنتخبين يعاملون الوزارات وكأنها بمثابة غنيمة سياسية. ولا تستطيع كثير من الوزارات أن تفعل أكثر من دفع الرواتب على أحسن تقدير، كما تنفق هذه الوزارات ما لا يزيد عن ١٠-١٥ بالمائة من ميزانية رأسمالها. ويفتقرون للخبرة الفنية، ويعانون من الفساد المستشرى، ومن انعدام الكفاءة، ومن نظام مصرفى لا يسمح بتحويل الأموال.

خامسا: النظام القضائى ضعيف. ولقد تم بذل الكثير من الجهود، لإقامة نظام قضائى عراقى، بما فى ذلك المحكمة العليا Supreme Court، ولو أن بالعراق بعضا من القضاة المخلصين. كذلك نجد أن تخويف الجهاز القضائى العراقى شديد الوطأة. وكما قال لنا أحد المسئولين الأمريكيين "إن بمقدورنا توفير الحماية للقضاة، ولكن ليس لعائلاتهم أو لعائلاتهم الممتدة، أو لأصدقائهم وكثير من العراقيين يشعرون أن الجريمة تمر دون عقاب ليس ذلك فحسب، وإنما يمكن أن تتلقى المكافأة".

الأوضاع الاقتصادية:

لقد كان هناك بعض التقدم الاقتصادى فى العراق، ولدى العراق إمكانيات هائلة للنمو. لكن النمو الاقتصادى يعوقه العامل الأمنى، والفساد، ونقص الاستثمارات، والبنية التحتية المتهالكة. وكما صرح لنا أحد المسئولين الأمريكيين أن الاقتصاد العراقى قد أصيب بصدمة عنيفة وأصبح أداؤه يعانى على مدى عقود زمنية من مشكلات: فقد كان العراق تحت حكم دولة بوليسية فى اقتصادياته فى السبعينيات من القرن الماضى ومر باقتصاد حرب فى الثمانينيات، ومر باقتصاد عقوبات فى التسعينيات. ولذلك فإن بلوغ أى نمو حالى أو على المدى البعيد يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع النفط.

ومع ذلك، فإن هناك بوادر مشجعة. فالاحتياطات النقدية ثابتة وتنمو بمعدل ١٢ بليون دولار. كذلك فإن الاستيراد الاستهلاكى من الكمبيوتر، وأجهزة التليفون Cell Phones وبعض الأجهزة الأخرى قد زادت بشكل ملحوظ. وهناك أعمال تجارية ومشاريع جديدة تفتح أبوابها، كما أن عمليات الإنشاءات تتحرك نحو الأمام بالنسبة لبعض المناطق التى تتمتع بالأمن. ونظراً لوجود احتياجات نفطية كافية ومصادر مياه متوافرة، وأراضى خصبة فإن من الممكن تحقيق نمو كبير إذا ما تم تخفيف حدة العنف وتحسنت قدرات الحكومة. وعلى سبيل المثال، فإن محصول القمح زاد بنسبة تزيد على ٤٠ بالمائة فى كردستان أثناء السنة الماضية.

ولقد حققت الحكومة العراقية تقدماً أيضا بالنسبة للقواعد التى أوصت بها المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولى. وأهم من ذلك أن الإعانات Subsidies تم تخفيضها، على سبيل المثال، فإن لتر الغاز قد زاد من نحو ١.٧ سنت إلى ٢٣ سنتاً (وهو رقم يقارب جداً الأسعار فى المناطق المجاورة) وعلى أية حال فإن المعونات بالنسبة للطاقة والطعام تبقى مع ذلك بمثابة عبء يكلف العراق ١١ بليون دولار فى السنة.

ورغم هذه المؤشرات الإيجابية، فإن هناك مؤشرات اقتصادية سلبية مهمة. فبدلا من تحقيق هدف ١٠ بالمائة هذا العام فى العراق فإن هذه النسبة لم تبلغ سوى ٤ بالمائة هذا العام. أما بالنسبة لمعدل التضخم فهو يزيد عن ٥٠ بالمائة. وأما البطالة فتتراوح بين ٢٠ إلى ٦٠ بالمائة. كذلك فإننا نجد أن مناخ الاستثمارات مظلم، حيث تبلغ نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة أقل من ١ بالمائة من إجمالى الناتج القومى. وكثير جداً من العراقيين لا يرون هناك أى تحسن ملموس فى الوضع الاقتصادى اليومى.

قطاع النفط:

يشكل إنتاج النفط والمبيعات منه نحو ٧٠ بالمائة من الناتج الاجمالى القومى للعراق، وأكثر من ٩٥ بالمائة من الدخل الحكومى. وينتج العراق نحو ٢.٢ مليون برميل يومياً، ويصدر نحو ١.٥ مليون برميل يوميا. وهذه الأرقام أقل مما كان عليه الحال قبل الحرب سواء بالنسبة لمستويات الإنتاج أو بالنسبة للدخل الحكومى الذى كان يستهدف إنتاج ٢.٥ مليون برميل فى اليوم، كما أنه أقل كثيراً عما يمتلكه قطاع النفط فى العراق. ولحسن الحظ بالنسبة للحكومة العراقية أن الأسعار الإجمالية للطاقة صارت أعلى مما كان متوقعاً، مما يجعل العراق تتمكن من تحقيق ما توخاه من دخل للميزانية.

إن مشكلات إنتاج النفط قد نشأت من جراء الافتقار إلى الأمن، ونقص الاستثمارات، ونقص القدرات الفنية. وليس هناك نظام للقياس Metering للنفط. وهناك نقص فى عمليات الصيانة فى محطات الضخ، والأنابيب وتسهيلات الميناء، وكذلك الحال بالنسبة لعدم كفاية الاستثمارات فى التكنولوجيا الحديثة. ولدى العراق كادر من الخبراء فى قطاع النفط، لكن التهديد والتخويف وهجرة الخبراء بشكل متواصل إلى بعض الدول الأخرى قد عمل كل ذلك على تآكل هذه القدرات الفنية. كذلك

نجد أن الشركات الأجنبية تجد نفسها غير راغبة في الاستثمار هناك، ووزارة النفط العراقية لم تعد قادرة على أن تنفق أكثر من ١٥ بالمائة من ميزانية رأس المال، كذلك فإن الفساد ينتشر انتشارا واسعاً. ويقدر الخبراء أن هناك في ١٥٠,٠٠٠ الى ٢٠٠,٠٠٠ - وربما ٥٠٠,٠٠٠ - برميل من النفط في اليوم يجري سرقتها. وأن الأسعار التي يجري مراقبتها بالنسبة للمنتجات المكررة Refinedتسفر عن نقص فيها في العراق، الأمر الذي يدفع المستهلكين إلى اللجوء إلى السوق السوداء. وقد قال أحد المسئولين الأمريكيين أن الفساد أكثر خطورة من مثيري الاضطرابات بالنسبة للشح الذي يعانيه قطاع النفط.

الدعم الدولي:

صار الدعم الدولي للعراق لإعادة الإعمار فاتراً، فالمانحون لهذا الدعم كانوا قد وعدوا بتقديم ١٣,٥ بليون دولار لإعادة الإعمار. لكن لم يقدم من هذا المبلغ سوى ٤ بليون دولار فقط.

وهناك اتفاقاً مهماً مع "نادي باريس" أسقط مبلغاً مهماً من ديون الحكومة العراقية مما أدى إلى محاولة تصحيح قدر من الأعباء المالية للبلاد. لكن دول الخليج بما في ذلك المملكة العربية السعودية والكويت تحتفظ بكميات كبيرة من الدين العراقي لم تسقطها.

وتعمل الولايات المتحدة الآن مع الأمم المتحدة وبعض الشركاء الآخرين لإعداد ما يسمى "اتفاق دولي" -International Compact حول العراق، والهدف منه تزويد العراقيين بنظام يعفيهم من قدر أكبر من المديونية ويوفر لهم قدراً من الاقتراض من دول الخليج، وكذلك حصولهم على ما تم وعدهم به من المساعدات من المانحين الدوليين. وفي المقابل، فسوف تتفق الحكومة العراقية على إنجاز بعض الإصلاحات، من أمثال إعداد ترتيبات تناهض الفساد في المؤسسات العراقية المختلفة. وكذلك إعداد إطار قانوني بالنسبة للاستثمارات الأجنبية، وكذلك بلوغ مرحلة الاكتفاء الذاتي بحلول ٢٠١٢، وهناك عدد من المسئولين الأمريكيين والمسئولين الدوليين قالوا لنا أن هذا الاتفاق Compact يمكن أن يصبح بمثابة فرصة لمزيد من العمل الدولي لصالح هذا البلد.

الدعم من المنطقة:

تؤثر سياسات وتصرفات جيران العراق تأثيرا كبيراً على استقراره ورخائه. وليس هناك في المنطقة من يريد عراقاً غارقاً في الفوضى. ومع ذلك فإن جيران العراق لا يصنعون إلا النذر اليسير لمساعدته. بل أن البعض منهم يعبثون باستقراره. وحينما يوجه إليهم السؤال عن جيرانهم الذين يصنعون ذلك ويتدخلون في شئون بلادهم، فإن أحد كبار المسئولين العراقيين يرد بالقول "كلهم".

وتجد أن الوضع في العراق مرتبط بالأحداث التي تجري في المنطقة وقد علق عدد من العراقيين والأمريكيين، والمسئولين الدوليين بأن المعارضة العراقية للولايات المتحدة - ودعم "الصدر" - انتعشت في أعقاب حملة القصف التي قامت بها إسرائيل في لبنان. كما أن أعمال كل من سوريا وإيران في العراق غالبا ما تكون مرتبطة باهتماماتهم الأكثر اتساعا مع الولايات المتحدة. وكثير من أهل السنة العرب يهتمون اهتماماً بالغاً بتصاعد النفوذ الإيراني في العراق وفي المنطقة. وغالبية البلاد في المنطقة ينظرون بعين الحذر تجاه جهود الولايات المتحدة نحو تشجيع الديمقراطية في العراق والشرق الأوسط.

الوضع تجاه الدول المجاورة:

إيران: من بين كافة جيران العراق تعتبر إيران هي الدولة التي في حوزتها أكبر أدوات الضغط . ولإيران روابط قديمة مع كثير من شيعة العراق، وكثير منهم كان قد تم نفيه إلى إيران أيام حكم صدام حسين. ولقد أمدت إيران الشيعة من الميليشيات داخل العراق بالأسلحة والدعم المالي والتدريب، وكذلك أمدتهم بالدعم السياسي بالنسبة للأحزاب الشيعية السياسية.

وهناك بعض التقارير تقول بأن إيران قد قدمت بعض المفرقعات للمجموعات الشيعية - بما في ذلك أيضا بعض الجماعات المثيرة للاضطرابات التي تقوم بمهاجمة القوات الأمريكية. وتتميز الحدود الإيرانية مع العراق بأنها مسامية، فيسافر ملايين الإيرانيين إلى العراق كل عام لزيارة المناطق الشيعية المقدسة. وكثير من العراقيين يتحدثون عن التدخل الإيراني في شئونهم. وقد قال لنا أحد الزعماء من السنة "إذا أنت قلبت أي حجر في العراق اليوم، لوجدت إيران تحته".

كذلك يعلق المسئولون الأمريكيون، والعراقيون والمسئولون الدوليون كثيراً أيضا عن مدى التوترات بين الولايات المتحدة وإيران بسبب البرنامج النووي الإيراني، والدعم الإيراني للإرهاب، والنفوذ الإيراني في لبنان والمنطقة، وكذا نفوذ إيران في العراق. ويبدو أن إيران مسرورة لكون الجيش الأمريكي يغوص في العراق، وهو وضع يحد من الخيارات المطروحة أمام الأمريكيين للتصدي للبرنامج النووي الإيراني، ويسمح لإيران بحيازة ورقة ضغط بالنسبة للاستقرار في العراق. بيد أن المحادثات التي تم اقتراحها بين إيران والولايات المتحدة لم توضع موضع التنفيذ. ولقد قال لنا أحد المسئولين العراقيين: "إن إيران تتفاوض مع الولايات المتحدة في شوارع بغداد".

سوريا:

أما سوريا فإنها تؤدي دوراً سلبياً. ويغضب العراقيون مما يتصورون أنه الدعم السوري للجهود الرامية للإطاحة

بالحكومة العراقية. ولكن الدور السورى لا يرقى الى اتخاذ تدابير نشطة فهم فقط يغضون الطرف حينما تعبر الأسلحة أراضيهم عبر الحدود ويمر منها المقاتلون الأجانب إلى العراق، كما يجد الزعماء القدامى من حزب البعث العراقى ملاذاً آمنا لهم فى سوريا. وسوريا مثلها مثل إيران يسرها أن ترى الولايات المتحدة غارقة فى العراق. ولقد أوضحت سوريا أنها تريد إجراء حوار مع الولايات المتحدة، وفى نوفمبر ٢٠٠٦ وافقت على أن تستعيد علاقاتها الدبلوماسية مع العراق بعد قطيعة دامت ٢٤ سنة.

المملكة العربية السعودية ودول الخليج:

هذه الدول فى الأغلب الأعم كانت مواقفها سلبية. فقد امتنعت عن إسقاط بعض ديونها أو تقديم آية مساعدات للحكومة العراقية ولقد اشتكى كثير من السنة العرب العراقيين من أن الحكومة السعودية لم تقدم أى دعم سياسى لأقرانهم من السنة فى العراق. وأبدى أحدهم ملاحظاته أن السعودية لم ترسل حتى أى خطاب حين تم تشكيل الحكومة العراقية، فى حين أن لإيران سفير فى العراق. ويأتى التمويل بالنسبة لمثيرى الاضطرابات السنة من أفراد داخل المملكة العربية السعودية أو من أفراد من دول الخليج حتى ولو أن هذه الحكومات قد سهلت قيام الولايات المتحدة بعملياتها العسكرية فى العراق وذلك بتوفير قواعد وحقوق تحليق الطيران العسكرى فوق أراضيهم، وبالتعاون أيضا بالنسبة لموضوع المخابرات.

ولكن لما تزايدت المخاوف حول الأوضاع فى العراق، صارت دول الخليج أكثر نشاطاً. فدولة الإمارات والكويت استضافتا بعض الاجتماعات دعما لما سمى بالاتفاق الدولى International Compact وفى وقت قريب أقدمت السعودية على خطوة إيجابية باستضافة مؤتمر للزعماء الدينيين فى مكة. وساعدت كثير من دول الخليج إقامة حوار مع سكان العراق من أهل السنة.

تركيا:

تتركز سياسة تركيا تجاه العراق فى منع القومية الكردية من حيازة أسباب القوة، وهو الأمر الذى يجرى النظر إليه بمثابة خطر ماثل بالنسبة للاستقرار الداخلى لتركيا ذاتها. ولقد دعم الأتراك الأقلية التركمانية داخل العراق، واستخدموها لمحاولة منع اندماج كركوك مع كردستان العراق. وفى نفس الوقت، فإن الشركات التركية قد استثمرت بعض أموالها فى مناطق فى شمال العراق، كما آن القادة الأتراك والأكراد قد سعوا إلى الاشتغال ببعض المسائل السياسية، والأمنية، والاقتصادية هناك.

ويتوجس الأتراك بشدة من العمليات التى يقوم بها حزب العمال الكردستانى - وهو فى وجهة نظر تركيا بمثابة جماعة إرهابية تتخذ لها قواعد فى شمال العراق وقامت بقتل الآلاف من الأتراك- ويشعر الأتراك بالضيق من أن كلاً من الولايات المتحدة والعراق لم تتصديا بشكل جدى لحزب العمال الكردستانى. لذلك فإن الأتراك قد هددوا بأن يتولوا تعقب أفراد ذلك الحزب.

الأردن ومصر:

إن كلا من هذين البلدين قد قدما بعض المساعدات للحكومة العراقية. فالأردن قامت بتدريب الآلاف من أفراد البوليس العراقى، ولها سفير فى بغداد. وقد استضاف الملك عبد الله مؤخراً اجتماعاً فى عمان بين الرئيس بوش ورئيس الوزراء المالكى. أما مصر فقد قدمت بعض التدريبات المحدودة للجيش العراقى. وكلا البلدين الأردن ومصر قد عملتا على تيسير مهمة العمليات التى يقوم بها الجيش الأمريكى. فالأردن قامت بالسماح بالطيران فوق أراضيها وعمليات البحث والإنقاذ، فى حين أن مصر سمحت بالطيران وعبور قناة السويس. كما أن البلدين قدما تعاوناً مهماً بالنسبة للمخابرات، كذلك نجد الأردن تضم حاليا فى أراضيها ٧٠٠,٠٠٠ لاجئ عراقى (وهو ما يساوى نحو ١٠ بالمائة من عدد سكانها) وإن كانت تخشى طوفاناً أكثر منهم. وتتوجس كل من الأردن ومصر من أحول السنة العرب العراقيين، وتريد أن تتم إصلاحات دستورية فى العراق لدعم المجتمع السنى فى العراق. كما أن البلدين يخشيان من عودة مثيرى الاضطرابات إلى أوطانهم.

الخلاصة:

لقد التزمت الولايات المتحدة التزاماً كاملاً بمستقبل العراق سواء بالدم أم بالمال. وحتى ديسمبر ٢٠٠٦ ، فإن ما يقرب من ٢,٩٠٠ أمريكيا فقدوا أرواحهم وهم يخدمون فى العراق. كذلك هناك ٢١,٠٠٠ أمريكى من الجرحى، كثير منهم جراحهم حرجة.

وحتى اليوم، فإن الولايات المتحدة قد أنفقت نحو ٤٠٠ بليون دولار على الحرب فى العراق. كما أن تكاليفها أصبحت تبلغ ٨ بليون دولار فى الشهر. وفضلاً عن ذلك، فإن على الولايات المتحدة أن تتوقع مزيداً من التكاليف الباهظة فى المستقبل. كذلك فإن تعويض خسائر التجهيزات سوف تتكلف مئات البلايين من الدولارات. وتذهب التقديرات إلى أن جملة التكاليف النهائية ستصل إلى ٢ تريليون دولار نتيجة انغماس الولايات المتحدة فى العراق.

ورغم الجهود المكثفة، تبقى حالة الاستقرار فى العراق رهن الخيال، كما آن الوضع آخذ فى التدهور. إنه ليس باستطاعة الحكومة العراقية أن تمارس الحكم الآن، وأن تبقى، وأن تدافع عن نفسها دون دعم من الولايات المتحدة. ولم يقتنع العراقيون بأنه يجب عليهم أن يتحملوا المسئولية بالنسبة لمستقبلهم. ولم يقتنع كل من جيران العراق ولا المجتمع الدولى بأن يقوموا بدور نشط وبناء لدعم العراق. كذلك فإن مقدرة الولايات المتحدة لتشكيل

ما يسفر عنه الوضع في العراق يتضاءل، فالوقت ينفد دون جدوى.

عواقب التدهور المستمر في العراق:

إذا ما قدر للوضع في العراق أن يستمر في التدهور، فإن العواقب قد تصبح قاسية بالنسبة للعراق، وللولايات المتحدة، وللمنطقة، وللعالم أجمع.

إن استمرار العنف يمكن أن يؤدى إلى فوضى أكثر جسامة ويصيب الشعب العراقي بمعاناة أكبر. كذلك فإن انهيار الحكومة العراقية والاقتصاد العراقي سوف يصيب بلداً بالعجز هو غير قادر أصلاً على مواجهة احتياجات الشعب. فقوات الأمن العراقية يمكن أن تنشق إلى خطوط طائفية. ويمكن أن يتبع ذلك كارثة إنسانية حين يضطر المزيد من اللاجئين إلى تغيير أماكن إقامتهم عبر البلاد والمنطقة. وقد تتصاعد حدة التطهير العرقي أيضا. وقد يخضع الشعب العراقي لرجل أكثر قوة يفرد عضلاته السياسية والعسكرية لفرض النظام وسط هذه الفوضى. وهنا سوف تذهب الحريات أدراج الرياح.

وهناك أقطار أخرى في المنطقة تخشى أن تمتد دائرة العنف عبر حدودها. فالفوضى التي اجتاحت العراق يمكن أن تؤدى إلى تدخل هذه الأقطار حماية لمصالحها الذاتية، ومن ثم تشتعل هناك حرب على طول الحدود الإقليمية. فلربما ترسل تركيا بعض قواتها إلى المناطق الشمالية من العراق لمنع كردستان من إعلان استقلالها. ولربما ترسل إيران هي الأخرى بعض قواتها لاستعادة الاستقرار في جنوب العراق وربما تحصل أيضا بذلك على السيطرة على آبار النفط هناك. ويمكن للنفوذ الاقليمي الإيراني أن يشتد في وقت تمضي فيه هذه الدولة قدماً نحو إنتاج أسلحتها النووية.

لقد أخطرنا بعض السفراء. من الدول المجاورة أنهم يخشون من إمكانية تزايد الشقاق بين السنة والشيعة عبر العالم الإسلامي. وعبر الكثيرون عن مخاوفهم من الاضطرابات التي يثيرها الشيعة - بدعم ربما من إيران- في دول تحكمها السنة. ومن شأن مثل هذا الصراع الطائفي الواسع أن يفتح المجال واسعاً أمام عديد من المشكلات- بما في ذلك تطرف السكان، والتحركات الجماهيرية، والتغير في أنظمة الحكم- وقد تأخذ عقوداً من الزمن. فإذا قدر لحالة عدم الاستقرار في العراق أن تنتشر الى دول الخليج الأخرى فسيحدث هناك نقص حاد في إنتاج النفط وصادراته مما ينجم عنه زيادة حادة في أسعار النفط وبالتالي يلحق الضرر بالاقتصاد العالمي.

ويمكن للإرهاب أن يزداد. وكما قال لنا أحد المسئولين العراقيين: "إن "القاعدة" موجودة الآن في العراق وأنها مستمرة في التحريض على العنف بين السنة والشيعة". إن العراق الذي يعمه الفوضى قد يوفر قاعدة عريضة لعمليات الإرهابيين الذين يريدون لانطلاق منه إقليميا أو حتى عالميا. ولسوف تظهر "القاعدة" أي فشل يلحق بالولايات المتحدة في العراق باعتباره انتصاراً له قيمته حال قيامهم بتجنيد الناس لصالح قضيتهم في المنطقة وعلى المستوى العالمي. وقد أعلن أيمن الظواهري نائب أسامة بن لادن أن العراق هو أحد بؤرات القاعدة: وأن القاعدة سوف تسعى لطرد الأمريكيين ثم بعد ذلك "تنتشر حركة الجهاد باتجاه الدول العلمانية المجاورة للعراق".

وقد أخطرنا أحد كبار المسئولين الأوروبيين أن الفشل في العراق ربما أغرى بحدوث هجمات إرهابية في بلاده.

ولقد يقاسي الموقف العالمي للولايات المتحدة وسمعتها إذا ما غاص العراق في مزيد من الفوضى. فالعراق هو بمثابة اختبار كبير ويشكل عبئاً كبيراً على الجيش الأمريكي وعلى القدرات الدبلوماسية والمالية الأمريكية. وإن الفشل هناك سوف يقلل من مصداقية الولايات المتحدة ونفوذها في المنطقة التي تشكل مركز العالم الإسلامي، وإمدادات العالم من الطاقة. وهذه الخسارة سوف تتسبب في تقليل نفوذ الولايات المتحدة عالميا في وقت توجد فيه أحداث ضاغطة في كل من كوريا الشمالية، وإيران وأماكن أخرى مما يستدعي اهتمامنا الكامل وقيادتنا للتحالفات الدولية. وكلما طال انغماس الولايات المتحدة عسكريا وسياسياً في العراق كلما توافرت فرص الفشل الأمريكي في أفغانستان.

(ج) إقتراح بعض الاتجاهات البديلة في العراق:

نظراً لخطورة الوضع في العراق، وتوقع حدوث الكارثة، بسبب العواقب السيئة المنتظرة في العراق، وللولايات المتحدة، وللمنطقة، وللعالم، فإن "مجموعة دراسة العراق" قد فكرت بعناية في نطاق كامل من المقاربات البديلة للتقدم إلى الأمام. ونحن نعترف بأنه لا يوجد حل يتصف بالكمال وأن كل ما نقترحه له بعض المثالب. والإمكانيات البديلة التالية هي بعض التصورات التي آل إليها البحث.

١- الإسراع المتعجل في عملية الانسحاب: الولايات المتحدة

فنظراً لأهمية العراق واحتمالات حدوث الكارثة، ودور الولايات المتحدة والتزاماتها نحو التحكم في مجرى الأحداث التي أدت إلى الوضع الراهن، فإننا نعتقد أنه من الخطأ بالنسبة للولايات المتحدة أن تتخلى عن العراق من خلال الإسراع في الانسحاب سواء في قواتها أو في دعمها. إن الرحيل الأمريكي المبكر غير المتأني عن العراق سوف ينتج عنه بالتأكيد عنف طائفي أكثر حدة وتدهور أكبر بالنسبة للأحوال، مما يؤدى إلى عواقب سيئة تمت الإشارة إليها أعلاه. أن النتيجة في الأجل القصير سوف تكون وجود فراغ في السلطة، ومعاناة إنسانية أكبر، وعدم استقرار يعم المنطقة، ويهدد الاقتصاد العالمي. ومن جهة

أخرى فإن تنظيم القاعدة سوف يصف انسحابنا بهذه الكيفية على أنه انتصار تاريخى، أما النتائج طويلة الأمد إذا تركنا العراق يغوص فى الفوضى، فسوف يتطلب الأمر ربما أن تعود إليه الولايات المتحدة مرة أخرى.

٢- البقاء على نفس الاتجاه:

السياسة الأمريكية لاتؤتى ثمارها الآن، نظراً لأن مستوى العنف فى العراق تتصاعد حدته، ولأن الحكومة لا تتقدم بالنسبة للمصالحة الوطنية. فعدم إحداث أية تغييرات فى السياسة سوف يؤخر الأمر ويرفع من تكلفته. فهناك نحو ١٠٠ أمريكى يلقون حتفهم فى كل شهر، كما تنفق الولايات المتحدة ٢ بليون دولار كل أسبوع. ومن جهة أخرى فإن استجابتنا بالنسبة للأزمات الدولية الأخرى تصبح محصورة. وأغلبية الأمريكيين يشعرون بالضجر من الحرب. وهذا المستوى من الإنفاق لا يمكن أن يستمر على مدى فترة طويلة من الزمن، خاصة أنه لم تبدر أية مبادرة للتقدم. وكلما طال الزمن بالولايات المتحدة فى بقائها بالعراق، دون إحراز تقدم، كلما تزايد الكره بين العراقيين، الذين يعتقدون أنهم يعانون من جراء الاحتلال الأمريكى القمعى. وكما قال لنا أحد المسئولين الأمريكيين: "إن مغادرتنا سوف تجعل الأمر أكثر سوءاً... وأن الوضع الحالى دون تعديل سوف لا يجعل الأمر أحسن حالاً".

٣- مزيد من القوات للعراق

إن الزيادة المتواصلة فى مستوى وجود القوات الأمريكية فى العراق سوف لا تحل أسباب العنف فى العراق، وهى تتمثل فى غياب المصالحة الوطنية. وقد قال لنا أحد الجنرالات الأمريكيين الكبار أن إضافة المزيد من القوات الأمريكية ربما ينجم عنه مرحلياً المساعدة فى تضييق نطاق العنف. وعلى أية حال، فإن التجربة الماضية تشير إلى أن العنف سوف يضطرم من جديد بمجرد أن تتحرك القوات الأمريكية إلى منطقة أخرى. وكما قال لنا جنرال أمريكى آخر، أنه إذا لم تحرز الحكومة العراقية أى تقدم سياسى: "فإن كافة جنود العالم سوف لا يتسنى لها تحقيق الأمن". وعلى أية حال، فإن القدرات العسكرية الأمريكية قد يضعفها اتساعها، فليس لدينا القوات والأجهزة لتوفير زيادة مستمرة فى تواجدنا العسكرى. إن الانتشار المتزايد للعراق سوف يعيق بالضرورة جهودنا فى أفغانستان أو الاستجابة للأزمات حول العالم.

٤- التنازل والتفويض إلى ثلاثة مناطق

التكاليف المتعلقة بتقسيم العراق إلى ثلاثة مناطق متباعدة تتمتع كل منطقة منها بما يشبه المناطق ذات الحكم الذاتى تحت إدارة مركزية غير مترابطة - هذا التقسيم تكاليفه باهظة جداً. ولأن سكان العراق ليسوا منفصلين انفصالاً كاملاً، فإن الحدود الإقليمية لا يتسنى رسمها بسهولة. فكافة المحافظات العراقية الثمانية عشرة بها سكان مختلطون، كما هو الحال بالنسبة لبغداد والمدن الكبرى العراقية الأخرى. ولذلك فالتقسيم السريع يمكن أن يسفر عن تحركات كبرى للسكان من ناحية، وانهيار لقوى الأمن كما أنه يعمل من ناحية أخرى على تقوية الميليشيات، والتطهير العرقى. وعلى قلقلة الأوضاع فى الدول المجاورة، أو حتى محاولة هذه الدول المجاورة للعراق السيطرة على المناطق العراقية. وخصوصاً أن العرب السنة قالوا لنا أن مثل هذا التقسيم قد يشيع مزيداً من المخاوف عبر العالم العربى من أن الولايات المتحدة إنما غزت العراق لكسر شوكة الدول العربية أو إضعافها.

وعلى الرغم من أن هذا التقسيم هو أمر ممكن الوقوع كنتيجة لاستمرار عدم الاستقرار فى العراق، فإننا لا نظن أن الولايات المتحدة ينبغى عليها أن تدعم هذا الاتجاه كهدف سياسى أو أن تفرض ذلك على دولة العراق. فإذا اتجهت الأحداث اتجاهاً مخالفاً فى هذا الاتجاه، فعلى الولايات المتحدة أن تسعى للسيطرة على الوضع لتحسين العواقب الإنسانية، ومحاصرة انتشار العنف وتحجيم عدم الاستقرار الإقليمى إلى أدنى مستوى له. وعلى الولايات المتحدة أن تدعم السيطرة المركزية ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً من جانب السلطات الحكومية فى بغداد، خاصة بالنسبة لمسألة عوائد النفط.

تحقيق أهدافنا:

نحن نتفق مع أهداف سياسة الولايات المتحدة فى العراق كما قررها "الرئيس": عراق "يقدر على أن يحكم نفسه، وأن يعتمد على ذاته، ويدافع عن نفسه". ومن وجهة نظرنا فإن هذا التعريف يفرض وجود حكومة فى العراق تمثل العراق تمثيلاً واسعاً وتحافظ على سلامة أراضيه، يكون فى حالة من السلم مع جيرانه، يرفض الإرهاب ولا يكون ملاذاً آمناً له. ولا يشيع العنف بين شعبه. فإذا نظرنا إلى الوضع الراهن فى العراق، فإن تحقيق هذا الهدف سوف يتطلب كثيراً من الزمن، وسوف يرتكز فى الأساس على تصرفات الشعب العراقى.

وفى تقديرنا، أن هناك طريقاً جديداً أمام الولايات المتحدة لمساندة هذا الاتجاه أو هذا الهدف. وسوف يوفر لشعب العراق فرصة معقولة لأسلوب معيشة أفضل مما كانوا عليه تحت حكم صدام حسين. ورغم أن توصيتنا هذه تكتنفها بعض النقائص، كما هو الحال بالنسبة لكل سياسة بديلة قمنا بعرضها. فإننا نعتقد اعتقاداً جازماً على أية حال، بأنها تحتوى على أفضل الاستراتيجيات والتكتيكات المتاحة أمامنا للتأثير إيجابياً على العراق وعلى المنطقة. وإننا نعتقد أنها سوف توفر تحولاً مسئولاً سوف يوفر للشعب العراقى الفرصة لمستقبل أفضل، وفى نفس الوقت تحقيق لمصالح الأمريكيين وقيمهم فى السنوات القادمة.

رسالة من الكتاب والباحثين فى الحوزة العلمية بقم إلى رفسنجانى

■ انتخاب (الاختيار) ٢٠٠٦/١٢/٢٥

حضرة المبارك، المفكر المجاهد فخر الحوزة الدينية حضرة آية الله هاشمى رفسنجانى أكثر الله من أمثالكم .

بعد تقديم السلام والتهنئة بمناسبة يوم عرفة وعيد الأضحى المبارك نحن جماعة من فضلاء الأساتذة الكتاب والباحثين فى الحوزة العلمية بقم نبارك ونهنئ شخصكم العالى انتصاركم وفوزكم الغالى والمستطاب العالى فى انتخابات الدورة الرابعة لمجلس خبراء القيادة نقدم لكم التهنئة من أعماق أرواحنا إليكم وإلى جميع أصدقاء ومحبى الثورة والأمة الإيرانية الشريفة وإلى الحوزات العلمية والدينية وإلى حضرة المرشد المعظم ومراجع التقليد العظام. كما ندعو لكم بالسلامة والسعادة المتعاظمة وكذلك بالتوفيق فى سبيل خدمة النظام الإسلامى وشعبنا المؤمن الشريف.

إن أصحاب هذه الرسالة الذين لا ينتمون إلى أى تيارات أو جماعات سياسية موجودة فى الدولة .. يكتبون إليكم هذه الرسالة من قلب الحوزة الدينية الثائر وهم فى عملهم هذا ينشدون تسجيل وإبلاغ الناس وعموم شعب إيران الذكى الرشيد الذى أظهر عظمته بمشاركته ذات المغذى الكبير، بالنقاط والثوابت الآتية:

أولاً: حضرة آية الله هاشمى! تفتخر الحوزة الدينية أنها قدمت ابناً باراً مثلكم. فأنتم جزء أصيل من أبنائها الحوزويين المشهورين الذين كانوا - ولا زالوا - رفقاء الطريق والكفاح مثل الشهيد المظلوم آية الله بهشتى ومثل مقام مرشد الثورة المعظم الذين تحملوا مهاماً جساماً فى أوقات عصيبة من تاريخ أمتنا فلقد أخذتم جميعاً على عاتقكم مسئوليات ضخمة وخطيرة فى أحرج الظروف والأزمات مثل: مؤامرة بنى صدر، خدعة المنافقين (منظمة مجاهدى خلق)، كارثة السابع من تير (تفجير مجلس الشورى الإسلامى)، تفجير مكتب رئيس الوزراء، أزمة كردستان وأذربيجان، سنوات الدفاع المقدس (الحرب مع العراق) وكذلك مرحلة إعادة التعمير والبناء المصيرية وهو ما ظهر جلياً من حرصكم على إنفاق الغالى من أموالكم وجهدكم من أجل تدعيم وترسيخ النظام الإسلامى من جديد. فى الرسالة المؤرخة فى ٢٥ بهمن ١٣٥٩ الموافق ١٩٨٢/١/١٥م التى بعثتموها إلى زعيمكم ومرشدكم ومقصودكم حضرة الإمام الخمينى، فى تلك الرسالة كنتم قد أكدتم على إصراركم وقناعتكم المقدسين تجاه عدد من الموضوعات. فى تلك الرسالة قلتم الآتى:

"نحن لا نعتبر أنه يجب علينا ترك الساحة خالية للمنافسين والمناوئين فنفعل مثل البعض من الرفاق السابقين الذين اتخذوا من الحياد سبيلاً فنسلك طريق الزاهدين انطلاقاً من استحالة تحقيق جنة الله فى الأرض لن نفعل هذا وإنما سننزل الساحة والميدان من أجل حماية الخط الإسلامى للثورة وأبداً لن نخاف من مشكلات المعارضين وتهمهم واتهاماتهم لنا".

واليوم نحن أصحاب هذا البيان نشهد أنكم كنتم متواجدين ومشاركين فى جميع مراحل النهضة الإسلامية الكبرى وكذلك جميع الأحداث والحوادث حلوها ومرها وكنتم دائماً إلى جوار حضرة الإمام الخمينى وكذلك مرشد الثورة المعظم وأنكم تؤكدون بكل فخر وعزة ورفعة على الاستمرار فى الطريق بقوة وصلابة فى الشخصية مع الالتزام التام منكم باستبعاد وطرد جميع التيارات المنحرفة سواء تلك الداعية إلى "الإفراط" أو سواء أهل التفريط سعياً منكم من أجل المحافظة على خط الصراط المستقيم والاعتدال الذى هو خط مقام المرشد المعظم كما كان هو خط الإمام رحمه الله.

ثانياً: أنت يا أقدم مُعين للإمام والمرشد! جميع الحوزات الدينية تهمس لك بالشكر والحب بأنك -

وأنت أحد أبناء الثورة المخلصين - قد قبلت على مدار تاريخ الثورة مسئوليات جسام كبرى فى ظل النظام المقدس للجمهورية الإسلامية الإيرانية خاصة تحملك قيادة الدولة فى سنوات الدفاع المقدس سواء خلال دورتى رئاستكم لمجلس الشورى الإسلامى وسواء خلال رئاستكم للجمهورية والتى واكبت فترة التعمير وإعادة البناء بعد انتهاء الحرب، فدائماً كانت لك قدرة عالية فى إدارة شئون المجتمع وهو ما كان يشكل أيضاً ظهراً قوياً وسداً كبيراً ضد استفحال المشكلات والأزمات التى طالت أمتنا الحبيبة.

ثالثاً: رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام المحترم! إن جوهر وجودك ومعدنك قد تمثل وظهر للأصدقاء والأعداء فقط فى الوقت الذى تعرضتم فيه - وأنتم الذين رافقتم الشهيد المظلوم بهشتى وكذلك مقام مرشد الثورة المعظم- تعرضتم لاتهامات وافتراءات مختلفة من جانب الأيادى القذرة لأتباع بنى صدر والمنافقين (مجاهدى خلق) لا لشئ سوى اتهامكم باتباع وطاعة خط الإمام الذى هو خط الإسلام الصحيح وكذلك أهداف وتطلعات آية الله الخمينى .. لقد اتهموكم بأنكم تعملون على احتكار السُلطة، إيجاد العلاقات المشبوهة مع الأجانب وتمتعكم بحسابات بنكية سرية خاصة فى الخارج بها مليارات التومانات لكنكم أبداً لم تغضبوا وأبداً لم تهنوا أو تضعفوا وأبداً لم تلن عظامكم وكنتم مثل اللقمة فى الحلوق وكالشوكة فى أفواه الأعداء من أجل تحقيق هدف مهم هو حماية مصالح الإسلام والشعب والثورة. لقد آثرتم الصمت والصبر والتحمل فما كان من الشعب إلا أن أثابكم بهذا الصبر حباً فوق حب ثم كانت الجائزة الكبرى أن منّ الله عليكم سريعاً فجعل "الفوز" نصيبكم وهو الفوز الذى دفع النظام الإسلامى المقدس ثمناً باهظاً من أجل الحصول عليه - هو وغيره من المكاسب الأخرى- مثل الدماء الطاهرة التى سفكت للشهداء بهشتى، محمد على رجائى ومحمد جواد باهنر وغيرهم الكثير من شهداء المحراب والعزة عندما صعد أتباع الثانى من خرداد إلى السُلطة صادف صعودهم انفلاتات ومظاهر كثيرة من الإفراط والتسيب. من هذه الانفلاتات والتجاوزات التى انتشرت داخل أوساط الثانى من خرداد بين مثلما تنتشر النيران فى الهشيم ما أخذوا يرددونه من اتهامات بحقكم لقد اندفعوا إلى تجريحكم وكأنما قد صار هذا العمل واجباً قومياً مقدساً.

ثم جاء الدور بعد ذلك على بضعة من المتطرفين من جبهة المحافظين ليكيلوا لكم الاتهامات جزافاً فرددوا نفس الأكاذيب والافتراءات والتهم التى كان قد سبقهم إليها أتباع الثانى من خرداد لكن مع اختلاف واحد هو أنهم كانوا يستخدمون حلو الكلام الذى كله سموم مثل "الدفاع عن الثورة والزعامة ومواجهة الولايات المتحدة" لقد عمدوا إلى حقن الرأى العام بهذه التهم والافتراءات. لكن ما حدث منكم كان رائعاً جداً فطوال تلك السنوات كان "صبركم" مثلاً يُحتذى فصرنا أمام "صبر رفسنجانى" يُضرب به المثل، لقد آثرتم الصمت والسكوت من أجل المصالح العليا للثورة الإسلامية وللشعب الإيرانى الحبيب، وها هو الله قد أوفى بوعده، ومرة أخرى أزاح الله الفكر المتطرف وكل مظاهر الإفراط والتفريط وكل مظاهر العنف والحدة وانعدام المنطق .. أزاحها الله برأى الشعب وحده ومرة أخرى أعاد الله للثورة وللنظام وللوطن وللشعب خط الاعتدال والصراط المستقيم.

لقد أصبحنا مستبشرين ومتفائلين بهذا التحرك الشعبى المبارك والميمون وأصبحنا نعتبر هذا "النصر هدية تستحق أن نرسلها إلى العالم المجاهد والملتزم. فالواقع يؤكد أن هذا الانتصار إن هو إلا انتصار للحوزة والتدين وصار واضحاً وجلياً أن أول المنادين بالصراط المستقيم وخط الاعتدال الذهبى - على طول التاريخ- كان ولازال هو الحوزات العلمية الدينية ومراجع التقليد العظام وعلى رأسهم جميعاً مؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية حضرة الإمام الخمينى رضوان الله عليه.

وأنت أيها الإبن .. أيها العالم الإبن .. أنت يا أحد أبناء الحوزة .. يا خير خلف لخير سلف .. بعد ثلاثة عقود من المسئولية التنفيذية قد صرت فى أعلى مستويات النظام ومؤسساته وهو أمر يقل بكثير عما يجب أن تحظى به كرد اعتبار، ولكن يكفيك أنك لازلت موضع ثقة الأمة رغم كل المحاولات والجهود القذرة لتشويهك لقد فزت اليوم وهو حدث سيبقى افتخار فى الأدب وفى التاريخ السياسى للدنيا.

وفى النهاية نؤكد على شئ أساسى وهو أن هذه الروح الدينية الثورية الموجودة فيكم هى بالقطع موضع افتخاركم ونحن على ثقة من أنكم ستصممون أكثر وأكثر على حماية الأهداف والأمنيات العالية والغالية التى تنبع من أسس ومبادئ الإسلام المحمدى الخالص والأصيل تماماً كما كان الأمر من قبل سوف يصبح ذلك خير معين للزعامة ولولاية الفقيه من أجل ترسيخ أسس النظام الإسلامى الإيرانى ومن أجل تحقيق النمو المنشود لأمتنا حتماً سوف تزدادون تمسكاً بعد تمسك. كما ندعو - فيما ندعو إليه - أن ينتهز جميع المسئولين والفاعلين فى أركان النظام ومؤسساته على المستويات المختلفة ندعوهم لأن ينتهزوا هذه الفرصة ويغتنموا وجودكم بينهم كعالم مخلص وكابن بار لهذا النظام ولهذا الوطن ولهذا الشعب. والسلام على من اتبع الهدى.

افتتاحيات الصحف الإيرانية

افتتاحيات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية فى شهر دى ١٣٨٥هـ.ش. الموافق ديسمبر٢٠٠٦/يناير٢٠٠٧م

قضيتان أساسيتان شغلتا افتتاحيات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية فى شهر دى ١٣٨٥هـ.ش. الموافق ديسمبر ٢٠٠٦/ يناير ٢٠٠٧م، تخللهما التعبير عن موقف الإيرانيين من إعدام الرئيس العراقى السابق صدام حسين.

أما القضية الأولى فكانت القضية الاقتصادية حيث عرضت الحكومة الإيرانية هذا الشهر على مجلس الشورى الإسلامى مشروع الميزانية الجديدة لعام ١٣٨٦هـ.ش.، وهى الميزانية التى أثارت حولها الكثير من الجدل، حيث تضمنت لأول مرة ملامح واضحة من نهج الرئيس محمود أحمدى نجاد، ومن ثم فقد انقسمت الصحف الإيرانية كعادتها تبعا لانتماءاتها الحزبية إلى مؤيد ومعارض، ومن الطبيعى أن تتفق الصحف ذات التوجه الإصلاحى حول خطورة إقرار هذه الميزانية، بينما تنقسم الصحف ذات التوجه الأصولى بين مؤيد متحمس، وبين راغب فى تعديل اللائحة دون مساس بأسسها، وبين ناصح بالتوجه إلى الاعتدال وعدم المغالاة فى التعامل مع المشاكل الاقتصادية مع عرض توصيات ونصائح تطبيقية.

انتقدت الصحف الإصلاحية منهج الحكومة فى ثلاثة محاور، محور كيفية معالجة المشاكل الاقتصادية، كما فعلت صحيفة الشمس (آفتاب) فى افتتاحيتى عدديها الصادر بتاريخ ٦و١/٦١، وصحيفة التضامن (همبستكي) فى افتتاحية أعدادها فى ٣و٩و١٥و١/٢٠، وصحيفة الاعتماد الوطنى فى افتتاحية أعدادها بتاريخ ١٢/٢٥و٧و١/١٤، حيث أكدت هذه الصحف أن الاتجاه إلى الواقعية لا ينبغى أن يكون على حساب الخبرة، وأن التسرع فى اتخاذ خطوات غير مدروسة يؤدى إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية لا حلها، وأن ما وعدت به الحكومة حول الاستفادة من دخل النفط لصالح المواطن العادى لم تستطع تحقيقه.

أما المحور الثانى فهو محور محاربة الفساد كما فعلت صحيفة الشمس فى افتتاحيتى عدديها ١١و١/١٨، وصحيفة الاعتماد الوطنى فى افتتاحيات أعداد ٢و٣و١/١١، وصحيفة التضامن فى افتتاحية عدد ١/١٧، حيث أكدت أن اتخاذ مواقف عاطفية دون أن تعلن أية وثائق أو أسانيد يكلف كثيرا، وطالبت الحكومة بالتدبر، وضرورة النظر بعمق إلى الوضع الداخلي.

كان المحور الثالث هو محور معالجة الملف النووى الإيراني، كما فعلت صحيفة الشمس فى افتتاحية عدد ٢٤و٢٠٠٦/١٢/٢٦و١/٢٠، وصحيفة كوادر البناء (كاركزاران) فى افتتاحية عددها بتاريخ ١/١١، وصحيفة الاعتماد الوطنى فى افتتاحيات أعدادها بتاريخ ١و١٥و١/١٨، وصحيفة التضامن فى افتتاحية عددها بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٤، حيث حذرت الحكومة من الغفلة فى متابعة الأحداث وتنشيط الدبلوماسية، وعدم التمادى فى تصعيد الأوضاع أو اللعب بالنار.

جاء موقف الصحف المحافظة والأصولية معتدلا تجاه المحاور التى أثارتها الصحف الإصلاحية فى نقدها للحكومة، فكانت كلا من صحيفة رسالت فى افتتاحيات أعدادها بتاريخ ١٢/٢٨ و٣و٤و٦و١٤و١٥و١/١٨، وصحيفة الدنيا (كيهان) فى افتتاحية أعداد ١٢/٢٦و٣و١/١٧، حيث اتخذت موقف المؤيد لمسيرة الحكومة، المدافع عن قراراتها، أما صحيفة جمهورى اسلامى فهى مع تعاطفها مع الحكومة إلا أنها وقفت موقف المحلل الناصح للحكومة فى المواقف المختلفة كما فعلت فى افتتاحيات أعدادها بتاريخ ٢و٦و٩و١٤و١/٢٠ .

القضية الثانية التى اهتمت بها الصحف الإيرانية

هي قضية قرار مجلس الأمن بفرض عقوبات على إيران إزاء مشروعها النووي، وما يتعلق به من تداعيات على المستوى الإقليمي والدولي، وقد اتفقت جميع الصحف على ضرورة التماسك والوحدة فى مواجهة القرار وتداعياته، وإن كانت الصحف الإصلاحية قد اتخذت موقف المراجع المتأني فى تحليلها لتداعيات القرار، مطالبة بالتريث واستعمال العقل والحكمة والدبلوماسية النشطة فى معالجة هذه التداعيات، كما فعلت صحيفة اطلاعات فى افتتاحيات أعدادها بتاريخ ٢٥و١٢/٢٦و١/٧، وصحيفة الاعتماد الوطنى فى افتتاحيات أعدادها بتاريخ ١و٢و٨و١/١٥، وصحيفة التضامن فى افتتاحية عددها بتاريخ ١/٧، وصحيفة كوادر البناء فى افتتاحية عدد ١/١٢. أما الصحف الأصولية فقد حاولت فى تحليلها للموقف تبرير الموقف الإيرانى والدفاع عنه، والدعوة لعدم التراجع لأن موقف الغرب يشير إلى ضعفه وقوة الموقف الإيراني، وأن الغرب لن يذهب إلى أكثر من ذلك فى فرض عقوبات على إيران، كما فعلت صحيفة ايران فى افتتاحية عدد ١/١١، وصحيفة جمهورى اسلامى فى افتتاحيات أعداد ٢٤و١٢/٢٦ و١٦و١/١٧، وصحيفة رسالت فى افتتاحيات أعدادها بتاريخ ١٢/٢٥ و١٠و١/١٢، وصحيفة كيهان فى افتتاحيات أعدادها بتاريخ ١٢/٢٥و٤و١/٦. وفى نفس الإطار انتقدت كافة الصحف الإيرانية من إصلاحية ومحافظة خطة بوش الجديدة فى العراق، وأكدت أنها موجهة لاحتواء إيران، لكنها سوف تفشل كما فشلت خططه السابقة، بل هى تمضى بالولايات المتحدة إلى عمق المستنقع العراقي، وهو ما أكدته صحيفة اطلاعات فى افتتاحيات أعدادها بتاريخ ١٣و١٤و١/١٥، وصحيفة رسالت فى افتتاحيتها بتاريخ ١/٤، وصحيفة جمهورى اسلامى فى افتتاحيات أعدادها بتاريخ ١٠و١٣و١/١٥، وكيهان فى افتتاحيات أعدادها بتاريخ ١٢/٢٤ و١٠و١١و١٣و١٤و١/١٥، وصحيفة التضامن فى افتتاحيتى عدديها بتاريخ ٦و١/١١.

كذلك أبدت جميع الصحف اهتمامها بمسألة إعدام الرئيس العراقى صدام حسين ورفيقيه، فعبرت عن فرحة الشعب الإيرانى بهذا الحدث، مشيرة إلى سبب موقف الإيرانيين من صدام ونظام حكمه، وفظاعة الجرائم التى ارتكبها فى حق الشعبين العراقى والإيراني، واستحقاقه لهذه العقوبة، كما أبدت استغرابها لموقف بعض الحكومات العربية من إعدام صدام، مؤكدة أنه أساء لكل الشعوب العربية، وتسبب فى كل المشاكل التى وقعت فى المنطقة، خاصة منطقة الخليج.

كما أشارت الصحف إلى الهجوم الأمريكى على قنصلية إيران فى مدينة أربيل العراقية، واستنكرته بشدة، واستنتجت أن مثل هذه الأعمال تدل على إفلاس الولايات المتحدة ورئيسها جورج بوش فى حل المشكلة العراقية، مما يجعله يلقى اللوم على إيران، وطالبت القوات العراقية بالتزام القوانين الدولية، وسرعة إطلاق سراح الدبلوماسيين الإيرانيين.

قضية العدد

إيران والمقاطعة الدولية

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

نتيجة لأن البرنامج النووى الإيرانى يعزف على أوتار عقائدية وقومية عند الإيرانيين، جاء الرد الإيرانى على قرار مجلس الأمن، فالطاقة النووية تمثل فى الوجدان الإيرانى قمة الوصول بالنار ذات القيمة الخاصة التى تصل إلى درجة التقديس لغايتها، ومن الطبيعى أن تجند لمشروعها أفضل الإمكانات البشرية والمادية، ولم يكن مفاعل بوشهر الذى استثناه القرار من المقاطعة ليرضى الطموحات الإيرانية سواء بالنسبة لحجمه أو موقعه أو مجالات الاستفادة منه، لكن المفاعلات المتعددة الأغراض هى التى ترضى الطموحات السياسية والعقائدية والقومية والعسكرية فى آن واحد، فلقد حرصت القيادة الإيرانية فى فترة الحصار الاقتصادى على تكتم أخبار نشاطها النووى الجديد، خاصة مع اكتشاف اليورانيوم فى إيران بكميات تجارية، وقد اختارت إيران أسلمة المشروع النووى أى أن تعاد صياغة أهداف وبرامج وأساليب تنفيذه وفق أهداف الثورة الإسلامية، وفى ضوء المسئوليات التى وضعتها على عاتقها، والفلسفة التى ارتضتها فى إدارة شئون إيران، وراء حائط ضبابى حول تحركها، فنقلت ملفها النووى من التعاطى الفنى والقانونى إلى التعاطى السياسي.

لقد رفضت إيران قرار مجلس الأمن باعتباره _فى رأيها _غير قانوني، وبنى على باطل، لأن ما استند إليه مجرد شكوك ولم يقدم أى مستند حقيقى يؤكد خرق إيران للقوانين والقرارات الدولية أو تجاوز لاتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية، أو تحول البرنامج النووى الإيرانى إلى برنامج عسكري، وقد وصفه الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد بأنه ورقة ممزقة. وترى إيران أنه رغم صياغة القرار بأسلوب قانونى إلا أنه سياسى روحا ومضمونا، وأن القرار يستهدف كشف حقيقة البرنامج النووى الإيرانى ومن ثم توجيه ضربة إليه. كما يرى الإيرانيون أن نص القرار مطول وفيه تكرار، خاصة فى بدايته، وما يتعلق بقلق الأعضاء من البرنامج. كذلك فإن نص القرار يشير إلى عدم تمكن الوكالة الدولية للطاقة من إثبات ماهية البرنامج النووى الإيراني، إضافة إلى نقص المعلومات لدى الوكالة عن هذا البرنامج، فضلا عن عدم إمكانية ضمان فقدان البرامج النووية غير المعلنة، وهو يمثل قصورا فى عمل الوكالة، وليس أمرا يدين إيران، أو يثبت تقصيرها هي. وإذ يطالب القرار بسرعة قبول إجراءات قرار لجنة الحكام للوكالة الدولية، وتنفيذها والتوقيع على البروتوكول الإضافي، فإنه يطالب بإجراءات أبعد من الالتزامات الرسمية التى تتضمنها اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية، وبروتوكولها الإضافي، مثل وقف تخصيب اليورانيوم، وإغلاق معمل الماء الثقيل، وكذلك إغلاق معامل الأبحاث ومفاعلات التجارب والدراسات.

كما يؤخذ على القرار _من وجهة النظر الإيرانية _ وجود تناقضات فيه، فهو فى حين يؤكد على إيجاد حل سلمى عبر المفاوضات يمنع سفر واستقبال المسئولين عن المشروع، مما يعنى نقض مبدأ التفاوض لعدم إمكانية حدوثه، كما أن القرار يقر عقوبات على إيران ويشترط فى نفس الوقت عدم ترتب الضرر على الدول المتعاقدة، كما أنه يستثنى مفاعل بوشهر من العقوبات. إضافة إلى أن إذعان القرار للمطالب الروسية، يؤكد على عدم شفافيته، وينفى فى نفس الوقت وجود خلاف

استراتيجى مع إيران. وقد اعتبرت إيران أن معارضة روسيا والصين لفرض عقوبات كبيرة على إيران موقف ينبع من احترام الشرعية. وليس من خلال تحقيق المصلحة مع إيران.

وتؤكد إيران أن القرار يجسد الروح العدائية ضد إيران، وهو ما لا يتناسب مع أسس ومبادئ الأمم المتحدة أو مجلس الأمن، فهو لا يراعى القلق الأمنى لإيران رغم أنها عضو فى المجتمع الدولى ومنظماته الشرعية، كما لا يراعى كرامة إيران، من خلال صياغته بأسلوب التحدي، مما يحرض على رفضه. ويعتقد الإيرانيون أن القرار بهذا لا يحقق السلام العالمي، بل يؤدى إلى الانقسام وزيادة التوتر بخروجه عن الشرعية، ورغم أنه حاول أن يطمئن الرأى العام العالمى إلى قدرة مجلس الأمن على مواجهة ما يهدد الأمن العالمي، إلا أنه سد باب التفاهم وفتح باب الإجراءات الأخرى التى يمكن أن تتطور إلى العنف.

لذلك فالقرار لا يدع خيارا لإيران سوى اللجوء للمقاومة الرادعة فى مختلف المجالات السياسية والعسكرية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية. ولقد قام مجلس الشورى الإسلامى بإصدار قانون يلزم الحكومة بإعادة النظر فى تعاملها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو تأكيد جديد لسعى إيران استصدار قرار مجلس الأمن. حتى تعطى لنفسها الحق فى ممارسة نشاطها النووى مستغلة الظروف الدولية والإقليمية، ومؤكدة على أن هذا هو آخر الشوط الذى يمكن أن يصل إليه الغرب والولايات المتحدة.

لقد شمل القرار تحديد الأجهزة الإيرانية والأفراد المعنيين الذين يواجهون العقوبات، وهم: أولا: الأجهزة المتعلقة بالطاقة النووية: مؤسسة الطاقة النووية الإيرانية، شركة مصباح للطاقة (مفاعل أبحاث إيه٤٠ موجود فى آراك)، عكا للأجهزة الكهربائية (مصنع تجريبى لتخصيب اليورانيوم بى اف أى بى موجود فى ناتانز)، شركة بارس تراش (معامل الطرد المركزي)، شركة تجميع التقنية (معامل الطرد المركزي)، هيئة الصناعات الدفاعية (صناعة قطع غيار لأجهزة الطرد وبرامج الصواريخ)، مجمع المسدس (قطع غيار).

ثانيا: الأجهزة المتعلقة بصناعة الصواريخ: مجمع الشهيد همت الصناعي، مجمع الشهيد باقرى الصناعي، مجمع فجر الصناعي، وكلها تابعة لمؤسسة الصناعات الفضائية والجوية.

ثالثا: الأفراد المسئولون فى البرنامج النووي: محمد قنادى وكيل هيئة الطاقة النووية للبحوث والتنمية، بهمن أصغر بور المدير التنفيذى لمصنع آراك، داود آقاجانى مدير مصنع ناتانز، إحسان منجمى مدير المشروعات بمصنع ناتانز . جعفر محمدى المستشار الفنى لوكالة الطاقة النووية (خبير الطرد المركزي)، على حاجى نيا ليلابادى مدير عام شركة مصباح، العميد محمد مهدى نجاد نورى رئيس جامعة مالك الأشتر للتقنية الدفاعية (كيماوى برليوم).

رابعا: الأفراد المسئولون فى برنامج الصواريخ: اللواء حسين سليمى قائد القوات الجوية لجيش حراس الثورة، أحمد وحيد دستجردى رئيس مؤسسة الصناعات الفضائية والجوية، رضا قلى اسماعيلى رئيس القطاع التجارى والمعاملات الدولية بمؤسسة الصناعات الفضائية والجوية، بهمنيار مرتضى بهمنيار رئيس القطاع المالى والميزانية بمؤسسة الصناعات الفضائية والجوية، اللواء يحى رحيم صفوى قائد جيش حراس الثورة.

ومن الواضح أن من شملهم قرار مجلس الأمن من الهيئات والمؤسسات والأفراد الإيرانيين، لا يمثلون نسبة مئوية من المسئولين الضالعين فى البرنامج النووى أو الصاروخي، كما أن القائمة لم تتضمن عالما إيرانيا واحدا، والأكثر من هذا أن إيران تستطيع تغيير هويات المنشآت والأفراد بسهولة بالغة، كما أن لديها آخرين ممن يحلون محلهم، بنفس السهولة التى غيرت بها أطقم المفاوضين مع الاتحاد الأوربى والوكالة الدولية للطاقة.

تساؤلات كثيرة طرحها قرار مجلس الأمن رقم ١٧٣٧ حول إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومدى حرية الدول فى ممارسة نشاطها الذى تنظمه المقررات الدولية، وحقها فى تقرير احتياجاتها ومصيرها، وطبيعة دور مجلس الأمن ومسئولياته، ومدى تعبيره عن الرأى العام العالمي. فضلا عن عدد من القضايا الدولية السياسية والقانونية، لكن الموقف الإيرانى من القرار فى حد ذاته يثير تساؤلا هاما يطغى على باقى التساؤلات، وهو: ما هى خطوتها القادمة؟

لقد اتبع الإيرانيون من قبل سياسة النفس الطويل، واستعانوا بالصبر فى التعامل مع القوى الكبرى من أجل منع حدوث ما يعوقهم عن استكمال المشروع، وهو ما سمح لبعض الأطراف مثل روسيا والصين تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية من وراء التطورات المتعلقة بالمشروع لأن من البديهى أنك إذا أردت أن تحصل على امتياز فلابد أن تدفع مقابله.

وإذا كان قرار مجلس الأمن يمثل تهديدا لإيران، فالإيرانيون يعتقدون أنهم قادرون على تبديل التهديدات إلى فرص، فقد استكملت إيران إمكانية الاكتفاء الذاتى وعدم الاعتماد على المصادر الخارجية فى كثير من احتياجاتها، استعدادا للعقوبات التى تفرض عليها. يضاف إلى ذلك أن إيران حققت تقدما ملحوظا يصل

إلى المستوى العالمى فى الساحة العلمية، مثل الليزر والنانو تكنولوجي، والميكرو الكترونيك، الزيركونيوم الإسفنجى النووي، والشمش منيزيم بنقاء ٩٩,٩٩٪، وأكسيد الهافنيم، ومن الواضح أنها حققت تقدما فى الحصول على تقنية الدورة الكاملة للوقود النووي. فضلا عن علم صناعة الإنسان الآلي، وعلوم الكمبيوتر. وفى مجال العلوم الطبية نجحت فى زراعة الكلى والفقرات والخلايا الأساسية، وإنتاج الأمصال واللقاح، ونجحت فى مجال علاج الأمراض الناتجة عن الحرب الكيماوية والبيولوجية، ومرض شلل الأطفال.

استطاعت إيران إدخال التقنية الحديثة على صناعاتها التقليدية ، وأضافت صناعات جديدة حديثة إليها، مثل الطائرات والمروحيات الخفيفة ونصف الثقيلة، وتنمية صناعة السفن، وإنتاج أنواع الزوارق، وتجميع السيارات بمختلف أحجامها ومصادرها، فضلا عن تنمية معامل الغاز، وتكرير البترول والصناعات البتروكيماوية، ومحطات الطاقة من الرياح والغاز والفسيل، فضلا عن المولدات النووية، ومعمل للطاقة فى أردبيل تحت الأرض. يضاف إلى ذلك تنمية صناعات الأدوات والأجهزة المنزلية، والفولاذ والمعادن المختلفة.

وإيران من الدول التى حققت تقدما فى بناء السدود، وتقديم أنواع الخدمات الفنية والعمرانية والتخصصية فى المجالات المختلفة، ودعمت خدمات البنية التحتية من الكهرباء والمياه والغاز والهاتف الأرضى والمحمول والبرق، والطرق والمواصلات، والجسور والأنفاق، والمطارات والسكك الحديدية والمترو، والنقل البرى والبحرى والجوي.

أما فى مجال الصناعات العسكرية فتشهد المناورات التى تقوم بها على تقدمها فى صناعة التجهيزات العسكرية، فضلا عن الأسلحة التى وصلت فى كثير منها إلى حد الاكتفاء الذاتي، مثل الأسلحة الخفيفة والثقيلة ونصف الثقيلة والهاونات، والمدافع الحديثة، وأجهزة الاتصال، والرادارات، وطائرات الاستطلاع بدون طيار، وأصبحت قادرة على إصلاح الدبابات والمدرعات والطائرات والمروحيات، وصناعة بعضها مثل الطائرات النفاثة المقاتلة الشبيهة بطائرات اف١٨، والتدريبية والمروحيات، فضلا عن المدمرات البحرية والزوارق السريعة، والصواريخ الباليستية، والصواريخ أرض-أرض بعيدة المدى، والصواريخ أرض-جو، والغواصات، والطائرات بدون طيار. كما دعمت صناعات الأوبتك للتصدير، وتستعد الآن لدخول عصر الفضاء بإطلاق قمر صناعي.

وإذا كان الإيرانيون يلوحون باستخدام وسائل رادعة للرد على قرار مجلس الأمن على مراحل منها سلاح النفط بإحداث فوضى فى سوق النفط، وهو مصدر الطاقة الرئيسى فى العالم، فإن هذا لا يعدو أن يكون مجرد تهديد، حيث يصل اعتمادهم على دخل النفط إلى ٨٥٪ من الدخل القومي.

ومن الواضح أن جدلا كبيرا قد دار بين الأجنحة السياسية فى إيران حول هذا الأمر، وقد أثاره عرض توقيع البروتوكول الإضافى (ان بى تى ٩٣+٢) على مجلس الشورى الإسلامي، حيث يرى الإصلاحيون أنه يتضمن جوانب إيجابية تعطى إمكانات جديدة فى مجال إنتاج الطاقة، والحصول على تقنية نووية متطورة، لكن ينبغى توقيع كل الدول عليه ليكون آمنا وموثوقا فيه، فى حين يندد المحافظون بالتوقيع عليه لأنه يطرح بداية ليس لها نهاية مما يجعله غير علمي، ويمثل إذلالا لإيران ويعرض أمنها للخطر وأسرارها للإفشاء، ويطالبون بأن يتولى العسكريون أمر المشروع، بل يطالبون الحكومة بالخروج من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، لأن التهديد بالخروج من هذه المعاهدة سوف يوجد خلافا بين المحكمين فى المنظمة الدولية، مما يدفعهم لاتخاذ قرار عاقل. وقد سعت القيادة السياسية للوصول إلى قرار حكيم فى هذا الموضوع من خلال مناقشات هادئة مع النخبة والجماعات السياسية المتصارعة، وهى أن من حق إيران الحصول على تقنية نووية متطورة لاستخدامها فى الأغراض السلمية، وأن إيران مستعدة لاتخاذ بعض الإجراءات المعقولة مع الحفاظ على قيمها ومصالحها الوطنية إذا أعطاها العالم هذا الحق. وأنه من الضرورى رفع المقاطعة وإلغاء الحصار قبل توقيع إيران على البروتوكول لأن الشفافية ينبغى أن تكون من الطرفين، وأن استمرار الحوار دون شروط مسبقة أو تهديد سوف يكون مفيدا.

مما لا شك فيه أن إيران برغم ما قدمته من إمكانات وقدرة على تحمل العقوبات الدولية، فإنها تسعى إلى منع تطوير هذه العقوبات، من خلال إعادة التفاهم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإفساح المجال لمزيد من زيارات مفتشيها، وتقديم معلومات جديدة عن برنامجها النووى فى الأغراض السلمية، كما ستقوم بعمل توازن فى تصريحات المسئولين الإيرانيين، خاصة فيما يتعلق بالبرنامجين النووى والصاروخي. كما ستسعى لمزيد من التفاهم مع الاتحاد الأوروبى الذى أبدى استعدادا لعدم الانسياق وراء الولايات المتحدة الأمريكية فى تغليظ العقوبات ضد إيران. وربما تسعى لإقناع الاتحاد الأوروبى بقبول تعليق التخصيب لمدة محدودة، مع استمرار الأبحاث العلمية فى مجال الطاقة النووية. على كل حال إذا أدت المفاوضات إلى تحقيق نتائج إيجابية تتوافق مع التوجهات الإيرانية،

فإن إيران سوف تبدى المرونة المطلوبة، على أن تقوم إيران فى نفس الوقت بالاستمرار فى تطوير مشروعها النووي، فى محاولة لوضع الغرب أمام الأمر الواقع.

لاشك أن الغرب لا يريد أن يدخل لعبة مكلفة، مستقبلها مجهولا، وعلى هذا فرسالة إيران للغرب واضحة تماما وهى أن التشدد يمكن أن يسبب المشاكل لإيران، لكنها فى نفس الوقت لن تكون المتضررة الوحيدة، لذلك ينبغى اتخاذ موقف وسط يتناسب مع اللعبة مرحلة مرحلة، وهكذا يدخل الملف النووى الإيرانى منعطفا جديدا ليصبح لعبة جادة على الساحة الدولية تشترك فيها الولايات المتحدة باعتبارها اللاعب الأساسى فى العلاقات الدولية فى ظل النظام العالمى الجديد، وكذلك الدول المتحالفة معها كل حسب دوره ونصيبه وموقعه فى الساحة السياسية الدولية، ثم تأتى الأطراف الإقليمية حسب درجة تأثرها بهذه اللعبة، كما ينبغى أن نضيف الأطراف الداخلية على الساحة السياسية الإيرانية. وفى إطار القوى المشاركة فى اللعبة تتغير النظرة من كونها ذات نتيجة واحدة مكسب أو خسارة، إلى كونها ساحة لعقد الصفقات المتوازنة لتعقد المصالح، وعدم الاتفاق على وسيلة واحدة لمعالجة القضية لعدم جدوى كل من العقوبات الاقتصادية أو توجيه ضربة للمشروع أو الإذعان للمطالب الإيرانية.

وعلى الجانب الآخر يمكن تقييم استثمار إيران علاقاتها مع روسيا والصين، فالروس يشاركون فى المشروع النووى الإيرانى من أجل تحقيق مصالح اقتصادية وسياسية واستراتيجية، لأن روسيا كانت خلال فترة وجود الاتحاد السوفيتى تقوم بعملية إنشاء مفاعل بوشهر لكنها لم تحقق فيه التقدم الملموس، لأنها كانت تسعى إلى تحقيق مكسب أكبر مما تقدمه بالفعل من مساعدات فى هذا المشروع، لكن مع انهيار الاتحاد السوفيتى وأصبحت روسيا فى وضع اقتصادى سيء وهو ما دفعها للتصرف فيما استعادته من دول الكومنولث من مواد نووية وأجهزة تتعلق بالتقنية النووية، ووجدت إيران الفرصة سانحة من الاستفادة من هذا الموقف، وبدأت فى دعم مشروعها النووى وبناء مفاعلات فى الداخل فى أصفهان وأراك وناتانز، وقد أسال هذا لعاب الروس من أجل الحصول على مكاسب مادية واقتصادية كبيرة، ولذلك عندما تطور المشروع النووى الإيرانى أصبح الروس فى موقف المراجعة خوفا من أن يفلت الزمام من أيديهم، ولذلك عرضوا مشروع تخصيب اليورانيوم الإيرانى فى روسيا، وهم يضغطون على إيران لقبول هذا المشروع لإعادة التوازن للعلاقات النووية بين روسيا وإيران من ناحية، والحصول على مكاسب مادية واقتصادية من ناحية أخرى، والحصول على موقف عالمى قوى أمام الغرب من ناحية ثالثة، من خلال كونها المتحكمة فى المشروع النووى الإيرانى لصالح الغرب. وفيما يتعلق بالصين فإن الصين فى حاجة إلى النفط والغاز الإيراني، فضلا عن المشاركة فى مشروعات تعميرية ضخمة فى إيران، وهذا يثبت أقدام الصين فى المنطقة، ويؤمن حصولها على الطاقة النفطية التى تحتاج إليها، كما أنها لا ترحب بالاندفاع وراء الولايات المتحدة فى اتخاذ قرارات عنيفة ضد الدول التى تسعى فى الحصول على التقنية النووية من ناحية، وأن تقيم تحالفا إقليميا فى آسيا يمكن أن يقف فى مواجهة الطموحات الأمريكية فى هذه المنطقة.

لا شك أن تطور الأبحاث وعمليات التخصيب والطرد المركزى والماء الثقيل سوف يعطى إمكانية إنتاج السلاح النووي، لكن إيران لا تريده فى هذه المرحلة أمام الضغوط المتزايدة عليها، كما أنها لا تستطيع تحمل نفقاته أو تبعاته فى هذه المرحلة، ومن ثم فهى تؤكد على أنه ليس فى نيتها فى هذه المرحلة إنتاج أسلحة نووية وتحاول أن تبرهن على ذلك بأن الشريعة الإسلامية لا تجيز استخدام الأسلحة النووية. لكن يبقى السؤال لماذا تطور إيران الصواريخ الباليستية التى تستطيع حمل رؤوس نووية؟ ولماذا تنفق هذه المبالغ الباهظة فى صناعة وتطوير هذه الأسلحة التى يمكن الاستغناء عنها بأسلحة أقل تكلفة؟ إذا كانت لا تفكر فى مرحلة قادمة بأن يكون لديها رؤوس نووية يمكن أن تحملها هذه الأسلحة! ومن الواضح أن عمليات إنتاج صاروخ شهاب ٣ وإدخاله المناورات، والبدء فى تطوير صاروخ شهاب ٤، يعنى أنه لم توضع هذه النوعية من الأسلحة فى المخازن، وإنما يمكن استخدامها فى مرحلة لاحقة، وتقوم استراتيجية إيران فى مناوراتها العسكرية على تحقيق قدرة امتلاك مساحة آمنة، وتحجيم قدرة القوات الأجنبية الموجودة فى المنطقة، مع وجود إمكانية ردع لهذه القوات، فضلا عن تقوية القدرة على الدفاع عن البلاد، باعتبار أن القرن الحادى والعشرين هو قرن مواجهة التجهيزات والبنى الأساسية.

لا شك أن إيران قد طورت أسلحة الدفاع الجوى وشبكات الرادار لديها إلى حد كبير، وجعلت لديها نقاط تستطيع منها الرد على أى هجوم، وأن تكون قادرة على معاقبة من قام بهذه الضربة، فضلا عن أن إيران قد بعثرت مفاعلاتها النووية فى مناطق جبلية وعرة، يتطلب ضربها إمكانيات عالية ونفقات باهظة وتكلفة تعتبر خسارة بالنسبة لمن يقوم بها، وهذا نوع من الردع الوقائى عند إيران، وهو ألا تكون لديها أهداف سهلة توفر الوقت والجهد على من يقوم بضربها، وقد حدد وزير الدفاع الإيرانى مجال العمليات الإيرانية بأنه يشمل من المحيط الهندى إلى البحر المتوسط بما يعنى

أن لديه إمكانية توسيع العلميات بهذا القدر الذى يلحق خسائر للعدو الاحتمالى لإيران.

وعلى الجانب العربى يبدو القلق واضحا خاصة بين دول الخليج العربية، فى حين أن إيران لا تعتبر ملفها النووى سببا لقلق دول الخليج العربية، لأن على الأولى أن تقلق من أسلحة إسرائيل النووية، فضلا أن إيران تؤكد لهذه الدول أنه ليس فى نيتها إنتاج أسلحة نووية، وهى تعلن عن مشروع لحلف أمنى جماعى يضم دول مجلس التعاون الست بالإضافة إلى العراق وإيران، يضمن أمن الخليج على المدى البعيد، إلا أن هذا المشروع يجد اعتراضا من بعض الدول الخليجية والعربية، خاصة الدول التى لها تعاون عسكرى مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتعتبر أن دول الخليج الثمانى لا تملك القدرة على تحقيق الأمن فى الخليج.

وبغض النظر عن وجود حلف أمنى بين الدول الخليجية الثمانى أو عدم وجوده تظل الحاجة ملحة إلى التعاون والتنسيق بين هذه الدول من أجل منع وقوع حرب أخرى فى الخليج، خاصة وأن تاريخ المنطقة لم يتضمن سابقة لقيام أية دولة فى الخليج بمحاربة الأخرى دون تحريض أو تدخل أجنبي، بل كان الخليج بمثابة سوق تجارية حرة للجميع، وكانت كافة دول الخليج حريصة على تحقيق الأمن والاستقرار فيه من أجل المنافع التى تعود عليها من التجارة.

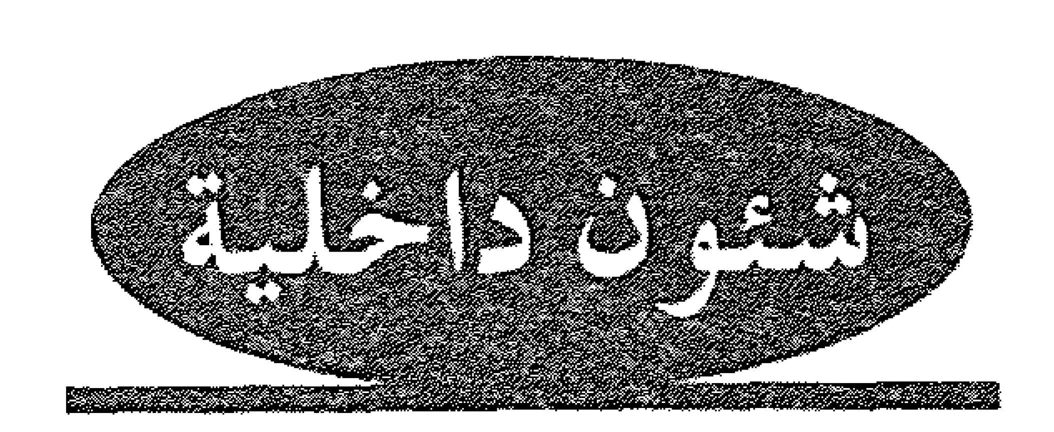
من المرجح أن إيران سوف تتعامل مع قرار مجلس الأمن بنفس الأسلوب الذى تعاملت به مع المقترحات الأوروبية، والاقتراح الروسى بإنشاء شركة مشتركة لتخصيب اليورانيوم فى روسيا، أى بوضعه على مائدة المفاوضات أطول مدة ممكنة، لأن الملف النووى الإيرانى قد وصل إلى مرحلة تاريخية، تقتضى اتباع إيران سياسة استغلال الوقت للخروج من الأزمة. فقد لانت اللهجة الإيرانية تجاه القرار مع مرور الوقت، حيث أكد وزير الخارجية منوتشهر متكى أن إيران لن تخرج من اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، كما أكد لاريجانى أن إيران مستمرة فى التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

يرى المحللون أنه ليس أمام إيران إلا أن تتبع إحدى استراتيجيتين: الأولى أن تتجاهل الحركة الغربية تجاه ملفها النووى وتمضى فى مشروعها دون الاعتماد على الغرب، مع الوضع فى الاعتبار تشديد العقوبات التى يمكن أن تفرضها الدول الغربية عليها ،والثانية أن تسعى للتقارب مع الغرب، وتقليل العداء والمواجهات معه، ومحاولة إخراج التعامل مع أوروبا من الوصاية الأمريكية. لاشك أن الاستراتيجية الأولى تضمن لإيران أن تسرع فى تحقيق مشروعها النووي، لكن يبقى السؤال حول الثمن الذى يمكن أن تدفعه إيران فى المقابل، أما استراتيجية التوافق والتصالح فلاشك أنها سوف تحتاج جهودا مضاعفة، ووقت أطول مع إبطاء حركة المشروع النووي، إلا أنها سوف تبطل ادعاءات أمريكا والغرب ضد إيران، كما أنها سوف تخلص إيران من أسر التعامل مع روسيا والصين، فضلا عن تحقيق الفائدة فى المجال الاقتصادي. ويفضل الإصلاحيون أن تتخذ إيران الاستراتيجية الثانية، فيما يفضل المتشددون الاستراتيجية الأولى.

ويعتقد الزعيم خامنئى أن نجاح النظام الإسلامى فى إيران جعله عامل جذب فى المنطقة، بحيث أن الاتجاهات الإسلامية فى دول المنطقة أصبحت موضع تأييد الجماهير فى أية انتخابات، مما أقلق الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يعد فى مقدورها أن تتحمل النظام الإسلامي. وقد اعتبر الزعيم خامنئى ميدان الدبلوماسية ساحة للتعامل وتوفير المجال لتأمين المصالح الوطنية.

وفى نفس السياق يؤكد أحمدى نجاد قوله: إنهم يخشون من أن تصبح إيران أمة مستقلة وقدوة للشعوب، إن امتلاك أية دولة السلاح النووى لا يجعل منها قوة عظمى. إن امتلاك إيران التقنية النووية السلمية غير كثيرا من المعادلات الدولية، وجعل من إيران قوة مؤثرة، وهى تجعل هذه التقنية فى متناول الجميع، وتسهم فى تنفيذ الرؤية العشرينية للتطور الحضارى فى المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية. كما أكد رئيس الجمهورية أن هناك خطوات عملية لضمان عدم التراجع، والتأكيد على أن كل فعل من جانب أى طرف سيكون له رد فعل متناسب معه، ومساو له فى القوة والتأثير، وأعلن وزير الخارجية الإيرانى أن وزارته سوف تستفيد من كل السبل الدبلوماسية، وكذلك الإيرانيين المقيمين فى الخارج فى دعم قضية بلاده، ووفق رؤية زعيم البلاد.

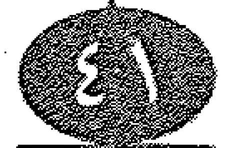
ومع تأكيد إيران أن تعاليم الإسلام لا تبيح استخدام أسلحة الدمار الشامل، مما يعنى أنه لا طائل من الإنفاق على صنعها، وتحمل التكاليف الباهظة لإنتاجها، وهذا يعنى أن إيران فى المرحلة الراهنة ليست راغبة فى إنتاج الأسلحة النووية وليست قادرة على تحمل الإنفاق عليها، كما أنها ليست قادرة على تحمل تبعات إنتاجها فى الوقت الحالي، فإن الإيرانيين لا يفقدون الأمل فى إدراك المجتمع الدولى لعدالة مطلبهم، وسوء نية الولايات المتحدة الأمريكية، وخطأ موقفها، ولا يملون من الانتظار، لكنهم لا يتراجعون عما يرون أنه من حقهم، كما أن قادتهم لا يتوقفون عن الاستعداد لأية عواقب محتملة، ويزيدون من الخيارات المتاحة لهم، فى مختلف المجالات، وعلى كافة الأصعدة.



ماذا بعد انتخابات ١٥ ديسمبر؟ (ملف خاص)

ما زالت أصداء انتخابات الدورة الرابعة لمجلس الخبراء، والثالثة لمجالس الشورى المحلية (البلديات)، والتكميلية لمجلس الشورى الإسلامى (البرلمان)، التى أجريت بالتزامن فى ١٥ ديسمبر ٢٠٠٦، تطغى على التفاعلات الداخلية بين القوى السياسة الإيرانية، خصوصا مع ارتباطها فى هذه اللحظة بالحملة العنيفة التى تواجهها حكومة الرئيس أحمدى نجاد، على خلفية فشل السياسة الاقتصادية للحكومة، والضغوط الدولية الشديدة على إيران بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٧٣٧ بفرض عقوبات على إيران تتعلق بحظر استيراد المعدات المرتبطة بالأنشطة النووية وبالصواريخ الباليستية.

فى هذا الملف نعرض لوجهات نظرة عديد بخصوص نتائج الانتخابات، وأسبابها، وتأثيرها على التفاعلات الجارية بين القوى السياسة الإيرانية.



١- هل انهزمت حكومة أحمدى نجاد فى الانتخابات؟

بهداد مهرباور ■ مردم سالارى (الديمقراطية) ٢٠٠٦/١٢/٢٥

الآن وبعد انتهاء انتخابات الخبراء والمحليات فى إيران نعتقد أن الفرصة قد أصبحت مناسبة لبحث ودراسة نتائج هذه الانتخابات، ولكن الأهم هو توضيح مواقف المنتصر والمهزوم فى هذه الانتخابات. وقبل ذلك موقع الحكومة التاسعة وأنصارها التى مضى من عمرها عام ونصف العام، وبقى أمامها عامين ونصف آخرين على رأس السلطة التنفيذية. والتساؤل الأساسى هنا هو هل انهزمت الحكومة التاسعة فى هذه الانتخابات أم لا؟

ففى أواخر الصيف الماضى كان السيد "على ذبيحى" مستشار رئيس الجمهورية للقوى البشرية قد أعلن ولأول مرة وبشكل رسمى أن القيادة الانتخابية للرئيس الجمهورية محمود أحمدى نجاد، بدأت فعاليات لخوض الدورة الثالثة من انتخابات المجالس البلدية.

ومن ناحية أخرى، كانت مسألة عدم إقدام بعض الشخصيات الحكومية رفيعة المستوى على تقديم استقالتهم قبل الانتخابات مسار جدل من قبل النشطاء السياسيين، وحتى من أقدم على الاستقالة فإن ثمة من يرى أنها استقالات صورية.

وعلى أية حال، فلو سلمنا بفرضية عدم تدخل الحكومة فى تلك الانتخابات. فلا يمكن إنكار أن أنصار الحكومة التاسعة قد نظموا أنفسهم بكافة الإمكانات المادية والمعنوية لتأييد حكومة أحمدى نجاد وكسب أصوات الشعب الانتخابية.

فكر أحمدى نجاد فى انتخابات المجالس البلدية

تجدد الإشارة إلى أن السيد "مهر داد ندرياش" المتحدث الرسمى لتيار أنصار الحكومة فى الانتخابات، كان من أبرز رجال الحكومة التاسعة المستقيلين من مناصبهم الحكومية. إذ كان مستشار الرئيس أحمدى نجاد شخصياً، وكان أول من صرح به بشأن تلك الانتخابات: "إن العالم ينتظر خروج نتائج الانتخابات بمخالفة فكر أنصار أحمدى نجاد. وهذا بدوره يعنى حضور فكر أحمدى نجاد وبقوة فى انتخابات المجالس البلدية".

وكذا كان حال "حسين رضا خواه" وهو الآخر من مسئولى القيادة الانتخابية للحكومة التاسعة والمقرب للرئيس أحمدى نجاد الذى قد أعرب عن تفاؤله بتأييد برامج حكومة الدكتور (أحمدى نجاد) فى تلك الانتخابات فقد صرح قائلاً: "إننا فى الانتخابات

الماضية لم نكن نتوقع تصويت أكثر من ١٧ مليون ناخباً للسيد "أحمدي نجاد"، ولكننا في هذه الانتخابات مطمئنون تماماً، خاصة في ظل الظروف الحالية، لارتفاع أعداد الأصوات المناصرة لحكومة أحمدي نجاد بأكثر من ١٧ مليون صوتاً".

هذا رغم التصريحات المتكررة من قبل الحكومة التاسعة بأنها لن تتدخل في شأن الانتخابات الجارية، وتفتحها أو تفهمها الدائم أيضاً لأى علاقة بينها وبين ما يسمى أنصار الحكومة.

ويذكر أنه حتى بعد انتهاء الانتخابات، أجرت صحيفة مشهورة مقربة من الحكومة حواراً صحفياً مع الرئيس أحمدي نجاد وطالبت منه تفنيد الادعاءات القائلة، بوجود علاقة بين الحكومة وبعض التوجهات التي قيلت في تلك الانتخابات حتى يقف الرأى العام على الحقائق، إلا أن هذا الطلب قد قوبل بالسكوت والصمت.

والواقع أن أنصار ومستشاري أحمدي نجاد هما الذين شكلوا اللجان والحملات الانتخابية لتلك الانتخابات، وهم أنفسهم الذين تقدموا للترشيح، وكذلك هم الذين قالوا للناس انتخبوا أنصار أحمدي نجاد، ومن ثم ما ذنب معارضي الحكومة في ذلك؟! أيكون ذنبهم أنهم قد طالبوا رئيس الجمهورية بتكذيب هذه الحقائق؟! فحينما ترشح أخت رئيس الجمهورية، وكذا طرح اسم سكرتير مجلس الوزراء على لائحة القائمة الموالية للحكومة، وحينما يكون والد صهر رئيس الجمهورية هو رئيس بعض اللجان الانتخابية، وغيرهم وغيرهم، وحينما يُعلن على الناس استقالة بعض المسئولين برئاسة الجمهورية، وبعدها نجد توقيعاً على القرارات الرسمية المتعلقة برئاسة الجمهورية وتكون استقالتهم صورية شكلية، وفى المقابل يصمت رئيس الجمهورية، ويُغيب متحدث مجلس الوزراء لأكثر من شهر، فهل بعد ذلك يجب أن يعرف الناس أن فكر الحكومة لم يكن موجوداً فى تلك الانتخابات؟!

الحكومة المهزومة:

وتأسيساً على ما سبق يتضح أن فكر الحكومة ونفوذها كان واضحاً على تلك الانتخابات، ولعل تصريحات النائب "محمد خوش" الأصولى فى المجلس حول هذا التواجد وأسباب الهزيمة، تشير ضمنياً إلى ذلك، إذ يقول "محمد خوش": "إن حيرة الحكومة كانت وراء الهزيمة فى الانتخابات"، وقد أوضح كذلك أن الهزيمة إنما هى من جراء الأخطاء الكثيرة.

هذا وقد كانت الهزيمة والإعلان عن حيرة الحكومة، على هذا النحو، نتيجة الفجوة الكبيرة فى تأييد أحمدي نجاد خلال الانتخابات الرئاسية الماضية وتأييد أنصاره فى الانتخابات الحالية، ففى هذا السياق، يقول "عمار أفروغ" رئيس اللجنة الثقافية فى المجلس "إننى أعطيت صوتى فى تلك الانتخابات وفقاً للشعارات التى طرحها أحمدي نجاد، فقد كنت أعرفه، لكنى غير راضى تماماً عن الأداء خلال العام والنصف الماضى، ولربما فى تصورى الناس لديهم نفس الشعور، ولربما يكون ضد مبعث الفجوة"!

وأخيراً لربما هناك أكثر من سبب أدى إلى هذا الواقع، ولكن المؤكد أن أنصار الحكومة وأنصارها هُزموا فى انتخابات المجالس البلدية.

٢- هل ستبدأ موجة الإصلاحات الثانية؟!

■ **بهداد مهرباور** ■ مردم سالارى (الديمقراطية)، ٢٠٠٦/١٢/٢٤

لماذا إيران دولة من الدول النامية؟ أو بمعنى آخر، لماذا لم تلحق بركب الدول المتقدمة؟ حتماً سبق وأن سئل كل واحد منا نفسه مثل هذا التساؤل.. وهل رجال الحكومة فقط هم المعنيون بتنمية دولتنا؟ أم أن تجاهل الحكومة لمتطلبات الشعب هو السبب فى استمرار حالة التراجع؟ جهل الناس أو جهلنا نحن أم ماذا؟! على أية حال، لا توجد مشكلة. فبالنظر إلى تاريخ إيران والوقوف على أداء السابقين يمكننا إدراك الإجابة والخروج من ذلك المأزق:

الحكومة والإصلاحات عبر التاريخ الإيرانى

بالنظر إلى أوضاع حكام آل قاجار وأداءهم فى نفس العهد الذى ارتقى فيه الأوروبيون سلم التنمية والتقدم، وقطعوا شوطاً طويلاً من النهضة، سندرك على الفور الفارق الكبير، فعلى سبيل المثال، بينما كانت الحكومات الأوروبية تقترض من التجار والرأسماليين من أبنائها، لكنها كانت تلتزم برد القروض وفوائدها وبهذا الشكل تحققت نهضتهم الصناعية، وكذا أسسوا البنوك التى ساعدت فى إحداث تلك النهضة. وفى المقابل كان حكام آل قاجار يعمدون إلى مصادرة أموال التجار الكبار، وكذا أموال مختلف الطوائف بأمر من الشاه ودون وجه حق إضافة إلى السلب والنهب الذى كان يحدث بين الحين والآخر على الأسواق، وكذا كان

حال جلب الضرائب من الشعب يأخذ بالظلم والقهر، فقد كان ظلم الحكام وتحاملهم على الشعب من أبرز خصائص العهد القاجارى ولم يكن لأحد حق الاعتراض على الشاه الذين كان ظل الله فى الأرض، مالك الرقاب على جميع أهالى إيران، ولعل سيادة هذا الفكر بين الناس آنذاك كان السبب وراء تخلف إيران، وبمعنى آخر، فإن تفشى القهر والظلم دون إبداء حق الاعتراض قد أوجد فجوة عميقة بين الحكومة والشعب، وفى الوقت ذاته، حال دون تحقيق أى تنمية.

ففى مثل تلك الظروف لا تحظى الإصلاحات بالكثير، والجميع يدرك ما حدث لأمير كبير صاحب أكبر نهضة فى العصر القاجارى الذى نال مكافئة بالقتل!؟ وهكذا استمر الحال فى العهد البهلوى من ظلم وقهر وفساد، بيد إن "مصدق" قد حاول المقاومة وتغيير تلك الأوضاع بالإصلاح. والتساؤل الذى يطرح نفسه هنا هو لماذا ضيع الشعب الإيرانى تلك الفرصة التاريخية أكثر من مرة؟! (المقصود، فرصة الثورة الدستورية فى ١٩٠٦م، وثورة مصدق فى التأميم ١٩٥٣) الواقع أن الرغبة والآمال كانت معقودة على التغيير والإصلاح، لكن حياة العهد كانت أقوى، ضرب المجلس بالمدافع فى الثورة الأولى، وإفشال الثانية بالانقلاب العسكرى.

الوفاق مع صناديق الاقتراع:

عشية انتخابات الدورة الثالثة للمجالس البلدية قررنا التفكير بمنطقية والوفاق من جديد مع صناديق الاقتراع بعد أن تأكدنا من عدم وجود أى قدرة تضارع قدرة الشعب فى حل العقدة ذاتها، وأن ثمة سبل كثيرة للإصلاحات، وهكذا تجاوز الإصلاحيون أخطاء الماضى، بحيث يمكننا القول إننا بدأنا نخطط الموجة الثانية من الإصلاحات.

فما من شك أن الموجة الأولى من الإصلاحات هى التى بدأت بفوز السيد "محمد خاتمى" فى انتخابات مايو ١٩٩٧م (الثانى من خرداد)، غير أن تلك المرحلة قد انتهت بالفشل من جراء عدم النضج الكافى علاوة على روح الاستبداد المستوطنة فى الشعب منذ مئات السنين.

أما اليوم فقد تسلح الإصلاحيون بالخبرات وتوحدوا أكثر من ذى قبل، وبدءوا يعودون إلى الساحة برموز ووجوه غير سياسية، يغلب عليها طابع الثقافة والتخصص والوسطية مما قد لفتوا انتباه وثقة الناس فيهم من جديد. ولربما العنصر الهام فى الانتخابات الأخيرة الماضية كان انصراف جبهة الإصلاحات الشرعية هذه المرة عن المشاركة فى هذه الانتخابات بقوائم مستقلة، وإنما عبر قوائم الائتلافات الكبرى والتى كانت تضم أكثر من ٤٠ حزب إصلاحى. والملاحظ كذلك أنهم قد اختاروا التعاون فيما بينهم رغم الاختلاف، بعدم تشويه بعضهم البعض حتى بعد انتهاء الانتخابات، وهذا بدوره يعنى أنهم قد رجحوا مصالح الشعب على مصالحهم الشخصية والأهم أن حركة الإصلاحات ورغم رفض أهلية بعضهم لم تعلن مقاطعة الانتخابات هذه المرة كما المعتاد، مما يدل على نضوجها، خاصة بعد دعوتهم للمشاركة الشعبية فى عمليات الاقتراع.

وهذا رغم المخاوف الكثيرة التى أثيرت حول تلك الانتخابات، وسلامتها، إلا أنهم قد أدركوا أخيراً أن الضمان الوحيد لسلامة أى انتخابات هو المشاركة الواسعة من قبل الشعب، لذلك فقد دعوا للنزول إلى الساحة والتعبير عن الرأى بكل حرية. وإجمالاً يمكن القول إن الإصلاحيين قد بلغوا مرحلة نضجهم السياسية هذه المرة، بعدما قرروا الابتعاد عن المتشددين والعمل فى إطار النظام والشرعية والسير على خطى الإصلاحات للإمام.

٣- رسائل انتخابات ديسمبر

■ رسالت (الرسالة) ٢٠٠٦/١٢/٢٩

تعتبر انتخابات ١٥ ديسمبر الماضى فصلاً جديداً فى نظام السيادة الشعبية الدينية فى الجمهورية الإسلامية وأثبتت الأمة الإيرانية من جديد مدى قدرتها ووحدتها للعالم كله.

وتعد مشاركة أكثر من ٦٤٪ من الشعب فى انتخابات ديسمبر إشارة لتفوق الديمقراطية الإيرانية أمام أى ديمقراطية منافسة فى المنطقة أو فى العالم. وهذا الأمر ليس خفيا على العالم كله.

إن المشاركة الواسعة للشعب الإيرانى فى التصويت لانتخابات مجلس خبراء الزعامة تمثل علامة مضيئة فى الإدراك العميق لهذه المكانة وعلاقة الشعب بأصل ولاية الفقيه.

ويؤكد حضور الشعب ومشاركته فى هذه الانتخابات بهذه النسبة مكانة النظام بين الشعب وأن استقرار

وأمن الدولة فى الحقيقة فى يد الشعب.

وهذه الحقيقة يمكن أن تعد الرسالة الأولى لانتخابات ٥ ديسمبر والرسالة الثانية للانتخابات الأخيرة تتمثل فى الدور الجدى للأحزاب فى تشكيل المنافسة وأيضا تعميق المشاركة. بالإضافة للدور الرئيسى للمراجع العظام فى الشكل الأخلاقى لهذه المنافسة الكبيرة والمحددة وأن كانوا بصدد تحجيم دور الأحزاب والسيادة الشعبية الدينية. فيجب أن يدركوا هذه الرسالة أن وجود الأحزاب ضرورة للسيادة الشعبية وتشكيل إطر المنافسة.

والرسالة التالية للانتخابات هى أن الشعب فى انتخابات المجلس الأول منح المجلس لأحد التيارات، والمجلس الثانى أعطى السلطة للتيار الآخر، ولكن فى هذه الانتخابات اختار من التيارين ومن المستقلين فى أنحاء الدولة، كأحد الاختيارات للمستقبل والرسالة الثالثة لانتخابات ديسمبر كانت للأصوليين بأنهم لم يتقدموا تجاه التوافق وتقليل أوجه المنافسة فيما بينهم فمن الممكن أن يفقدوا الأغلبية فى الانتخابات القادمة لهم على أساس من العقلانية وتقديم مفاهيم وأسس لأصول الأصولية. وبهذا التعريف يمكنهم حفظ أضلاع المنافسة داخلهم ويمكنهم كسب ثقة الشعب بذلك.

الرسالة الرابعة: وهى للإصلاحيين ومفادها أن انتهاجهم لاستراتيجية معتدلة تمنحهم إمكانية النجاح فى الانتخابات القادمة وإعادة ثقة الشعب لهم.

والرسالة الخامسة لهذه الانتخابات حول التصويت المثير وعدد الأصوات التى حصل عليها هاشمى رفسنجانى وهى أن المتشدد فى أى مكان ليس ممدوحاً ودائماً يشار إليه بالنقد والتخريب.

وهذا يمثل رد فعل سلبى لدى الشعب. ولكن السيد رفسنجانى حفظ شعبيته بين الشعب والثوريين. وهذه منزلة عادلة لشخص محبوب مثل السيد رفسنجانى أستطاع أن يكسب احترام الجميع.

٤- الانتخابات من وجهة نظر اليمين واليسار

■ مردم سالارى(الديمقراطية) ٢٠٠٦/١٢/٢٧

كانت انتخابات المحليات الأخيرة موضوعا لتحليلات المفكرين السياسيين. فقد أسفرت هذه الانتخابات عن حصول كل من الجماعات الفاعلة المعروفة على نصيب وبالتالى كان لكل من هذه الجماعات تحليله الخاص لمعدل وكيفية الإقبال الجماهيرى على الانتخابات.

فقد اعتبر محسن كوهكن نائب رئيس جبهة أتباع خط الإمام والزعامة(أصولية) عضو الأغلبية بالبرلمان أن تعدد القوائم الانتخابية قد تسبب فى تفتيت الأصوات وقال إنه إذا كان الأصوليون قد توصلوا إلى قائمة واحدة لكان من اليسير تحديد واجب الآخرين.

ففى حوار له مع وكالة الأنباء ايسنا أشار كوهكن إلى الانتخابات المحلية الأخيرة وقال: إذا أردنا تحليل رأى المواطنين من حيث الإقبال على الجماعات والتيارات يجب أن نقول إن المجموعة المعروفة بالأصوليين قد خاضت الانتخابات بقوائم عديدة والجماعة المعروفة بالإصلاحيين خاضت الانتخابات بقائمة واحدة ودائما ما تكون نتيجة تعدد القوائم هى تفتيت الأصوات لأن المواطنين فى النهاية يولون ثقتهم للأشخاص الذين يتم تقديمهم على أنهم موافقين لأفكارهم ومن الطبيعى أن يقع اختيارهم عليهم. وأضاف: إن أولئك الذين يؤمنون بأفكار وآراء من يطلق عليهم الإصلاحيين وجدوا أنفسهم أمام قائمة تضم ١٥ شخصية بينما الذين يميلون إلى الأصوليين ووجهوا بثلاث قوائم على الأقل لا تتفق فيما بينها إلا نادرا. والحقيقة أن المواطنين الذين كانوا يرغبون فى منح أصواتهم للأصوليين لم يصوتوا لخمسة عشر شخصا من بين خمسة عشر مثلما حدث مع الإصلاحيين وإنما وجدوا أنفسهم مضطرين لمنح أصواتهم لخمسة عشر شخصا من بين أربعين شخصا.

وذكر كوهكن أنه بالرغم من أن عدد المشاركين فى الانتخابات المحلية كان كبيرا ولافتا للنظر بدرجة غير عادية مما يستوجب الإشادة إلا أننا يجب أن ننظر إلى نسبة الأصوات التى حصل عليها من دخلوا المجالس المحلية بل وأول شخص استطاع الدخول إلى المجالس المحلية، ومفهوم هذه النسبة هو أنه إذا كان الأصوليون قد توصلوا إلى قائمة موحدة لكان من الطبيعى أن يتحدد واجب الآخرين ولانخفضت إمكانية دخول أفراد إلى المجالس المحلية بحصولهم على حوالى مائة ألف

صــوت من بين مليــون وعــدة مــئــات من الآلاف من الأصوات كما حدث فى مجلس مدينة طهران.

وحول مستقبل مجلس مدينة طهران قال كوهكن إننا نتمنى من كل من حصلوا على الأصوات لدخول مجلس مدينة طهران ألا يتعاملوا فى النواحى السياسية من منطلق عضويتهم فى هذا المجلس لأنهم إذا أقدموا على هذا فمن المؤكد سيكون ذلك فى غير صالحهم. كما أكد على أن الاعتبارات السياسية والحزبية لا يجب بأى حال من الأحوال أن تدخل إلى المجالس المحلية.

ويرى إيرج نديمى عضو الأقلية عضو اللجنة الاقتصادية بالبرلمان أن الإقبال الجماهيرى وإن كان بنسبة ستين بالمائة يشير إلى أن المجتمع يمثل تركيبا من الأصوات وأن هذا المجتمع سوف يدرك موقعه وهويته عند وجوده بنسبه مائه بالمائة. وأكد نديمى على أن التشدد اليمينى أو اليسارى لا وجود له فى إيران واعتبر أن هذه الحقيقة هى إحدى رسائل الانتخابات الأخيرة حيث قال لوكالة الأنباء "ايسنا": إن الانتخابات الأخيرة أظهرت أن المتشددين فى جماعات اليمين أو اليسار يجب أن يتركوا أماكنهم لأفراد يتسمون بالاعتدال والعقلانية والفكر والقدرة التنفيذية والإخلاص. فالمتشددون فى اليمين أو اليسار للأسف يتسببون فى معظم الكوارث لأنهم يعملون من منطلق عاطفى غير متعقل.

كما أكد نديمى أن التركيبة الجديدة لمجلس مدينة طهران قد أثبتت أن هذا البلد لا يجب أن يدار من جانب مجموعة واحدة فقط. وأضاف إنه كما يؤكد الزعيم على أصولية الإصلاحيين أو إصلاحية الأصوليين يجب أن يحكم البلاد تركيبا مزجيا من مختلف الآراء. كما أكد على أن عدم التبعية هو رسالة أخرى من رسائل الانتخابات الأخيرة حيث قال: أشارت الانتخابات الأخيرة إلى أن التحديد لا يرتبط بالانتماء إلى الأحزاب أو الشخصيات فقد كشفت بوضوح أننا فيما يتعلق بالانتخابات لا نتبع التيارات الحزبية أو الاعتبارات العائلية، فإذا كنا فى إحدى الانتخابات قد شهدنا حصول ابنة رئيس الجمهورية على أعلى الأصوات فى طهران وفى انتخابات أخرى شهدنا شقيق رئيس الجمهورية يحصل على أعلى الأصوات فقد تأكد فى الانتخابات الأخيرة أن هذه الانتماءات لا قيمة لها. وقد أثبتت التركيبة الجديدة لمجلس مدينة طهران أن الشعب يفهم الخدمة ويؤمن بعمل القائمين على الخدمة.

وصرح ولى رعيت عضو الأقلية عضو اللجنة الاجتماعية بالبرلمان فى حوار مع وكالة الأنباء ايسنا أن الإمام الخمينى قد طرح فكرة الجمهورية الإسلامية بعد نجاح الثورة وهو ما يعنى أن الحكومة تتشكل فى قالب الحكم الديمقراطى وفى إطار المعايير والمعتقدات الدينية وتعتمد على آراء المواطنين. وحضور المواطنين فى كل انتخابات تجرى يؤكد على فكرة الديمقراطية والجمهورية وكلما كان الحضور الجماهيرى كبيرا كلما كان هذا دليلا على تمسك المواطنين بمبادئ الثورة وهى النظام والولاية والزعامة وكذلك جميع المبادئ التى ينص عليها الدستور كميثاق للشعب. وأشار رعيت إلى تزامن انتخابات مجلس الخبراء والانتخابات المحلية وقال إن الإقبال الجماهيرى على الانتخابات المحلية كان أكثر منه على الانتخابات الرئاسية لأسباب مختلفة منها نوعية الدعاية فى الانتخابات المحلية وكذلك طبيعة نشاط أعضاء المجالس المحلية وهو نشاط اجتماعى وخدماتى وأيضا وجود الاعتبارات العرقية والإقليمية لدى المرشحين. وحول نسبة المشاركة الجماهيرية فى الانتخابات فى ظل مناخ سئ وما يحمله هذا الإقبال من رسائل قال إن المواطنين يؤمنون بمبادئ النظام والثورة ويتمسكون بها رغم ضعف المسئولين وبعض العناصر التنفيذية ويشاركون فى تقرير مصيرهم السياسى والاجتماعى. وما يزيد من أهمية وحساسية مهمة المنتخبين فى الوقت الحالى أنهم يعملون على تلبية مطالب المواطنين وحل مشاكلهم مثل مستوى المعيشة وازدحام المرور والإسكان والغلاء. ومن هنا يجب على المسئولين أن يكون كل اهتمامهم منصبا على إعطاء الأولوية لمطالب الجماهير. ويجب أن تتجلى العدالة فى منح المسئوليات وتقديم الخدمات والتسهيلات وكل ما يعود على الشعب. كما يجب تكريم المواطنين فكل مواطن يجب أن يكون موضع احترام ورعاية المسئولين ومن هنا لا يجب أن يكون تقديم الخدمات للمواطنين بمثابة المنة لأنها ضمن واجبات الحكومة. وفى المجتمع الذى نعيش فيه تعد ثقة المواطنين أهم مكاسب المسئولين ولا يمكن مقارنتها بأية ثروة والأهم من هذا المحافظة على هذه الثقة وبالتالى لا يجب أن يقدم المسئولون على أى تصرف يؤدى لفقدانهم ثقة المواطنين ومن مقتضيات هذه الثقة العدالة وتقديم خدمات أفضل وأكثر للمواطنين وكذلك تقدير قيمة ثقتهم.

وصرح محمد دهقان عضو تكتل الأصوليين بالبرلمان فى حوار مع وكالة الأنباء ايسنا أن قيام المواطنين باختيار تركيبة من بين القوائم المختلفة فى انتخابات مجلس مدينة طهران يشير إلى وعى خاص فى اختيار المواطنين. وبوجه عام من نجحوا فى هذه الانتخابات هم الشخصيات المعروفة لدى المواطنين ومنهم عدد من الأعضاء السابقين فى المجلس ولديهم سابقة أعمال معروفة ومنهم أيضا ثلاثة من الشخصيات البارزة فى حكومة رفسنجانى وخاتمى

ذوى الخبرة التنفيذية الطويلة. كما تم انتخاب اثنين من الرياضيين الذين لم يكن لهم حضور سابق فى المحليات وذلك نظرا لأن قطاعا كبيرا من المجتمع يتمثل فى الشباب وهؤلاء الشباب يقومون باهتمام هذين الشخصين بقضاياهم ومنها القضايا المتعلقة بالرياضة. ورغم أن الجماعات السياسية تحالفت معا وجذبت أذهان الشعب إلا أن المواطنين أوجدوا انتخابات دقيقة وساد العقل الجماعى على هذه الانتخابات.

هزيمة الرائحة الذكية لا تعنى هزيمة الحكومة

صرحت بروين أحمدى نجاد مرشحة طهران فى انتخابات الدورة الثالثة لمجلس مدينة طهران أن المواطنين بحضورهم العظيم فى الانتخابات قد مهدوا الطريق لعدد من الأفراد لتقديم خدماتهم والفوز الحقيقى فى هذه الانتخابات هو للمواطنين لأنهم أثبتوا مرة أخرى أنهم يحضرون دائما للدفاع عن قيم الثورة ومبادئها الراسخة العظيمة. ومن نجحوا فى هذه الانتخابات يجب عليهم العمل على خدمة المواطنين ويمكن القول إن مدينة طهران هى نموذج مصغر لإيران وكما أنه فى كل دولة برلمان ورئيس جمهورية والبرلمان يقر القوانين ورئيس الجمهورية ينفذها فكذلك التعامل بين مجلس المدينة وبين القيادة المحلية فمجلس المدينة يختار المحافظ ويصدر قرارات لإدارة المدينة وعلى المحافظ أن ينفذها وفقا للقانون. وردا على سؤال حول ما يقوله البعض من أن عدم نجاح قائمة الرائحة الذكية يعنى نوعا من الهزيمة للحكومة قالت: وهل كانت الحكومة هى التى صاغت هذه القائمة حتى يقال إن هزيمتها تعد هزيمة للحكومة. ويجب الانتباه إلى أن هذه القائمة هى جزء من مجموعة الأصوليين وقد نجح الأصوليون فى الانتخابات.

كما قال أحمدى نجاد إن مثل هذا الكلام يثار عادة من جانب وسائل الإعلام وليس له أية حقيقة خارجية. والحقيقة أن من نجح فى هذه الانتخابات هم المواطنون والأصوليون. وحول كيفية تعامل الحكومة مع الانتخابات قال: كان تعامل الحكومة ممتازا ويجب أن نسلم بأننا شهدنا أكثر الانتخابات نزاهة وهدوءا. وقد بذلت الحكومة جهدا كبيرا فيها وهيأ المواطنون المجال لإجراء الانتخابات على أكبر قدر من النزاهة.

الانتخابات الأخيرة هى درس للمغرورين

قال حجة الإسلام والمسلمين (رسول منتجب نيا) نائب الأمين العام لحزب الثقة الوطنية إن الانتخابات الأخيرة كانت درسا لبعض الأفراد والجماعات المغرورة التى تظن أنها تستطيع البقاء فى الساحة بمفردها وإقصاء جميع الأحزاب وهو درس يدفعها إلى إعادة النظر فى سلوكها وبرامجها ونوعية خطابها. وأضاف منتجب نيا إن الانتخابات المحلية والبرلمانية والرئاسية السابقة أجريت فى ظل حالة من الفرقة بين الإصلاحيين وهو ما أدى إلى ضعف الإقبال الجماهيرى على التصويت وهو ما أدى إلى ظهور القوى المنظمة ونجاحها فى الانتخابات ولكن فى الانتخابات المحلية الأخيرة انتبه الإصلاحيون إلى ضرورة وجود الانسجام والوحدة فيما بينهم وعدم إطلاق الشعارات دون سند واقعى وضرورة زيادة الاقتراب من المواطنين. وأشار منتجب نيا إلى تشكيل قائمة ائتلاف الإصلاحيين قائلا إن هذه القائمة قد تشكلت فى ظل مناخ غير مناسب ودعاية غير متكافئة حيث كانت كافة الإمكانيات لدى طرف واحد وكان الإصلاحيون يمتلكون الحد الأدنى من الإمكانيات وبالرغم من هذا تمكنوا من تحقيق نجاح نسبي. وتعد هذه الانتخابات تجربة طيبة لمستقبل الإصلاحيين فقد انتبهوا إلى أنهم يجب أن يزيدوا من اقترابهم من المواطنين لكى يفهم المواطنون حقيقة هوية الإصلاحيين وفكرهم ومبادئهم الإصلاحية كما انتبهوا إلى أن الانسجام بينهم يجب أن يوجه لتحقيق الأهداف المرجوة وليس كما يحدث فى بعض حالات الانسجام التى تسيطر عليها حفنة من المتشددين. وقد كانت الانتخابات فى السابق تابعة للموجات السائدة وكان يسود مناخ يؤدى إلى صعود مجموعة من الأفراد ففى فترة قدمت جمعية روحانيت مبارز مجموعة من المرشحين فكان المواطنون يصوتون لصالحهم دون تفكير وحدث هذا أيضا فى فترة أخرى مع مرشحى روحانيون مبارز وفى فترة أخرى مع مرشحى المشاركة وفى فترة غيرها مع الأصوليين والتعميريين ولكن فى هذه الانتخابات جاء إلى الساحة شخصيات ذات تاريخ وهذا ما يشير إلى أن المواطنين يهتمون بالخبرة ولا يتبعون الجو السائد. فقد أثبت المواطنون أنهم لا يرغبون فى تأييد قائمة بعينها وإنما ينتقون من يرونهم الأصلح وهذا ما يعتبر نقطة القوة فى الانتخابات الأخيرة ويجب أن تستمر فى كل انتخابات تالية.

من حاولوا التدمير لم يحققوا شيئا

فى حوار مع وكالة الأنباء "ايسنا" صرح سيد رضا اكرمى العضو البارز بجمعية روحانيت مبارز أن الأشخاص الذين حاولوا الإساءة إلى الشخصيات العامة ورموز النظام عن طريق الممارسات الانتخابية اللاأخلاقية لم يحققوا شيئا نتيجة لوعى المواطنين. فقد حاولوا قبل الانتخابات طرح قوائم تخلو من رموز النظام وجعلوا الإساءة إلى هؤلاء الرموز من أهم أولوياتهم ولكنهم لحسن الحظ لم يتمكنوا من تحقيق أى شئ من هذا. وتوقع اكرمى عدم حدوث أى تغيير فى قيادات مجلس الخبراء قائلا ليست هذه الانتخابات الأولى لمجلس الخبراء التى نتحدث فيها عن

تغيير في القيادات ولحسن الحظ يتشكل أعضاء مجلس الخبراء من المجتهدين والعلماء البارزين ذوى الخبرة ونحن لا نرى أية مشكلة فى هذا. وحول نتائج الانتخابات المحلية قال اكرمى إن المواطنين قد صوتوا فى هذه الانتخابات لصالح الأفراد ذوى الخبرة والكفاءة الإدارية والاعتدال وأنا أستبعد أن تحدث أية معوقات خاصة فى المجالس المحلية.

توجه المواطنين إلى الاعتدال من أهم خصائص الانتخابات

فى حوار مع وكالة أنباء فارس صرح حبيب الله عسكر اولادى الأمين العام لجبهة خط الإمام والزعامة بأن المواطنين قد أولوا اهتماما خاصا بقائمة الأصوليين الإصلاحيين والإصلاحيين الأصوليين كما أنهم اهتموا بالأصولية حتى فى اختيار المرشحين المستقلين. وأضاف إن الأصوليين قد اتخذوا الخطوة الرابعة بنجاح وهذه الخطوة هى فى الواقع تعميق لثقافة الأصولية السياسية فى كافة أنحاء البلاد. وأضاف إن اهتمام المواطنين بالقوائم الانتخابية قد بين مكانة الأحزاب فى المنافسة فمن ينظرون إلى الأحزاب نظرة سلبية يجب أن يدركوا أن الأحزاب والجماعات السياسية هى حجر الزاوية فى أى نظام ديمقراطي.

مؤيدو الحكومة ليس لهم وزن كبير

فى حوار مع مراسل وكالة الأنباء ايسنا قال مسعود ده نمكى الناشط السياسى إنه بالرغم من الخلافات بين الأصوليين إلا أننا شهدنا استمرار ثقة المواطنين فى هذا التيار وهى الثقة التى بدأت مع الانتخابات المحلية السابقة. وأشار إلى الجماعة التى خاضت الانتخابات تحت اسم مؤيدى الحكومة قائلا إن هؤلاء الأشخاص ليس لديهم وزن سياسى كما أنهم غير معروفين لدى المواطنين. كما أشار إلى أنه قد أرسل رسالة عقب فوز أحمدى نجاد فى انتخابات الرئاسة السابقة قائلا إن نجاحه كان نتاجا للجهود التى بذلها مؤيدو خطاب العدالة لسنوات طويلة ولم يكن نتيجة الشعارات التى أطلقها هو أو المحيطون به. ومن الخطأ أن يرى البعض فى أنفسهم محور للمطالبة بالعدالة أو أن نحاول وضع بيض العدالة فى سلة صغيرة ليس لها وزن.

بيان ائتلاف الإصلاحيين بطهران

أصدرت اللجنة الانتخابية لائتلاف الإصلاحيين بطهران بيانا قدمت فيه الشكر للجماهير على مشاركتهم فى الانتخابات المحلية جاء فيه: إن مشاركتكم الكبيرة فى الانتخابات الثالثة للمجالس المحلية ومنحكم الثقة للمرشحين الإصلاحيين قد ضخ دماء جديدة فى عروق هذا التيار الاجتماعى الفكري.

وبينما كان العديد من وسائل الإعلام الرسمية تتحدث طوال السنوات الثلاث السابقة عن موت الحركة الإصلاحية فإن أصوات المواطنين فى العديد من المدن الإيرانية ومنها طهران قد أثبتت أن الإصلاح لا يزال حيا وسوف يستمر حيا فى هيئة مؤسسة وهدف اجتماعى متجاوزا الأحزاب والجبهات السياسية. ورغم أن بعض مشكلات العمل السياسى خارج السلطة تعوق تمكن الإصلاحيين من تقديم أنفسهم للشعب على نحو سليم إلا أن وجود تكتلات الأغلبية والأقلية فى معظم المجالس المحلية يعنى أن الإصلاحيين يمكنهم أن يجذبوا اهتمام المواطنين حتى فى ظل الفقر الإعلامى والدعائي. بل إن هناك طوائف من المواطنين تميل ميلا شخصيا إلى الإصلاحيين دون أن يكون لهم أى انتماء حزبى . ونحن الآن نشكر هذه الثقة الشعبية ونفخر بها ونأمل أن يكون الإصلاحيون المنتخبون عند حسن ظن المواطنين.

نجاح نهج الاعتدال

فى مؤتمر صحفى لحركة الاعتداليين صرح محمد باقر نوبخت الأمين العام لحزب الاعتدال والتنمية بأن هذه الحركة قد قدمت قوائم انتخابية قائمة على الكفاءة ونابعة من رؤية تتجاوز التيارات لمواجهة التيار السياسى الذى خاض الانتخابات تحت شعار "مجلس خبراء بدون رفسنجانى وعلماء الدين ومجالس محلية بدون المعتدلين السياسيين" ووصف نوبخت الإقبال الجماهيرى على الانتخابات السابقة بأنه إقبال نادر وقال إن المواطنين لم يصوتوا لصالح القوائم فى هذه الانتخابات وإنما اختاروا شخصيات من بين جميع القوائم.

المواطنون يريدون الكفاءة

فى حوار مع وكالة الأنباء ايلنا صرح محمد سلامتى الأمين العام لمنظمة مجاهدى الثورة الإسلامية قائلا لحسن الحظ إن ائتلاف الإصلاحيين قد حقق نجاحا جماهيريا فى الانتخابات الأخيرة كما كان متوقعا ونجحوا فى العديد من المدن وهذا النجاح هو نتيجة لاتحادهم. وأضاف أن الإصلاحيين اتبعوا مطالب الجماهير كعادتهم وبالتالى لقوا إقبالا جماهيريا وإذا كانوا قد خسروا فى بعض المراحل فإن هذا كان يرجع إلى عدم اتحادهم وليس إلى عدم إقبال المواطنين عليهم. وقد أشارت الأرقام إلى أن جبهة مؤيدى الحكومة قد حصلت على أقل الأصوات وهو ما يشير إلى أن المواطنين يقبلون على الكفاءة والقدرة وليس على الشعارات.

٥- تحليل السلوك الانتخابى

■ **على غازى** ■ رسالت (الرسالة) ٢٠٠٦/١٢/٢٦

استطاعت جبهة ائتلاف الإصلاحيين أن تحقق انتصاراً ملحوظاً فى انتخابات ١٥ ديسمبر، وهنا لا يجب أن ننسى أن انتصار المرشحين المقدمين من قبل ائتلاف الإصلاحيين لا يجب أن يوضع فى حساب الائتلاف المذكور، لأن بعض المرشحين منهم قد حققوا انتصارهم اعتماداً على شعبيتهم بين الناس حتى أن الدعايات الانتخابية فى الشوارع كانت خير شاهد على هذا الأمر بالإضافة إلى أن الكثير من الإصلاحيين قد حققوا انتصارهم فى مجلس الخبراء من خلال وجودهم فى القوائم وخصوصاً قائمة الجامعتين.

وكان فوز السيد هاشمى رفسنجانى فى هذه الانتخابات وحصوله على نسبة عالية من الأصوات يرجع لخبرته الطويلة فى النهضة الإسلامية ومساعيه المستمرة فى مسيرة نصر الأمة الإيرانية واستقرارها والحفاظ على فكر الإمام الراحل ولم يكن بسبب دعمه لهذا الحزب أو ذاك.

والمتشددون فى جبهة الإصلاحات وقبل الآن عندما كانوا فى السلطة وسيطرتهم على مجلس الشورى الإسلامي والمجالس المحلية والحكومة كانوا دائماً يتحدثون بلسان الشعب وكانت تعبيراتهم قائمة على الفروض الحزبية سواء من تصويت الشعب لهم أو صمتهم والآن وبعد انتخابات ١٥ ديسمبر جلسوا ثانية على كرسى التأويل لصوت الشعب.

كان محور أحاديث الإصلاحيين قبل الانتخابات يتبلور حول أهمية تشجيع الشعب على الذهاب لصناديق الانتخاب من أجل منع فوز الأصوليين وقد أكد ذلك السيد "مهدى كردى" عندما أكد فى حديثه قبل هذه الانتخابات أنه يجب علينا أن نوجد الحافز لتشجيع الشعب من أجل الذهاب لصناديق الاقتراع حتى نزيل الشكوك الموجودة وتحقيق هذا المطلب شرط رئيسى لتحقيق الانتصار المؤكد.

وقد أعلنت الهيئة الانتخابية لائتلاف الإصلاحيين فى بيانها أن صوت الشعب فى كثير من المدن الإيرانية ومن بينها طهران قد أوضح أن العملية الإصلاحية لا زالت حية وأكبر من أى حزب أو جبهة سياسية وسوف تستمر بين الشعب.

٦- الأصوليون، حفاظ على القيم وإعادة نظر فى الأساليب

■ **سيد ياسر جبرائيلى** ■ كيهان (الدنيا) ٢٠٠٧/١/٣

الصخب فى بداية كل منافسة، والتظاهر بالشجاعة وإشعال الضجيج والفوضى وادعاء التغيير والنصر و... إلى آخره، تلك هى الطريقة المعروفة التى اتسمت بها حياة الإصلاحيين السياسية على مدى الفترة الأخيرة، لقد بدأت الوتيرة المعتادة من خلال ما يسمى بمشروع رفض الصلاحيات، لنجد وسائل الإعلام سواء فى الداخل أو فى الخارج، تضرب على وتر عدالة العملية الانتخابية بحجة مناقشة وبحث صلاحيات المرشحين.

خلال الانتخابات الأخيرة، تظاهر الإصلاحيون بالشجاعة بالتزامن مع الظهور فى مظهر المظلوم وفى النهاية لاحظنا التحجج والإدعاء بالتغيير والمضى نحو إحراز النصر، فبعد الإعلان عن نتائج بحث الصلاحيات وبالرغم من تأييد صلاحية أكثر من ٩٦٪ من المرشحين، أشاع الإصلاحيون أجواء معارضة ضد نتيجة بحث الصلاحيات، لتبدأ بذلك سياساتهم المعهودة، لم ينصب الحديث خلال تلك الفترة على عدم وجود اتحاد بين الإصلاحيين، وإنما اتخذ قادة الأحزاب الإصلاحية مواقف متشددة ضد بعضهم البعض وهذا ما دفع مهدى كروبى أمين عام حزب الاعتماد الوطنى خلال مؤتمر صحفى إلى القول: "لا يمكننا الوقوف مكتوفين الأيدى، يوم يدعون المقاطعة ويوم آخر يدعون التوازن، وهم اليوم يدعون التفرقة. لسنا ملزمين بإجراء ائتلاف مرة أخرى مع حزب المشاركة".

بعد هذا الحديث بفترة لم تتعدى الخمسة عشر يوماً، دخل فجأة مشروع التظاهر بالشجاعة وإشاعة الفوضى إلى الساحة، وتوقفت الحياة السياسية للإصلاحيين، ومع انتشار أول الأخبار بشأن وجود خلاف بين القوى الأصولية وهو بالطبع استمرار لسوء التفاهم الذى نشأ خلال الانتخابات الرئاسية التاسعة وانقسام الأصوليين إلى مجموعتين، إحداها تدعم (أحمدى نجاد) والأخرى تدعم قاليباف، توقف مشروع الإصلاحات الجديد.

يقول "تاج زاده" عضو مجلس الشورى المركزى لجبهة المشاركة: سنصل إلى قائمة ائتلافية بأى ثمن، سيكون الإصلاحيون أساس الانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة.

ويقال أن الإصلاحيين توصلوا إلى نتيجة مفادها أنهم ليسوا فى حاجة إلى التنافس مع حركة قوية تحمل اسم الأصولية وأن الخلافات الداخلية ستعمل على إضعاف الخصم، وبناء عليه، فقد تخلوا عن هذه الخلافات، كما تغاضت سائر الجماعات عن مطالبها وعمدت إلى تشكيل ائتلاف موحد، يمنح حركة الإصلاحات الميتة، روحاً جديدة.

الحياة تعود من جديد للإصلاحات

لم يكن الإصلاحيون فقط هم سبب تناقض الصورة الأصولية فبالرغم من أن الأصوليين، قد خصوا أنفسهم بمسئولية تحديد نواب المجالس المحلية، إلا أنهم وفروا فرصة مثالية لوسائل الإعلام الغربية والمعادية للإسلام التى أشعلت الانشقاق، لتصف هذا التنافس الداخلى بين "الخدمة الطيبة العطرة" وكأنه بدون رصيد شعبى.

يقول المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية فى هذا الصدد: يبدو أن نتائج هذه الانتخابات لم تكن بالشئ الذى يأمله (أحمدى نجاد)، بينما أضافت اليورنيوز فى هذا الشأن:

لم يتمتع (محمود أحمدى نجاد) رئيس جمهورية إيران بدعم دولته. فى حين أوردت الـ CNN قولها: "لقد عكست نتائج الانتخابات الإيرانية هزيمة نسبية ومقلقة لأنصار (أحمدى نجاد) رئيس جمهورية إيران"، لكن على كل حال، يبدو أن الشعب الإيرانى قد صوت لمجموعة الأصوليين فى الانتخابات الماضية، والأصوليون يرون أنهم الداعم الرئيسى (لأحمدى نجاد) وحكومته.

من هذا المنطلق علينا أن نطرح مجموعة من التساؤلات توجه بالأساس لتيار الأصوليين وهى:

هل كان "حق تعيين رئيس البلدية" ذو قيمة كبيرة بالنسبة لكم؟، ألم تتوقعوا مثل هذا اليوم وإلى أى مدى سيؤثر انقسامكم سلباً على الحركة الأصولية والحكومة الأصولية؟، هل بينكم خلافات جذرية، أم هى فقط عمليات سوء تفاهم، وانقسام ناتج عن عدم الحوار المباشر؟

ومن المفترض أن الإجابة على مثل هذه التساؤلات وغيرها قادر على إيقاف الانشقاق الحادث فى التيار الأصولى وذلك للاستعداد الجاد للاستحقاق الانتخابى القادم والأهم وهو الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٨.

٧- أداء أحمدى نجاد سبب التصويت لهاشمى

■ حوار مع صادق زيبا كلام ■ روز (اليوم) ٢٠٠٦/١٢/٢٣

كتب صادق زيبا كلام، أستاذ العلوم السياسية بجامعة طهران مقالاً فى صحيفة عصر آذاد كان (عصر الأحرار) ينتقد فيه الإصلاحيين من جهة ويرسم فيه ملامح ومكانة هاشمى رفسنجانى من جهة أخرى وذلك فى الوقت الذى انشغل فيه الإصلاحيون بالهجوم على هاشمى رفسنجانى فى جميع صحفهم وندواتهم ومؤتمراتهم. الآن وحيث مرت سبع سنوات بعد تلك الحادثة فإنه - صادق زيبا كلام - يعتقد أن المتغيرات التى حدثت قد أثبتت صحة تحليله ورؤيته. ولهذا السبب كان مهماً أن نجرى هذا الحوار معه لنحلل كيف ولماذا ذهبت الأصوات لصالح هاشمى رفسنجانى فى انتخابات مجلس الخبراء التى جرت فى ١٥ ديسمبر ٢٠٠٦.

× السيد زيبا كلام، لقد احتل هاشمى رفسنجانى الترتيب الأول فى انتخابات مجلس الخبراء فى طهران بفارق كبير جداً فى الأصوات عمن جاء بعده فى الترتيب، كيف تحللون وصول هذا العدد الكبير إليه؟

- زيبا كلام: يوجد مثل فى بريطانيا يقول: "الشخص الذى يضحك فى النهاية هو الذى يضحك كثيراً" وأعتقد أن حكاية السيد هاشمى ينطبق عليها تماماً هذا المثل. فالواقع يقول إن السيد هاشمى قد ظل لسنوات طويلة موضع هجوم وإتهامات كثيرة للغاية لا أتردد مطلقاً فى القول بأن أولئك الذين اتهموه كانوا فى قرارة أنفسهم غير مقتنعين بصحة هذه الاتهامات وغير مصدقين لها. لكنهم قاموا بترديد مثل هذه الاتهامات لأسباب ومصالح سياسية وكذلك بحكم مقتضيات الصراعات السياسية والحزبية. بل إننى أقول أن البعض من المفكرين المحافظين كانوا أيضاً على نفس القدر من العداء لهاشمى لدرجة أنهم كانوا يعلنون بأنهم سوف يقفون ضد هاشمى إذا نزل أية انتخابات من أجل منعه من تحقيق الفوز ولكى لا يأتى فى مكان الصدارة من هؤلاء أذكر الدكتور أحمد توكلى.

× متى بدأت الحملات الصحفية والهجمات المعادية للسيد هاشمى؟ وهل تعتقدون أن هذه الحملات كان لها دوراً مؤثراً فى التصويت الأخير الذى تم فى انتخابات مجلس الخبراء؟

- زيبا كلام الحقيقة أن الهجوم على هاشمى قد بدأ من جانب عدد من الإصلاحيين الراديكاليين أثناء انتخابات

المجلس السادس - فبراير ٢٠٠٠- لقد بذل الإصلاحيون آنذاك جهوداً كبيرة من أجل ألا يدخل السيد هاشمى فى المنافسات الانتخابية لأنهم كانوا يعتقدون أن وجوده فى المجلس سوف يحول دون سيطرتهم على المجلس. لكن هاشمى رأى أن المصلحة فى أن يدخل الانتخابات ومنذ اليوم الذى ذهب فيه لتسجيل اسمه لانتخابات المجلس السادس شن عدد من زعماء الإصلاح هجمات وحملات واسعة عليه من جميع الجوانب على سبيل المثال كانوا يشيعون بأن الرقابة، ظاهرة الأفندية، المشكلات الاقتصادية، الاغتيالات السياسية، الإخفاق السياسى استمرار الحرب مع العراق بعد فتح خرمشهر و... ترجع كلها - وبسبب- هاشمى رفسنجانى لدى بعض الأفراد إما لأسباب سياسية وإما بسبب- من أجل- الرغبة فى الانتقام من رفسنجانى بسبب الإخفاقات السياسية التى لحقت بهؤلاء، وأنتم تعلمون بقية القصة والحكاية.

الأمر الذى لا شك فيه هو أن الإصلاحيين كانوا قد نجحوا بما كان لديهم وتحت سيطرتهم من وسائل إعلامية كثيرة ومتعددة، كانوا قد نجحوا فى شن هجمات عنيفة ضد رفسنجانى كما نجحوا فى خلق مناخ معادى له إلى حد كبير لدرجة أن عدداً من الوجوه الراديكالية الإصلاحية كانت قد بدأت بنفسها حملات الهجوم على رفسنجانى مباشرة، إن الشئ المؤسف فى هذا هو أن "زعماء الإصلاح" سكتوا أمام هذا الهجوم وهو الأمر الذى لم يكن صحيحاً بأى وجه أو بأى حال من الأحوال سواء كان ذلك من الناحية الأخلاقية وسواء من الناحية السياسية بل إننى أعتقد أن هذا الصمت من جانب زعماء الإصلاح قد ألحق ضرراً بالغاً بالتيار الإصلاحى نفسه ذلك أن صمت زعماء الإصلاح كان معناه المباشر هو تصديقهم لما كانت تطرحه التيارات والفئات غير المسئولة داخل التيار الإصلاحى.

× أى الأشخاص تتحدثون عنهم؟

- زيبا كلام: أقصد بهؤلاء السيد خاتمى، السيد كروبى والزعيم الرسمى لحزب المشاركة، وأقصد أيضاً جميع الأشخاص الذين كانوا يسيطرون على قيادة التيار الإصلاحى.

× هل معنى ذلك أنكم تقيمون بشكل متساوى الصدام الذى كان قائماً من جانب كل من السيد خاتمى والسيد كروبى مع السيد هاشمى رفسنجانى؟

- زيبا كلام: المؤكد أن ثمة فرق مهم قائم بشأن السيد كروبى ففى اعتقادى أن انعدام "صفاء القلب" الموجود لديه تجاه السيد هاشمى يعود إلى المنافسات والصراعات السياسية بينهما، لكن هذا الأمر- انعدام صفاء القلب- غير قائم بالنسبة للسيد خاتمى فهو لم يكن يكره رفسنجانى، إننى أعتقد أن خاتمى كان مرعوباً من التيارات الإصلاحية الراديكالية، أى مرعوب حتى من جانب الأشخاص الذين كانوا يتحدثون عنه ويطرحون شعارات مثل العبور من خاتمى، العصيان المدنى، الاستفتاء، و... للأسف الشديد أن السيد خاتمى لم يقم بعمل شئ ما جاد وحقيقى ضد التيارات المتمردة والراديكالية الإصلاحية ولهذا فإن جزءاً من أسباب فشل الإصلاحيين يرجع إلى الزعامة الضعيفة للسيد خاتمى.

× وماذا عن التيارات المحافظة؟

- زيبا كلام: ما قام به الإصلاحيون هو أنهم فتحوا باباً لعدد آخر من المحافظين الذين كانوا يرتبون برنامجاً- ربما أسوأ مما كان قائماً لدى الإصلاحيين- ضد هاشمى رفسنجانى، لقد شاهدنا أنواعاً وأجزاءً من الأفلام الدعائية المغرضة ضده وكذلك انتشرت الوثائق التى تحمل موضوعات مشوهة لصورة الرجل ومكانته، الذين قام بهذا الأمر هم من المحافظين. الذى رأيناه من جانب الرجل- فى مقابل ذلك- هو أنه التزام الصمت مرتين الأولى فى عام ١٢٧٨ ه. ش/ فبراير ٢٠٠٦ والثانية فى عام ١٣٨٤ ه. ش/ يونيو ٢٠٠٥، ما قام به فقط هو أنه خرج إلينا بعد يونيو ٢٠٠٥ ليقول جملته المشهورة- حسبى الله ونعم الوكيل- لقد فوضت أمرهم جميعاً لله.

× معنى ذلك أن التصويت لصالح هاشمى رفسنجانى فى الانتخابات الأخيرة حدث نتيجة عدم تشويهه فى هذه المرة؟

- زيبا كلام: فى اعتقادى أن هذا التصويت الذى حدث يعدأ أمراً مهماً للغاية وجديراً بالتوقف والتحليل والدراسة. إن عدد الأصوات التى حصل عليها فى انتخابات مجلس الخبراء وبفارق رهيب عن الشخص الذى حصل على المركز الثانى فى قائمة طهران إنما يدل على أن الدعايات المغرضة التى مارسها بحقه الإصلاحيون والمحافظون الراديكاليون فى عامى ٢٠٠٠، ٢٠٠٥ على التوالى كانت بالفعل مؤثرة للغاية. لكن المهم قبل هذا كله أن عدداً من الناس خاصة طبقة المتعلمين، المديرين، الطلاب والجماعات الثقافية والأدبية لم تكن قد سلمت، أمام هذه الدعايات المغرضة أو قبلت بها ولهذا قامت فى ديسمبر الماضى ٢٠٠٦ بالتصويت لصالحه. وفى اعتقادى أيضاً أن من جملة الأسباب الرئيسية التى دفعت إلى التصويت لهاشمى يأتى سلوك السيد (أحمدى نجاد) والمحافظين طوال الأشهر الثمان عشر الماضية والتى تدل على أن سياسات السيد هاشمى رفسنجانى أبداً لم تكن على النحو الذى يردده معارضوه. إن مجموعة هذه العوامل والأسباب هى التى صارت سبباً لإعادة النظر مجدداً فى السيد هاشمى على المستوى الوطنى ككل.

× إذاً ما هى الرسائل التى حملتها عملية التصويت لخاتمى؟

- زيبا كلام: لقد كشفت هذه العملية عن رسالتين الأولى أن كل ما قيل بحق الرجل لم يكن موضع قبول من الشعب أما الثانية فهى تعنى أن التصويت لهاشمى هو تصويت على الاعتدال والتنمية والبناء.

٨- ١٥ ديسمبر: نتائج ونقاط

■ رسالت (الرسالة) ٢٠٠٦/١٢/٢٣

انتهت انتخابات الدورة الرابعة لمجلس الخبراء والثالثة للمجالس البلدية والتكميلية لمجلس الشورى فى ١٥ ديسمبر ٢٠٠٦، وقد طرحت مشاركة ٦٤٪ من لهم حق التصويت فى الانتخابات العديد من النقاط المهمة هى:

١- الإدراك السليم للشعب الإيرانى لما يسمى بـ"السيادة الشعبية الدينية" التى تتجلى فى نظام الجمهورية الإسلامية.

٢- قبل إجراء الانتخابات سعى الأعداء فى الداخل والخارج وخاصة وسائل الإعلام الناطقة بالفارسية ضد الثورة بالدعوة لمقاطعة الانتخابات معللة ذلك بالتشكيك فى نزاهة الانتخابات وبتأثير صوت الشعب فى حالة التصويت فى نتائج هذه الانتخابات ولكن كان الشعب أول من كذب هذه الادعاءات فكان أكبر تواجد شعبى فى الانتخابات يوم ١٥ ديسمبر. وبعبارة أخرى فإن أعداء الثورة فى الداخل والخارج مرة أخرى لم يجدوا قبول لهم عند الشعب. وهذه الحقيقة مثلت صدمة لمعارضى النظام.

٣- بناءً على تحليل النخبة السياسية فإن هدوء واستقرار الساحة السياسية للدولة والمجتمع يمثل باعثا هاما فى نظر الشعب للمشاركة الشعبية، وبلا شك فإنه نتيجة المشاركة السياسية للشعب كان استقرار الساحة السياسية وعدم وجود الجدل السياسى والتوتر والذى يمثل عائق أمام الشعب فى القيام بمسئولياته السياسية.

٤- عدم النضج السياسى ليس دليل قاطع على ضعف المشاركة الشعبية السياسية ولكنه يترك تأثير أكيد على معدل المشاركة السياسية وهو ما يمثل نتيجة مباشرة بالنسبة لجذور عدم النضج السياسى فى المجتمع.

٥- مع مرور سبع وعشرين عاماً من انتصار الثورة الإسلامية، وعلى الرغم من العقبات وعدم النضج السياسى، فقد تعمقت ثقة الشعب فى النظام الإسلامى.

ويعتبر الأصوليون أن تزايد ثقة النظام ناتجة عن تفانى وإخلاص رجال النظام فى خدمة الشعب. ومع انتصار الاصوليين فى انتخابات الدورة الثانية لمجلس الشورى والمجالس البلدية سنة ٢٠٠٧، تقدمت صناديق خدمة الأصوليين.

ومما سبق فقد ثبتت شرعية النظام مرة أخرى بين الشعب. وهذه المشروعية من ناحية كانت سبباً فى قلة الضغط السياسى من قبل الأعداء فى الداخل والخارج ومن ناحية أخرى شجعت القائمين على النظام والحكم المنتخبين من قبل الشعب بالتفانى فى خدمة الشعب الإيرانى، ولاشك أن حماسة ١٥ ديسمبر بمثابة انتصار حقيقى للشعب وللنظام معا وفصل جديد من تاريخ النظام الإسلامي الحر.

٩- معنى التصويت لآية الله مصباح يزدى

■ **مصطفى تبريزى** ■ رسالت (الرسالة) ٢٠٠٧/١/٢

فى الانتخابات الأخيرة - انتخابات مجلس الخبراء وكذلك مجالس الشورى المحلية - حقق المحافظون انتصاراً قاطعاً وحاسماً فى عواصم المحافظات من خلال حصولهم على مقاعد مجالس الشورى المحلية وهو نفس الأمر الذى كان قائماً فى انتخابات مجلس الخبراء ولكن مع فارق مهم وهو أن القواسم المشتركة كانت كبيرة بين قائمة الإصلاحيين وقائمة المحافظين، ولهذا لا يمكن القول بانتصار حاسم لهذا الفريق أو ذاك فى انتخابات مجلس الخبراء. لكن الشئ الأكثر بروزاً وأهمية فى انتخابات مجلس الخبراء يرتبط بوضع وطبيعة الأصوات التى حصل عليها مرشحو كل من التيارين وهو الأمر الذى تميز فيه المحافظون بقوة. نذكر على سبيل المثال ما حدث فى دائرة طهران، حيث أعلنت وزارة الداخلية فى ١٥ ديسمبر

٢٠٠٦ أن آية الله محمد تقى مصباح يزدى قد حصل على ٨٧٩٨٨٣ صوتاً ليحتل بذلك الترتيب السادس فى قائمة يصل عددها إلى ١٦ منتخباً.

من هنا يمكننا القول بأن فكر وآراء آية الله مصباح يزدى لم يكن لهما أية انعكاسات سلبية فيما بين أفراد المجتمع وخاصة أهل العاصمة طهران على النحو الذى كان يردده منافسوه بأنه سوف يحرم من اختيار الشعب له، أو على أقل تقدير سوف يحتل ذيل القائمة. هنا لا بد من التنويه إلى أنه كثيراً ما تعرض لتهديدات وابتزازات مفادها أنه معادى للشعب وأنه يدعو إلى نوع من الديكتاتورية الجديدة لا لشئ إلا بسبب ما كان يطرحه من أفكار وآراء حول "ولاية الفقيه" ومكانتها وأهميتها فى النظام الإسلامى الإيرانى إلى جانب حديثه عن "القبول الشعبى" و"المشروعية" الشعبية للولى الفقيه.

إن انتصار آية الله مصباح يزدى وفوزه فى الانتخابات الأخيرة قد دلل على أن القراءة العامة وكذلك حالة الاستقبال الشعبى الخاصة بأفكاره كانت قراءة صحيحة وسليمة وليست قراءة مخلوطة بعدم الفهم أو عدم الوعى وهى الأمور التى سعى أتباع ومؤيدو الديمقراطية المدنية والحاكمية الشعبية إلى ترويجها للحض من أفكاره.

على أية حال... لقد ثبت للجميع أن-نظرية ولاية الفقيه وارتباطها بمشروعية مجتمعية وأخرى إلهية وكذلك مدى تدخل رأى الشعب فى قبولها أو رفضها .. هذه النظرية لا زالت "حية" ومملوءة بالحيوية فى المجتمع الإيرانى، ومن ثم لا يمكن القول بأن الشعب قد بات ينظر إليها باعتبارها نظرية معادية له أو باعتبارها نظرية ديماجوجية، ولذا يمكن القول بأن هذه النظرية التى أرساها الإمام الراحل- الخمينى - على أساس القواعد الفقهية الإسلامية الثابتة ثم وضعها فى حيز التنفيذ والتحقيق بعد الثورة لا زالت تشكل الأساس الشرعى والقانونى لنظام الجمهورية الإسلامية فى إيران.

منذ فترة كتب محمد تقى فاضل ميبدى مقالاً حول فكر آية الله مصباح يزدى قال فيه: " لو أن غرض السيد مصباح هو أن "الولاية" على شئون المسلمين لها جذور سماوية - إلهية فإنه يجب القول بأن مثل هذا الرأى لا يتطابق مع الأسس والثوابت الدينية. ذلك أن إمامين كبيرين من أئمة الشيعة الاثنى عشر واللذين حظيا بالحكم وهما الإمام على والإمام الحسن بن على، كلاهما كان يستند إلى إثبات حقه من خلال الاستناد إلى مبايعة الناس له.

إن الشخص الذى لا يهتم برأى الشعب ولا يعلن قبوله للجمهورية الإسلامية لا يجب أن يسند الأمر إليه.

وفى رسالة كان قد بعث بها إلى مؤيديه، يقول آية الله مصباح يزدى: "فى هذا الصدد يكون رأى الشعب - الأمة - هو الحاكم ولا يجوز لأحد أن يتخلف عن حكم الأمة ورأيها بأى شكل من الأشكال". هنا يجدر السؤال التالى: أى نتيجة يريد أن يصل إليها مصباح يزدى من كلامه هذا ؟، هل يعنى بذلك أن هناك فرقاً بين حرمة التخلف عن حكم الأمة وبين حرمة الحكم الشرعى وأن كلاهما غير الآخر ومختلف عنه؟

إن ما حدث فى انتخابات ١٥ ديسمبر ٢٠٠٦ هو أن الشعب عندما صوت لصالح آية الله مصباح يزدى ذلك المنظر المؤيد والحامى للولاية المطلقة للفقيه إنما كان يجدد البيعة والتصويت للإمام الراحل ويجدد كلامه ويعلن دعمه وتأييده المطلق لولاية الفقيه من جديد.

١٠- الناخبون أول ضحايا الانتخابات

■ روز (اليوم) ٢٠٠٦/١٢/٢٣

عقب انتهاء انتخابات ١٥ ديسمبر ٢٠٠٦، طالعتنا ثلاث شخصيات سياسية بتصريحات مهمة تكشف إلى حد بعيد رؤية القوى السياسية التى تنتمى إليها هذه الشخصيات لنتائج الانتخابات. فقد صرح السيد محمد خاتمى رئيس الجمهورية السابق رئيس مجمع روحانيون مبارز (مجمع رجال الدين المناضلين) قائلاً:

"إن مشاركة الشعب فى صياغة مصيره فى انتخابات ١٥ ديسمبر له أبعاد مختلفة، من الجائز أن تكون قد حدثت بعض التجاوزات، ولكن لا يمكن تجنبها بسبب النظام الانتخابى الحالى، مع هذا من الظلم تعكير فرحة مشاركة ٢٨ مليون مواطن فى الانتخابات لحدوث تجاوزات فى العملية الانتخابية". أما على

أكبر هاشمي رفسنجاني رئيس الجمهورية الأسبق رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام فقد صرح قائلا: "رجوت من الله تعالى أن أستطيع فيما تبقى لى من عمر أن أقدم خدمات قيمة لهذه الثورة الإسلامية التى لا نظير لها ولإيران وشعبها العظيم إلى جوار مرشد الثورة المعظم والاستناد إلى تأييد الشعب الإيرانى العظيم، وبخاصة من خلال مجلس الخبراء للتأكد من أداء المسئوليات العامة الحساسة لهذه الهيئة المقدسة".

فيما طالعنا رئيس حزب اعتماد ملى (الثقة الوطنية) مهدى كروبى بقوله: "لا نستطيع أن نفعل شيئاً سوى كتابة رسائل الاعتراض على التجاوزات التى حدثت فى الانتخابات".

هذه المواقف الثلاث التى أشرنا إليها والتى صدرت عن ثلاث من الشخصيات السياسية الكبرى بإيران فى الأيام التالية على إجراء الانتخابات الأخيرة يمكن أن تكون معياراً لتقييم الفائزين من حركة الإصلاحيين فى الظروف الحالية.

لقد عرضت مسرحية الانتخابات فى إيران مشهداً جديداً من تاريخها. وفى هذه المسرحية غير المتوازنة تم تقييم إمكانية إجراء إصلاحات فى النظام السياسى الحالى أكثر من ذى قبل. فعلى الرغم من أن الجميع فى هذه الانتخابات الأخيرة كانوا إما مشجعين للاشتراك فى الانتخابات أو معارضين اختاروا السكوت لكن مع جميع عمليات الشد والجذب التى شهدناها فإن النسبة المئوية للإشتراك فى الانتخابات هى التى صنعت التحدى والإنجاز.

بعيداً عن وجهات النظر التى تحلل الانتخابات الأخيرة من خلال الأصوات الانتخابية وليس من خلال سياسات الحكومة الحالية. ينبغى أن تفسر الانتخابات الأخيرة على أنها اختبار ثان للإصلاحيين.

فى الانتخابات الأخيرة استفاد الشعب الإيرانى من حقه فى المشاركة وصوت لصالح الإصلاحيين وبعد مرحلة من الجمود تقدم الشعب خطوة للأمام حتى يرى هل الإصلاحيون قد اعتبروا من الماضى أم لا؟

هل هم هذه المرة قادرين على الدفاع عن حقوق موكليهم الذين انتخبوهم وألا يقعوا فى إسر مصالحهم الخاصة. وألا يضحون بحقوق مواطنيهم تحت ضغوط حكومة أحادية التوجه أم لا؟

على أساس تفسير أولئك الأفراد الذين دائماً ما يقحمون أنفسهم فى ميدان الصراع السياسى ليدفعوا الناس للذهاب إلى صناديق الاقتراع، لازالت مسرحيتهم لم تنتهى حتى الآن.

لكن السؤال الأساسى الذى يحظى بأهمية قصوى حالياً كيف يتم العبور من هذه المرحلة الحالية؟

إذا لم يستطع الإصلاحيون فى هذه الظروف الدفاع عن حقوق من انتخبوهم فكيف يريدون خلق الرغبة لديهم فى المشاركة فى المرحلة التالية؟

الموضوع فى منتهى البساطة والوضوح هو أنه فى الانتخابات الأخيرة كان واضح سلفاً أنه ستحدث تجاوزات كثيرة ومؤثرة. ومثلما قال كروبى عندما لا يعترف شخص ما برأى الشعب فإن التلاعب فى أصوات الناخبين أمر سهل لديه.

على هذا النحو تكون القضية، ما البرنامج الذى لدى الإصلاحيين لمواجهة مثل هذا اليوم المتوقع؟ هل سيتوقف رد فعلهم على رفع مستوى المشاركة الجماهيرية فى الانتخابات فحسب والتى بدءوا هم بخيانة ناخبيهم والتخلى عنهم فيها ومن قبل ناخبيهم التخلى عن أنفسهم.

لو كان الإصلاحيون يسعون إلى الانتصار والتواجد فى السلطة ومواصلة الإصلاحات عن طريق المشاركة فى الانتخابات، فأول خطوة عليهم أن يتخذوها لمواصلة الإصلاحات هى الدفاع عن ناخبيهم.

فهل اتخذوا خطوة عملية فى ذلك السبيل؟ بالتأكيد لن تحقق كتابة الرسائل وإجراء الحوارات واللقاءات رأى الشعب وتدافع عن إرادته فهذا النوع من النشاطات يقتصر دورها على شغل وسائل الإعلام لعدة أيام فحسب.

إذا كنتم أيها الإصلاحيون على علم بالتزوير والتلاعب بأصوات الناخبين فلماذا جاريتم هذا الأمر؟ وإذا كان الأمر غير ذلك ينبغى عليكم البحث عن سبب انحسار ثقة الناس فيكم.

لكن المواقف المتخذة توضح أن هذه المرة مثل سابقتها وأن أول الضحايا سيكون الناخبون أنفسهم، ولو مررنا على تصريح الرئيس السابق يتضح هذا الأمر حيث قال: من الظلم تعكير فرحة مشاركة ٢٨ مليون مواطن فى الانتخابات لحدوث تجاوزات فى العملية الانتخابية.

إن العجلة تدور على نفس المنوال الذى دارت عليه كثيراً من قبل، ولعبة المصالح تعود من جديد حتى تأخذ ضحايا آخرين، إذا كان عمل الإصلاحيين فى إقناع الرأى العام بالمشاركة فى الانتخابات الأخيرة صعباً، فعليهم أن يتأكدوا من أن عملهم سيكون أصعب فى المرحلة التالية لو انتهجوا نفس الأسلوب الحالى، حتى لو نسبوا جميع المساوئ والإخفاقات للآخرين.

فصل السلطات فى المجالس المحلية

■ مردم سالارى (الديمقراطية) ٢٠٠٦/١٢/١٧

بعد أن انتهت إيران من انتخابات المجالس المحلية، التى أجريت بالتزامن مع انتخابات مجلس الخبراء والانتخابات التكميلية لمجلس الشورى فى ١٥ ديسمبر ٢٠٠٦، وانتهت الضجة التى أثيرت حولها وحول نتائجها وبعد أن يبدأ الأعضاء الجدد من ممارسة أعمالهم عاد السؤال المهم وهو: كيف سيكون أداء تلك المجالس؟، وهل كان أدائها فى السابق مناسباً؟

فى الواقع يمكن القول أن إجمالى الأعمال المنجزة فى هذه المجالس لا يعكس مذكرة عمل إيجابية فالمجالس بدلاً من أن تحسم شئون الشعب تحولت إلى ساحة صراعات سياسية، ومن ثم فإننا نحاول هنا البحث عن مشروع لإعادة هيكلة أداء المجالس المحلية.

بدلاً من الحديث عن الفصل بين السلطات، ينتشر الحديث عن نوع من التوحد الذى يعنى، تمركز السلطات الثلاث فى هيئة حكومية موحدة، يحكمها عدة أشخاص لصالح أهداف حزبية معينة.

ولهذا فإن الحيلولة دون تجميع أركان السلطة فى يد مجلس واحد، بمثابة خطوة احترازية ضد نشوب ثورة، فالسلطة المطلقة تكون مفسدة مطلقة، كما أنها تثير السخط بين من تطبق عليهم السلطة. وهو ما أشار إليه "مونتسكيو" عندما قال: "يجب احتواء السلطة بسلطة أخرى فيما يمكن اعتباره الفصل بين السلطات".

لذلك يجب تقسيم المنتخبين داخل المجالس المحلية إلى ثلاثة لجان على النحو التالى "لجنة تشريعية ولجنة تنفيذية وأخرى قضائية"، لأنه إذا تم جمع السلطة التشريعية والتنفيذية فى شخص واحد أو هيئة واحدة، فلن يكون هناك سبيل من ممارسة الحرية، وفى ذات الوقت إذا لم يتم فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية والتشريعية، لن تتحقق أيضاً الحرية المطلوبة، لأن القاضى سيكون فى تلك الحالة هو المشرع وسيسلك منحى قمعى ضد المواطنين.

لذلك فإن تقسيم أعضاء المجالس المحلية إلى ثلاث لجان، يمكن أن يطيح بأى شكل من أشكال استغلال السلطة، أو بعبارة أدق، لن تكون هناك قدرة على إشاعة أجواء مشحونة، وستباشر المجالس المحلية أعمالها بالشكل اللائق، لأن هذا النظام النيابى يتيح لكل سلطة العمل باستقلالية مع مراقبة أداء السلطات الأخرى. ولإثبات هذه النظرية يمكننا الرجوع إلى قانون المجالس المحلية حيث ورد فى المادة (٨٠): "فى حالة تعارض قرارات المجالس المحلية مع المهام والسلطات المخولة إليها، يبدى المسئولون التنفيذيون ذووا الصلة بهذه المسألة، اعتراضهم بشكل علنى أمام المجلس المحلى ويطالبون بإعادة النظر و... فى حالة عدم عدول المجلس المحلى عن رأيه السابق إزاء القرار موضع الخلاف، يتم إرجاع القضية إلى هيئة فض الالتزامات و... يكون رأى هذه اللجنة نهائى وواجب التنفيذ".

كما ورد فى المادة (٨١): "كلما اتخذ المجلس المحلى قرارات متعارضة مع المهام المقررة أو المصالح العامة للدولة، يتم إرجاع القضية إلى هيئة فض الالتزامات بناء على طلب من المحافظ حيث تقوم تلك الهيئة بحل القضية اعتماداً على التقارير والشكاوى المقدمة".

ويبدو من خلال المادتين، مدى الهيمنة الرقابية على أداء المجالس المحلية، أما فى حالة تطبيق الفصل بين السلطات داخل تلك المجالس، سيتم الحد من نشوب مثل تلك الخلافات.

فى هذا النظام، يتم تقسيم مدة الأربعة أعوام، من قيادة المجالس المحلية إلى ثلاثة مراحل، يتم خلالها تولى النواب واحدة من السلطات الثلاث بالتناوب خلال كل مرحلة. ومن ثم تحقيق توازن فى مهام الأعضاء. على هذا النحو يكون أفضل عدد للأعضاء المتواجدين فى المجلس إما ٣ أو ٩ أو ١٥ أو ٢١ حتى لا يحدث تدخل فى القرارات بسبب تساوى عدد الأصوات، حيث تقوم اللجنة التشريعية بالمجلس المحلى، بالبت فى اللوائح والقرارات الداخلية، بينما تقوم اللجنة التنفيذية بتنفيذ هذه اللوائح، فى حين تتأكد اللجنة القضائية بدورها من مدى تنفيذ هذه اللوائح وقيام اللجنة التنفيذية بدورها من عدمه.

وفى النهاية نود الإشارة إلى نظام الانتخابات المحلية، وعدم قدرته على تحقيق الديمقراطية، وذلك ليس من منطلق صلاحية أو عدم صلاحية الأفراد، فإذا كانت الديمقراطية تعنى حكم الأغلبية للأقلية فلابد من منح الأقلية فرصة تحقيق أغلبية من خلال منافسات قانونية.

مجلس صيانة الدستور وضرورة تجنب السياسات المزدوجة

■ جمهوری اسلامی (الجمهورية الإسلامية) ٢٠٠٧/١/٢

اعتبر مجلس صيانة الدستور أن مجلس الشورى الإسلامى اتخذ قرارين متعارضين مع الدستور وبناءً عليه فقد رفض هذين القرارين طبقاً للدستور.

كان أحد هذين القرارين خاص برفع مستوى التعليم للمتقدمين للترشيح فى مجلس الشورى الإسلامى من المستوى فوق المتوسط إلى المستوى العالى، فى حين كان القرار الآخر يقضى بإلزام الحكومة، إعادة ساعة العمل بالبنوك إلى ما كانت عليه فى السابق.

وبشأن نسبة التعليم والشهادة الدراسية لدى المتقدمين لتمثيل مجلس الشورى الإسلامى، كانت التوقعات أيضاً تشير إلى رفض مجلس صيانة الدستور لهذا القرار. فوجهة نظر مجلس صيانة الدستور فى هذا الشأن متطابقة تماماً مع الموازين والمصالح المجتمعية، طبقاً لثلاثة أسباب واقعية.

أولاً: الدستور يلزم المتقدمين للترشيح فى مجلس الشورى الإسلامى أن تكون لديهم القدرة على القراءة والكتابة. بدون شك يوجد تفاوت كبير بين من لديهم القدرة على القراءة والكتابة منذ عشرين عام، وبين من حصلوا مؤخراً على مستوى تعليمى مرتفع. وقد شملت تلك الفترة أيضاً نسبة بسيطة جداً من الدبلومات، لكن حالياً ونظراً لوسائل الاتصال المتقدمة، لم يعد من شك حيال التعليم المتوسط أو اعتباره تعليم قاصر على القراءة والكتابة، لذلك اهتم المشروع بتحديد القراءة والكتابة بوصفها شرط إلزامى على كل المتقدمين لانتخابات مجلس الشورى الإسلامى.

ثانياً: بالرغم من أن النهوض بهذا المستوى التعليمى يرتقى بقدرة وكفاءة المشرعين، إلا أنه بسبب المضاعفات السلبية الغير متوقعة، لا يمكن تحقيق هذا الهدف، فأحد هذه المضاعفات السلبية يندرج فى إمكانية تفوق عامل التخصص على عامل التعهد، ويدعم هذا التوجه ما حدث خلال الحقبة النيابية فى إيران وهيمنة المفكرين والمتخصصين على شئون الدولة، والخسائر الفادحة التى أصابت مصالح الدولة فى تلك الفترة، ومن ثم يجب أن نتجنب تلك البلايا التى ستكلفنا الكثير.

ثالثاً: رفع المستوى التعليمى سيقلل بالتأكيد من نسبة مشاركة أشخاص لديهم قدرات فكرية واجتماعية مطلوبة، وهو أمر لا يصب فى اتجاه مصلحة الدولة بأى حال من الأحوال وسيحرم المجلس التشريعى من مشاركة قطاع كبير من القوى الفاعلة. لذلك فإن إعلان رؤية مجلس صيانة الدستور بشأن قرار مجلس الشورى الإسلامى يعد متطابقاً تماماً والمعايير والأسس الواقعية، بالإضافة إلى ذلك فإن استثناء تلك المجموعة النيابية بالمجلس والتى تفتقد للشهادة التى يطالب بها هذا القرار، يعكس نوعاً من التفرقة ويحرم نظرائهم ممن لديهم خبرات وكفاءات من المشاركة فى التشريع وتمثيل الشعب فى السلطة التشريعية.

أما فيما يتعلق بالقرار الثانى وهو رفض مجلس صيانة الدستور عودة ساعة العمل بالبنوك كما كانت فى السابق، فقد استدل مجلس صيانة الدستور خلال رفضه لهذا القرار، بتدخل السلطة التشريعية فى مهام السلطة التنفيذية ومع الأخذ فى الاعتبار الفصل بين السلطات فى الدستور، فإن هذا القرار يعد مخالفة دستورية.

وبالرغم من ذلك لم يعلن مجلس صيانة الدستور عن تلك الحجة التى من الضرورى الإفصاح عنها أمام ممثلى الشعب، وبناء عليه يجب الإعلان عن الفصل بين السلطات الثلاث وتحديد الضوابط المحددة لكل سلطة حتى لا نشهد دائماً خلافاً بين مجلس صيانة الدستور ومجلس الشورى الإسلامى، ويكون السؤال المطروح فى الغالب، ما هى حدود كل سلطة؟

والجدير بالملاحظة فى هذا الشأن هو موقف مجلس صيانة الدستور المتناقض فقد اتخذ مجلس الشورى الإسلامى قرار ببدء العمل فى المدارس فى جميع أنحاء الجمهورية بعد ٢٠سبتمبر مباشرة وحظى هذا القرار بتأييد مجلس صيانة الدستور، كان ذلك بتاريخ ١٩٩٧/٩/١٨ وكان هذا القرار بهدف الحيلولة دون تنفيذ قرار وزارة التربية والتعليم (فى عهد وزارة السيد حسين مظفر أثناء رئاسة السيد خاتمى للجمهورية) والرامى إلى بدء الدراسة قبل ٢٠ سبتمبر واللافت للنظر أثناء مناقشة هذا القرار فى المجلس. أن بعض النواب المعارضين لبدء الدراسة بعد ٢٠ سبتمبر مباشرة قد استندوا إلى أن هذا القرار، خاص بالسلطة التنفيذية وليس من حق مجلس الشورى الإسلامى البت فى هذه القضية، لكن مجلس صيانة الدستور، لم يهتم بهذا الاعتراض، وأيد فى النهاية هذا القرار. لذلك يعتقد معظم المحللين، أن اعتراض مجلس صيانة الدستور على قرار مجلس الشورى الإسلامى بشأن إعادة توقيت العمل بالبنوك إلى ما كان عليه كان بسبب تدخل السلطة التشريعية فى مهام السلطة التنفيذية، لذلك رفضه مجلس صيانة الدستور مما يثير استفسارات عدة، بشأن العديد من قرارات مجلس الشورى الإسلامى والتى شابها أيضاً تدخل السلطة التشريعية فى مهام السلطة التنفيذية.

تخوف الولايات المتحدة من المحور الشيعى

www. aftab news. Com 26/12/2006

يعتبر تنامى النفوذ الشيعى فى جميع أنحاء المنطقة أهم تحدى يواجه الولايات المتحدة الأمريكية حالياً فى الشرق الأوسط. وقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية حملتها ضد العراق ولن تكتفى بحدود تلك الدولة.

لقد أثبت الشيعة تواجدهم من لبنان حتى الخليج إما من خلال انتخابات سلمية وإما من خلال صدامات دموية.

مقتدى الصدر وجيش المهدى التابع له تزامنا مع اندلاع حرب التقسيم فى العراق، حزب الله وحربه الأخيرة مع إسرائيل، إيران وتحديها على صعيد الملف النووى ومرة أخرى حزب الله يسعى لإسقاط حكومة فؤاد السنيورة. جميعها عناوين تعكس مدى هيمنة الشيعة على أخبار وأحداث عام ٢٠٠٦ .

عندما أطاحت الولايات المتحدة الأمريكية بصدام حسين عام ٢٠٠٣، بدأت الأحزاب ذات الأغلبية الشيعية والتى شهدت أعوام من القمع. بدأت المشاركة السياسية انطلاقاً من العراق الجديد أو بدعم الزعماء الدينيين مثل آية الله على السيستانى بالإضافة إلى القوميين الموالين لها، توافد الشيعة على صناديق الاقتراع وأسسوا أول حكومة شيعية عربية فى العالم تلك الواقعة أثمرت عن مطالبة شيعة المنطقة بحقوقهم ومن ثم التصدى للأنظمة السياسية خاصة فى منطقة الخليج.

تمثل الأقلية الشيعية من ١٠ - ١٥٪ من عدد سكان العالم الإسلامى، لكنها تمثل نصف السكان المسلمين فى الهلال الجغرافى الممتد من لبنان حتى باكستان، وهم حوالى ١٥٠ مليون شخص يمثلون ٩٠٪ من الإيرانيين و٦٥٪ من العراقيين و٤٥٪ من اللبنانيين وجزء كبير من شعوب دول الخليج (الفارسى)، إن صعود الشيعة إلى السلطة عرضهم لمواجهات المقاومة السنية، فهجمات السنة تستهدف مواقع القوات الأمريكية فى العراق، وهو ما يثير مخاوف الشيعة الذين تحالفوا مع البيت الأبيض، وإن كان الشيعة قد حافظوا على استقرارهم فى مواجهة هجمات السنة، إلا أن صبرهم قد نفد.

فلم يكن تقرب البيت الأبيض من السياسيين السنة فى هذا الشأن عديم الفائدة، وفى يناير ٢٠٠٦ بدأت حرب لتقسيم الصفوف عندما فجرت قنبلة قوية أحد الأماكن الشيعية المقدسة فى سامراء. وبالرغم من جهود القادة الدينيين من أجل حفظ الاستقرار إلا أن المليشيات الشيعية شبه العسكرية دائماً ما تهدد بالانتقام، فقد توصلوا إلى نتيجة مفادها أنه من الضرورى عدم التقيد بالمسيرة السياسية أو التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية، وفجأة وجد الجيش الأمريكى نفسه إلى جوار الشيعة يحارب السنة. إلا أنه التزم بسياسته الرامية إلى إيجاد انقسام بين السنة والشيعة ومن ثم فالجيش الأمريكى يتصدى أيضاً للمليشيات الشيعية شبه العسكرية. وقد وضع البيت الأبيض قادة الشيعة تحت ضغط حتى يعملوا على تهدئة أنصارهم لكن دون جدوى، فهم يرون أن السنة منبع العنف ويصرون على نزع سلاحهم من جانب القوات الأمريكية. وقد تصاعد التوتر عندما لاحظ الشيعة سياسة خاطئة من جانب الأمريكيين فى إطار التقرب من السنة فقد قويت شوكة المتمردين بعد عام واحد من انضمامهم للعملية السياسية.

من ناحية أخرى تعكس الحرب الطائفية الدائرة فى العراق رسالة إلى جميع دول المنطقة، وقد حذرت الولايات المتحدة من خطورة انتقال هذه الصدامات خارج الحدود العراقية فى السابق، كما حذر الملك عبد الله بعد سقوط صدام حسين مباشرة من إمكانية ظهور الهلال الشيعى من بيروت حتى طهران. وهو الأمر الذى يشغل تفكير قادة المنطقة خاصة مع صعود الشيعة إلى السلطة ورد فعل السنة ومليشياتهم شبه العسكرية. وتخوف ملك الأردن من الحرب اللبنانية الإسرائيلية العام الماضى كانت انعكاس لهذا الوضع.

لقد حولت حرب "حزب الله اللبناني"، لبنان وإيران إلى أكبر القوى الإقليمية نفوذاً، والشيعة يأملون في تحقيق نصر لاسيما في شوارع العراق والبحرين والمملكة العربية السعودية. فخلال تلك الفترة رأى كل من الأردن والمملكة العربية السعودية ومصر أن دورهم محدود للغاية، حتى القاعدة كانت مراقب لما يحدث من وصول حزب الله إلى قمة هيمنته. ومن ثم كان لقادة السنة والأصوليين رد فعل سريع، حيث وصفوا خطوات حزب الله بأنها حرب شيعية مدعومة إيرانياً. وبالرغم من مظاهرات الشعوب العربية المؤيدة لحزب الله، إلا أن الفرقة تزايدت حدتها أكثر من ذي قبل خاصة في لبنان بعد الحرب الأخيرة.

لقد أثبتت الحرب اللبنانية أن هجوم الولايات المتحدة على العراق فرض نظام جديد على المنطقة وأدخل أنصار الحروب الطائفية ساحة التوازنات السياسية. كما أن دعم الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل خلال تلك الحرب أطاح بحسن النية الذي أظهرته الولايات المتحدة للشيعة في عراق ما بعد صدام.

تعتبر التطورات العراقية واللبنانية جزء من تحدي واشنطن الأكبر لإيران. وقد رأت إيران أنها قوة كبرى يمكنها الصمود لمواصلة برنامجها النووي، فقد أصبحت إيران أكثر اطمئناناً وتشدداً منذ عام ٢٠٠٣، فبات من الواضح هدف الحكومة الإيرانية الرامي إلى قيادة وزعامة العالم الإسلامي اعتماداً على محورية التصدي لإسرائيل. ويريد الرئيس الإيراني في هذا الصدد تكوين تحالف بين إيران والعرب (سنة وشيعة) من أجل الإطاحة بحلفاء الولايات المتحدة التقليديين من المنطقة وفي هذا الإطار توجد علاقة منطقية بين التوتر القائم بشأن الملف النووي الإيراني وتصريحات (أحمدي نجاد) المتشددة ضد إسرائيل. وتستطيع إيران التأثير على الشيعة في جميع أنحاء المنطقة ومن ثم فرض سياساتها النفطية على الآخرين، لهذا السبب يريد زعماء السنة من الولايات المتحدة الأمريكية التصدي للنفوذ الإيراني.

لكن الولايات المتحدة التي أطاحت بصدام وطالبان، أطاحت بأعداء إيران من المنطقة ومنحت إيران الفرصة لتضاعف من مدى تأثيرها في الشرق الأوسط، وفي هذا الصدد ترى الولايات المتحدة أن دعم إيران لشيعة العراق هو العامل الرئيسي وراء عدم الاستقرار في العراق، لكن البيت الأبيض لا يستطيع التصدي لإيران، فقد عكست الحرب الأخيرة بين لبنان وإسرائيل، مدى التأثير الإيراني في المنطقة، والذي ظهر بوضوح مؤخراً من خلال سعي حزب الله للإطاحة بالحكومة اللبنانية. فما تفقده طهران في لبنان تعوضه في العراق، في حين تخفي واشنطن مدى أهمية التباحث مع إيران بشأن العراق، ولازالت إيران تحتفظ بأوراق أخرى.

نظرة على الاستراتيجية الجديدة لزعماء الشيعة العراقيين: الائتلاف من أجل الوطن

محمد نوري ■ ايران ٢٠٠٧/١/١

صار العنف في العراق هو العدو الأول للحياة فكان لزاما أن يتم تقييم أداء الجماعات والقوى المختلفة بمعيار تحملهم وثباتهم في الوقوف أمام شبح العنف. وإذا كانت قضية اليوم وكل يوم بالنسبة لشعب العراق الجريح هي الحفاظ على الحياة أمام عاصفة الموت فإن قضية عالم السياسة أيضا لا يمكن ولا ينبغي إلا أن تنحصر في من يضحي لمكافحة العنف وما هو التيار الذي ينأى بنفسه وفكره عن قافلة العنف وأي من التيارات هو المستفيد من مستنقع العنف والدماء. والحق أننا لا يمكن أن نعثر في سوق السياسة العراقية الحالية على معايير أكثر دقة من هذه الأسئلة لتقييم ادعاءات مدعي الحرية والسلام في العراق.

نفض اليد من كل شئ بدعوى المحافظة على حياة العراق

الظاهرة المحيرة في الوقت الحالي هي أن العراقيين قدموا عشرات الآلاف من الضحايا للحفاظ على النظام الجديد الذي قام بعد التخلص من الديكتاتورية وما زال عدد الضحايا يتزايد كل يوم. ويستأثر الشيعة بالنصيب الأكبر من هذا العدد؛ فطبقا للقرائن والشواهد تجاوز عدد الضحايا من الشيعة في هذه المرحلة الدامية معدل القتلى في عصر ديكتاتورية البعثيين.

الواضح أن الإدراك التاريخي لما مر به العراق في عقود الديكتاتورية الثلاثة جعل زعماء الشيعة العراقيين يضعون أصعب نماذج المقاومة ويتحملون أثقل مسئولية. وهاهو العراق الجديد يطوي مرحلة صعبة اعتمادا على أشرف تياراته السياسية.

في هذه المرحلة يتمثل البرنامج الاستراتيجي للشيعة في العبور بالمجتمع الغارق في العصبيات الطائفية

والعرقية إلى مجتمع متآلف ثابت في مجال التعايش السياسي.

وبنظرة منصفة إلى ثلاث سنوات من العمل السياسي للجماعات الشيعية والزعماء الشيعة في النزاع العراقي الدامي يتضح جليا أنهم ذللوا جميع الصعوبات التي تعترض طريق تحول المجتمع العراقي من نظام الاستبداد إلى النظام الديمقراطي. وكأن هناك اتفاق غير مكتوب يسود مجتمع الشيعة على أنه يجب التضحية بكل شئ بالمال والروح والأبناء حتى يسود السلام والحرية في العراق الضائع. ويمكن تفسير هذا الفكر بمعنى آخر هو أن المجتمع الشيعي يضحي بالروح حتى لا يعود العراق ثانية إلى براثن الديكتاتورية.

ويبدو أن الصورة العامة لتحرك زعماء الشيعة في هذه المرحلة هي عبارة عن رؤية تاريخية تقوم على أنه بالرغم من سقوط النظام الديكتاتوري البعثي إلا أن الهياكل والعلاقات والأفكار التي ولدت هذا النظام الاستبدادي لازالت قائمة وأن القضاء على هذه الهياكل المستعصية تحتاج إلى مجاهدة أكبر من تلك التي حدثت في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. لا شك في أن أي عنصر آخر غير هذه الرؤية السياسية لا يمكن أن يبث روح المقاومة حتى الموت في الجسد السياسي لشيعة العراق ولا يمكن أن يدفع الشيعة العراقيين إلى هذه الدرجة من المرونة والمهادنة في مواجهة تيار القساة والحاقدين والصبر في مواجهة دعاة العنف.

خطة زعماء الشيعة

كانت هذه السطور مدخلا قبل أن نلقي نظرة على المواقف الأخيرة للجبهة السياسية لشيعة العراق وأحدث المشروعات والتدابير التي اتخذها زعماؤهم ومراجعهم المشهوريون. وهذا التأمل مهم من حيث أن الشيعة يقعون في بؤرة التحولات السياسية في العراق وأن أي قرار يتخذه زعماء الشيعة يكون له تبعات مصيرية في مجرى الأحداث. ومحورية الدور الشيعي ليست راجعة فقط إلى أنهم يستحوذون على الأغلبية في البرلمان أو إلى أنهم يسيطرون على الحكومة والجهاز الإداري وإنما ترجع إلى أن الأنظار في هذه المرحلة معلقة بالزعماء السياسيين الشيعة الذين يواجهون خيارات غاية في الصعوبة والأهمية. ومن هذا المنظور نجد حتى المناوئين والمنافسين لهذا التيار في المحافل الغربية والعربية يعترفون بهذا الدور لزعماء الشيعة في تحقيق الاستقرار في العراق ويقولون إن طريق السياسة المستقبلية لهذا البلد يمر من إرادة وقرارات زعماء الشيعة.

من هنا فإنه بعد مرور حوالي ثلاث سنوات على احتلال زعماء الشيعة مواقعهم في متن السياسة والدبلوماسية في بغداد نجد أصدقاءهم ينظرون إليهم بعين الاستحسان والإعجاب بينما ينظر لهم مناوئوهم بعين الحقد والحسد. ويرى معظم المراقبين السياسيين في العراق أن التيار الشيعي قد ظهر في الميدان العراقي العصيب والملتهب بأقل قدر من الأخطاء وأن الأحزاب الشيعية كانت نموذجا للاعتدال والعقلانية مقارنة بالجماعات الأخرى التي تتأرجح تأرجحا شديدا بين معاداة الغرب وموالاته. فمع مراعاتهم لخطوط فكرهم السياسي أقاموا علاقات تقوم على المحافظة على المصالح القومية العراقية مع التيارات الداخلية والدولية. كان منافسو الشيعة يأملون في تقلص قدرتهم في عاصفة العنف والتصادم مع المنافسين في الداخل والخارج وكانوا يزعمون أن الجبهة الشيعية تتحلل من الداخل. ولكن مؤسسة الزعامة الشيعية سارت على الطريق الذي رسمه المراجع الدينيون وكان من أسس هذا الفكر أن يكون رأي الشعب ومطالبه هي محور الأمور منذ بداية تأسيس الحكومة الجديدة وأعلنوا انتهاج منهج المروءة مع الأصدقاء والمداراة مع الأعداء. وكان الهدف من هذه التكتيكات والاستراتيجيات هو تحقيق التفوق المطلق لأحزاب الشيعة في ميدان المنافسة وإحباط سلاح التفرقة واكتساب ثقة المواطنين والنخبة في الداخل والخارج بدرجة غير مسبوقة.

الخطة الاستراتيجية لعبور الأزمة

الآن وفي فصل آخر تواجه الجبهة السياسية الشيعية ظروفا جديدة وخيارات مهمة، وفي مواجهة هذه الخيارات تم اعتماد استراتيجية جديدة في اجتماع النجف. وقد تم عرض ومناقشة سبل الحل لقائمة المشكلات الداخلية التي تواجه تحالف الشيعة والتهديدات الداخلية للسلطة العراقية فيما يمكن اعتباره "مانيفست" الشيعة لعبور الظروف الحالية المعقدة.

ما يمكن استنتاجه من هذا الاجتماع أن الجبهة السياسية للشيعة في السنة الثالثة لتجربتها في الحكومة محاطة بحلقة من الضغوط والمنافسة والعداوات من جانب العناصر الداخلية والخارجية وأن الوضع السياسي للتيار الشيعي هو وضع استثنائي لا يقارن بكافة مراحل تاريخ العراق.

ربما يمكن صياغة خصائص هذه الظروف العصيبة على النحو التالي: تعرض الهيكل الاجتماعي والأفراد المدنيين من الشيعة لأقصى وأعنف حملات شبكة العنف، كما أن الهيكل النضالي والميليشياتي للشيعة الذي يتمثل في قالبين هما جيش المهدي بزعامة مقتدى الصدر والشرطة، هذا الهيكل يتعرض هو الآخر للهجوم من جانب القوات الأمريكية وكذلك من جماعات العنف والإرهاب. وأخيرا وجد التيار السياسي الشيعي المكون من ثلاثة أطياف كبرى هي حزب الدعوة والمجلس الأعلى وجماعة الصدريين والمتحالفين معا في ائتلاف قوي،

وجد نفسه مرهونا بمسئوليتين كبيرتين هما المحافظة على الوحدة الواهية للحكومة المركزية في بغداد والمحافظة على انسجام الأحزاب الشيعية في الجنوب من جهة ومنافسة المناوئين الأشداء داخليا وإقليميا من جهة أخرى. وقد أدت هذه الظروف إلى قيام زعماء الشيعة وعلى رأسهم المرجع ذو النفوذ الكبير آية الله السيستاني بدعوة الهيكل السياسي لهذا الائتلاف إلى اجتماع عاجل في النجف.

أصغى النشطاء السياسيون الشيعة إلى توصيات زعمائهم في الوقت الذي كانت المناطق والأحياء الشيعية تتعرض لموجة جديدة من العنف والإبادة المأساوية. كان الزعماء السياسيون الشيعة يعرفون مسبقا أن شبكة العنف قد حصلت على مساعدات جديدة من جانب مناوئي الشيعة الإقليميين وبعض الدول العربية وأن ائتلافا قد تشكل لإسقاط حكومة الشيعة وهو ائتلاف يضم في جانب منه الحكومات العربية المحافظة والمتعصبة وفي جانبه الآخر بعض الأطراف ممن يطلق عليهم أصدقاء بغداد الغربيين. وهذا الائتلاف المشئوم هو الذي سمح بأساليب جديدة للإبادة والخطف في المناطق الشيعية وفي الوقت نفسه دعت حلقة الحلفاء غير الشيعيين الحكومة إلى فتح جبهة للمعارضة.

مجموع هذه الأحداث حمل رسالة واحدة إلى زعماء الشيعة السياسيين مؤداها أن موقف الشيعة المتفوق ونجاحهم في عبور تجربة العنف في الشوارع والمناوئة السياسية العنيفة هي أمر لا يمكن للمنافسين في الداخل والخارج تحمله. وعلى أية حال أسفر اجتماع زعماء الشيعة في النجف عن صدور استراتيجية جديدة لمرحلة جديدة في الحياة السياسية لهذا التيار وأساس هذه الاستراتيجية يقوم على المحافظة على اتباع نهج المداراة والامتناع عن العنف والتخريب والقتل والحرب الطائفية. ويريد زعماء الشيعة السياسيون في هذه الاستراتيجية عودة جماعة مقتدى الصدر إلى الحكومة بهدف المحافظة على الانسجام داخل التحالف الشيعي وتجنب آفة الخلاف المحيطة بهم. وقد أفادت الأنباء المترددة بعد الاجتماع أن هذا الإجراء الذي اتخذه شيوخ الشيعة كان مؤثرا وأن تيار مقتدى الصدر الزعيم الديني المعارض قد وافق على عودة مؤيديه إلى الحكومة العراقية.

ولقطع خيوط مؤامرة قيام انقلاب ضد الحكومة الشيعية القائمة تمسك المجتمعون بالنجف باثنين من آراء مرجعهم صاحب النفوذ آية الله السيستاني في توصيته التي تصل إلى مرتبة الفتوى الشرعية حيث أعلن صراحة أن إضعاف الحكومة في الظروف الحالية هو إضعاف للعراق وكانت الحلقة التالية هي أنه أعلن رفضه للسياسة السابقة التي تدور حول تصنيف السياسيين الشيعة إلى متشددين ومعتدلين. إذا كان الجزء الأول من استراتيجية زعماء الشيعة لحماية حكومة العراق تحبط آمال المعارضة في الإطاحة بأول حكومة شيعية فإن الجزء الثاني منها ولاشك يرأب الصدوع السياسية الجديدة في هيكل الأحزاب الشيعية.

الخليج مستنقع للولايات المتحدة أكبر من العراق

■ انتخاب (الاختيار) ٢٠٠٧/١/٤

أكد روبرت جيتس وزير الدفاع الأمريكى الجديد ضمن تصريحاته التى أدلى بها أثناء زيارته الأخيرة للعراق على أن واشنطن تنوى التواجد لفترة طويلة فى الخليج. وصرح الرئيس الجديد للبنتاجون قائلاً: "نحتاج للتفاهم مع جيران العراق لأننا قررنا البقاء لمدة طويلة فى الخليج".

هذا التصريح الذى أدلى به وزير الدفاع الأمريكى يطرح عدة نقاط جديرة بالتأمل والتحليل. الأولى، أن قوله يمثل أشد الاعترافات صراحة بالنوايا الاستعمارية التوسعية للولايات المتحدة والتى كانت الدافع الحقيقى وراء الهجوم على العراق، وقد خرجت على لسان مسئول أمريكى رفيع المستوى.

إذا كانت شعوب المنطقة تعتقد أن الادعاءات الأمريكية حول أسباب الهجوم على أفغانستان والعراق أسباب مرفوضة واهية، كما تعتبر أن تبريرات الأمريكيين لهذا العدوان القائمة على فكرة تصدير الديمقراطية ونشر حقوق الإنسان فى هذه الدول محض كذب وإدعاء، فالآن لم تترك تصريحات وزير الدفاع الأمريكى أى شك فى أن الهدف الأساسى لدى واشنطن منذ البداية كان السعى إلى السيطرة على المناطق الاستراتيجية ومصادر الثروة بالمنطقة وفى هذا الإطار لم يكن نظام طالبان وصدام أكثر من ذرائع لتنفيذ الاستراتيجية الأمريكية بالمنطقة، لأن هذين النظامين هما فى الأساس صنائع لوكالات التجسس الأمريكية

وحظا بدعم وتأييد الولايات المتحدة، وعندما اعتبرت واشنطن أن مدة صلاحية هذين النظامين قد انتهت، ووجدت أن إسقاطهما لصالح تنفيذ برامجها الاستعمارية، أطاحت بهما.

الحقيقة أن الأمريكيين رغبوا فى التواجد بالمنطقة منذ فترة بعيدة، وظلوا يبحثون عن تحقيق هذا الهدف من خلال ذريعة حتى تهيأت لهم الفرصة من خلال استبداد نظام صدام حسين وطالبان فروجوا دعاياتهم وهيأوا المجال للهجوم على المنطقة.

فى هذه الأثناء كان الشعور بخطر نمو الصحوة الإسلامية محفزا للإسراع، حيث شعر الأمريكيون أن منطقة الشرق الأوسط بخاصة الخليج قد أصبح قاعدة تقليدية لحركات الصحوة الإسلامية على مدار سنوات طويلة، كما أصبح مصدر للأفكار الاستقلالية المناهضة للولايات المتحدة، وأن هذه الأمواج تشتد يوماً بعد يوم، وأن ركائز النظم الحاكمة التابعة للولايات المتحدة فى المنطقة قد اهتزت لذلك وصل صناع القرار الأمريكيون إلى هذا التقسيم القاضى بأن التواجد العسكرى المباشر فى المنطقة بالإضافة إلى أنه سيخلق دعماً ومساندة للنظم الموالية للولايات المتحدة بالمنطقة سيتمكن فى نفس الوقت من إيقاف اتساع مدى الأفكار المعادية للولايات المتحدة.

فى مثل هذه الملابسات تم طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير وفكرة إقامة ديمقراطيات على النسق الغربى فى دول المنطقة وذلك لنفس هدف مواجهة أفكار الصحوة الإسلامية. وبالطبع واجه هذا المشروع هزيمة ساحقة وأضيف إلى صحيفة فضائح حكومة بوش كفضيحة سياسية إلى جوار الفضيحة العسكرية المتمثلة فى الهزيمة بالعراق.

النقطة الثانية فى تصريحات روبرت جيتس التأكيد على مواصلة سياسات واشنطن الإمبريالية رغم الخسارة الفادحة التى منى بها المحافظون الجدد فى انتخابات التجديد النصفى للكونجرس التى جرت فى نوفمبر الماضى. هذا الموقف من وزير الدفاع الأمريكى يؤكد فى نفس الوقت أن اختلاف الرأى بين الجمهوريين والديمقراطيين داخل الولايات المتحدة ما هو إلا لعبة سياسية وأن كلا التيارين متفقان على القضايا الاستراتيجية والتطلع إلى الاستيلاء على الدول الأخرى، وأنه لا يوجد أدنى اختلاف بين وجهات النظر الكلية لديهما.

تبين تصريحات وزير الدفاع الأمريكى البرامج والخطط طويلة الأمد التى لدى الولايات المتحدة بشأن الشرق الأوسط، وهذه النقطة ينبغى أن تكون تحذيرا لشعوب ودول المنطقة حتى لا تغفل عن أخطار الاستعمار، وأن تستعد للمواجهة مع التهديدات الإمبريالية.

إن الاستكبار الأمريكى الذى ذهبت طموحاته فى السيطرة على المنطقة أدراج الرياح بالهزيمة الثقيلة التى واجهها فى العراق، سينشط فى المستقبل بشكل أكبر لإعادة مكانته المهدرة لأن هذا السلوك طبيعة ذاتية فى المستعمرين، وأى توقع لإعادة النظر فى هذه السياسية نوع من السذاجة على الرغم من هذا، النقطة الهامة هنا أن واقع المنطقة يجرى على عكس ما يريده المستعمرون، والتحولات تسير فى الاتجاه المعاكس لمصالح وأهداف الأمريكيين بشكل تام.

إن وزير الدفاع الأمريكى الآن يعانى من سوء الرؤية والتوقع بنفس القدر الذى عانى من بوش فى تقسيماته فى بداية الهجوم على العراق.

وإذا كان العراق قد تحول إلى مستنقع للولايات المتحدة، فإن الأمريكيين ينبغى ألا يكون لديهم أدنى شك فى أنه فى حالة الإصرار على البقاء فى الخليج ستتحول هذه المنطقة فى المستقبل إلى مستنقع أكبر. البيت الأبيض، يبدو أن واضعى البرامج السياسية والمخططين الإستراتيجيين للولايات المتحدة كانوا على درجة كبيرة من الغباء على عكس ما يدعون، ولازالوا حتى الآن عاجزين عن إدراك نقطة بديهية. وهى أن شعوب العالم وبخاصة شعب الشرق الأوسط بما لديه من طبيعة دينية وكراهية للظلم لن يقبل بأى حال من الأحوال تسلط المستكبرين وسيادتهم.

إن تحولات إيران والعراق وأفغانستان ولبنان وحتى مجتمعات الدول الأخرى كافية حتى يتنبه الأمريكيون وجميع المتسلطين الغربيين وأن يرتدعوا عن مواصلة سلوكيات التكبر.

لهذا فالسنوات الآتية ينبغى التوقع فيها هزيمة أكبر للمحتلين فى المنطقة، وإذا كان المحتلون الأمريكيون يسعون اليوم وراء طريق للفرار من مستنقع العراق وأفغانستان، فلا شك أنهم فى المستقبل سيعانون من نفس المشكلة أيضاً للفرار من الخليج، وفى حالة الإصرار على فر ض تواجدهم التهديدى فى المنطقة فلن يبقى أمامهم طرق للفرار منها.

تحليل لآفاق العلاقات الإيرانية - الأفغانية

■ حمزة على إسماعيل زاده ■ رسالت (الرسالة) ٢٠٠٦/١٢/١٦

تحظى العلاقات الإيرانية - الأفغانية بأهمية خاصة لدى الدولتين خصوصاً مع استمرار الحرب الأمريكية فى أفغانستان لسنوات عديدة وتواجد القوى العظمى والإقليمية وتدخلها فى المنطقة، ومع التواجد الفعال للولايات المتحدة فى أفغانستان والمنطقة، ومجاورة هذه الدولة لإيران. كل هذه العوامل جعلت أفغانستان محط اهتمام دوائر صنع القرار فى إيران.

أولاً: إيران - أفغانستان بعد ١١ سبتمبر

١-إيران ومباحثات بون

فى نوفمبر ٢٠٠١ شكلت قوة جبهة التحالف الفرع العسكرى لحكومة المجاهدين الإسلامية. وبعد خمس سنوات دخلت كابول. ومع سقوط طالبان وظهور المجاهدين فى كابول عقد مجلس الأمن اجتماع وصوت بأغلبية الآراء على إيفاد الأخضر الإبراهيمى إلى أفغانستان لدعم وتشكيل الحكومة الانتقالية. تحت رعاية الأمم المتحدة. وإرسال قوة لحفظ السلام والتأكيد على إقامة مؤتمر الجماعات الأفغانية. ولذا تم عقد مؤتمر بون فى ٢٧ نوفمبر ٢٠٠١ لتشكيل الحكومة الأفغانية الانتقالية.

وطبقاً للجزء الأول من اتفاق بون. فقد تأسست مؤسسة الزعامة المؤقتة بتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠٠١، ومسئوليتها كانت فى إدارة اللوى جركه لمدة ستة أشهر. وهذه الإدارة استطاعت خلال عامين فى تهيئة المجال لإيجاد حكومة كاملة منتخبة من الشعب.

وبعد سقوط طالبان أيدت إيران المباحثات بين الجماعات الأفغانية. ودعمت إيران اتفاقات بون وبعدها انتقال السلطة فى يناير ٢٠٠٢ .

وقد أكد ذلك السيد (كمال خرازى) وزير الخارجية الإيرانى السابق فى كلمة أمام مؤتمر القمة الإسلامى "إن الحكومة الانتقالية المنتخبة من أجل تحقيق أهدافها وخاصة فى مجال الوفاق والمصالحة القومية والقضاء على الفقر والتنمية ومكافحة تهريب المخدرات فهى بحاجة إلى مساعدة من المجتمع الدولى".

٢-سياسة إيران تجاه حكومة حامد كرزاى

بعد توقيع اتفاق بون ٢٠٠١، واجهت أفغانستان ثلاثة تحديات رئيسية، وقد عملت منظمة الأمم المتحدة والمجتمع الدولى فى توافق لا نظير له من أجل التعاون مع الأمة الأفغانية لمواجهة هذه التحديات، وأولى هذه التحديات أن تشكل حكومة مركزية مستقرة وتحظى بدعم من المجتمع الدولى. والثانى هو السعى من أجل تأمين النظام والأمن فى أفغانستان ومواجهة الجماعات المسلحة المعادية للحكومة وعلى رأسها طالبان والقاعدة والثالث هو إعادة اعمار أفغانستان والتى دمرتها الحرب تدميراً كاملاً.

فقد تعهد المجتمع الدولى بأمر إعادة اعمار البلاد. ووضعوا مساعدات كثيرة تحت سلطة الحكومة والمنظمات الأجنبية ذات الصلة. بعد انتخاب حامد كرزاى كأول رئيس للجمهورية فى عام ٢٠٠٥ .

وبالنظر للتعاون الطيب والصادق من إيران فى تنفيذ تعهداتها فى شأن أفغانستان، فقد استمرت العلاقات الطيبة بين البلدين. وخلال السنوات الماضية، وخاصة بعد التحولات التى حدثت فى أفغانستان لعبت إيران دوراً رئيسياً بناء فى استقرار الأمن وكذلك فى تنمية هذه الدولة. وفى كل الاجتماعات المختلفة فى الأطر المختلفة الأمنية والسياسية أو فيما يخص مجال الاعمار فقد اتخذت إيران قرارات تهدف إلى إتمام عملها البناء فى الشأن الأفغانى.

ولإعلان حسن النوايا والسلام المتبادل. قام حامد كرزاى على رأس وفد رفيع المستوى سياسى واقتصادى بزيارة الجمهورية الإسلامية وخلال هذه الزيارة التقى الرئيس الأفغانى مع المرشد الأعلى للجمهورية السيد على خامنئى وأحمدى نجاد رئيس الجمهورية ومسئولين إيرانيين آخرين واعتبر آية الله خامنئى فى لقائه مع حامد كرزاى أن توسع العلاقات بين البلدين يؤمن مصالح الطرفين القومية والمشتركة بينهما.

وخلال لقائه مع السيد أحمدى نجاد رئيس الجمهورية. أكد الزعيمان على ضرورة توسع العلاقات بين البلدين والتوافق فى جميع المجالات وقد عقدت سبع اتفاقيات ومذكرات تفاهم بين البلدين فى مجالات نقل السجناء واسترداد المجرمين ودعم الاستثمارات لإنشاء خط سكك حديد ، هذا بالإضافة إلى التعاون الثقافى والقضائى.

من ناحية أخرى فقد وقع زعماء الدول الثلاث إيران وأفغانستان وطاجيكستان بعد إتمام مباحثاتهما الثنائية فى مدينة دوشنبه على اتفاقية تعاون بالإضافة إلى ثلاث مذكرات تفاهم فى مجالات الرقابة على المخدرات ومكافحة الإرهاب والتعاون الاقتصادى الثلاثى، وقد أكد أحمدى نجاد فى بيان "أن الاستقرار والتنمية فى طاجيكستان وأفغانستان سيكون باعث للاستقرار فى إيران ودول المنطقة". وأضاف أن الدول الثلاث قد اتفقت على تأسيس تليفزيون مشترك باللغة الفارسية ويجب القول أنه إذا كانت العلاقات بين إيران

وأفغانستان تاريخية وقديمة فقد تزايدت العلاقات بينهما فى السنوات الأخيرة بشكل كبير.

٣-إيران وإعادة إعمار أفغانستان

قدمت إيران من أجل إعادة إعمار أفغانستان ٥٦٠ مليون دولار خلال مؤتمر طوكيو ثم قدمت مرة أخرى ٦٠ مليون دولار، وكانت إيران هى الدولة التى بدأت العمل فى إعادة الاعمار من خلال إنشاء طريق دوجارون وإنشاء خط لنقل الكهرباء إلى هزت، وإنشاء كوبرى البرشيم على نهر بريان المشترك.

وقدمت إيران اعتماداً بـ ٢٠ مليون دولار لتنفيذ مشاريع الرى فى أفغانستان وتدرس الآن وزارة الطرق الإيرانية إنشاء طريق من دوجارون مع الحدود الإيرانية إلى مدينة هزت غرب أفغانستان.

وكانت إيران من الدول المشاركة فى مؤتمر طوكيو لإعادة إعمار أفغانستان وأعلن وزير خارجيتها فى المؤتمر عن استعداد بلاده لدفع مبلغ ٥٠ مليون دولار مساعدات لإعادة إعمار أفغانستان، و١٠ مليون أخرى فى صورة تسهيلات بنكية للحكومة الأفغانية، بالإضافة إلى إعلانه تخفيض نفقات الشحن والترانزيت والجمارك إلى ٥٠٪ للحكومة الأفغانية.

وبشكل مجمل وطبقاً لحديث وزير الخارجية الإيرانى فى مؤتمر بون، فقد قال "أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد الإطاحة بنظام طالبان مع المشاركة الفعالة فى مؤتمرات منظمة الأمم المتحدة فى جنيف وبون فهى تطالب بتشجيع الجماعات الأفغانية. للتعاون والتوحد من أجل أداء دورها القومى وتدعيم علاقاتها مع الحكومة المركزية، علاوة على دعوة المجتمع الدولى لإرسال مساعداته الإنسانية للمناطق المختلفة".

٤-التعاون الإيرانى - الأفغانى فى مسألة اللاجئين

بعد سقوط طالبان بدأت اللجان التابعة للأمم المتحدة فى شئون اللاجئين فى إعادة اللاجئين الأفغان من إيران إلى أفغانستان. وطبقاً للإحصاءات الرسمية كان يعيش فى إيران (٢٣٤٩٠٦٨) أفغانى، وقد وقعت اتفاقية ثلاثية بين حكومة إيران وحكومة أفغانستان واللجنة العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة فى مارس ٢٠٠٢، وتعهدت جميع الأطراف بإيجاد الطمأنينة للاجئين للعودة تطوعياً، ومنذ بداية البرنامج عاد طوعاً أكثر من مليون لاجئ.

ثانياً: رؤية للعلاقات الإيرانية - الأفغانية

يمنح الواقع التاريخى والجيوبولتيكى العلاقات بين إيران وأفغانستان ثباتاً واستقراراً لا يمكن تغييره، ومن هنا فإن إيران تحظى بمكانة ممتازة من بين الدول التى تجاور أفغانستان.

كذلك فإن التشابه والارتباط الثقافى والحضارى وخاصة فى أبعاد اللغة والدين كان له تأثير كبير فى العلاقة بين البلدين، وفى البعد الاقتصادى فإن إيران كان لها دور مؤثر فى إعادة اعمار أفغانستان. علاوة على تخصيص حوالى ٥٦٠ مليون دولار مساعدات مالية خلال خمس سنوات.

وقد واجه الدور القوى لإيران فى ساحة إعادة إعمار أفغانستان تحديات ومحددات. أولها: أن مقولة إعادة إعمار هذه الدولة كانت تابعة للتوجهات السياسية وتعامل القوى العظمى فى أفغانستان ومصالحها وعوامل مثل التواجد الشامل للولايات المتحدة ونفوذها على كابول، ومنافسة باكستان لإيران فى خطوط نقل البترول من آسيا الوسطى عن طريق باكستان وأفغانستان كانت تهدف لتقليل وضع ودور إيران.

وثانيها ضعف وفشل الاقتصاد الإيرانى فى ساحة التقنية المتقدمة والاستثمار الخارجى وقلة النقد وضعف التنظيم والتنسيق والاستعدادات. على الرغم من الرغبة السياسية واختصاص الميزانية.

ومما سبق فإن الدور الإيرانى الناجح فى إعادة اعمار أفغانستان كان منوط بعاملين:-

أولاً: استمرار التعاون مع المجتمع الدولى والذى أشرف على عملية إعادة الاعمار، وشارك فيه القوى العظمى والقوى الإقليمية.

ثانياً: أن يعهد إليها بدور متناسب مع قدراتها على الرغم من قلة الموارد.

جدير بالذكر أن إيران تمتلك نقاط قوة ومزايا بالنسبة لباقى دول المنطقة مثل:-

١- بالنظر للعزلة الجغرافية وضرورة حصول أفغانستان على وسيط لمناطق العالم المختلفة. فإن إيران بموقعها الجيوبولتيكى وتمتعها بإمكانيات ترانزيت، وطرق وسكك حديدية تحقق الاتصال المطلوب لأفغانستان وفى حالة إنشاء خط شوسه وطريق السكة الحديد من أفغانستان إلى خراسان وسيستان وبلوجستان فإن هذه الدولة سترتبط بكل أنحاء العالم.

٢- الإقامة الطويلة لحوالى ٢,٥ مليون لاجئ أفغانى مع التشابه الثقافى واللغة والدين مع الإيرانيين، فإن هؤلاء المهاجرين سيعودون تدريجياً لبلادهم، وهؤلاء سيكونوا نقطة قوة لإيران خاصة أن هؤلاء اللاجئين يمثلون مختلف الطبقات الأفغانية.

وبشكل مجمل فإن مستقبل العلاقات بين إيران وأفغانستان يمكن تأمله فى المجالات الثلاث الاقتصادية والأمنية والثقافية ويمكن القول أن العلاقات بين البلدين تسير للأفضل ونأمل فى تزايد فرص التعاون وخصوصاً فى الساحة الاقتصادية بين البلدين.

أمريكا وأفغانستان والمصالح القومية الإيرانية

■ رسالت (الرسالة) ٢٠٠٦/١٢/٢٣

بعد هجمات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية شنت الولايات المتحدة الأمريكية حملتها على أفغانستان فى ٧ أكتوبر ٢٠٠١ بعد اتهامها تنظيم القاعدة الذى كان متمتعاً بحماية نظام طالبان بتدبير تلك الهجمات الإرهابية. لقد أعطت هذه الحادثة الولايات المتحدة الفرصة التى كانت ترغبها أو تنتظرها من أجل أن تقوم بتنفيذ مشروعها المعروف بالنظام العالمى الجديد حيث عمدت إلى تنفيذ هذا المشروع بحجة مكافحة الإرهاب.

فالولايات المتحدة الأمريكية بهجومها على أفغانستان وبحكم أنها قد صارت متواجدة فى منطقة جيواستراتيجية أصبحت مُطلة على -أو مراقبة لـ- مناطق الأزمات فى الشرق الأوسط، آسيا الوسطى والقوقاز، شبه القارة الهندية والمناطق الغربية للصين وقد صار هذا الوجود الأمريكى سبباً لتهديد مباشر للمصالح القومية للجمهورية الإسلامية الإيرانية.

مما لا شك فيه أن الولايات المتحدة لازالت تسعى من وراء هجومها على أفغانستان نحو تحقيق عدداً من الأهداف الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية من أهم الأهداف الاقتصادية ما يلى:

١- الوصول إلى -والسيطرة على- معظم منابع الطاقة فى منطقة آسيا الوسطى وبحر الخزر.

٢- التواجد القوى فى الأسواق الاستهلاكية فى منطقة غرب آسيا وآسيا الوسطى.

٣- إعادة بناء أفغانستان وتحقيق الازدهار الاقتصادى فيها.

أما الأهداف السياسية التى تسعى إلى تحقيقها من وراء ذلك فإنه يمكن إجمالها فى الأهداف التالية:

أ- توسيع الناتو إلى الشرق وتحقيق تواجد مادى له فى دول آسيا الوسطى ولكن تحت المظلة الأمريكية.

ب- إنشاء قواعد عسكرية فى آسيا الوسطى، باكستان وحتى أفغانستان.

ج- تنفيذ استراتيجية احتواء وتطويق كل من روسيا والصين والحيلولة دون تحول الصين إلى قوة عالمية عظمى.

د- التواجد القريب من منطقة كشمير والسعى نحو ممارسة دوراً أكثر أهمية وتأثيراً فى هذه المنطقة.

هـ- التواجد الجغرافى بالقرب من الحدود الإيرانية والسيطرة على التهديدات التى يمكن ان تشكلها هذه الدولة - إيران- والتقليل من أهميتها كلاعب إقليمى مهم.

الواقع أن الهجوم على أفغانستان قد خلق عدداً من الفرص - كما شكل فى الوقت نفسه عدداً من التهديدات - بالنسبة لمصالح الأمن القومى للجمهورية الإسلامية الإيرانية مع الإدراك بأن "الفرص" التى صارت قائمة أكبر من التهديدات التى تشكلت فى هذا الصدد، ويمكن تصنيف الفرص والتهديدات التى أفرزها الهجوم الأمريكى على أفغانستان إلى فرص سياسية - أمنية وفرص اقتصادية وكذلك تهديدات سياسية - أمنية وتهديدات اقتصادية.

أولا الفرص "السياسية - الأمنية" التى صارت متحققة لمصالح الجمهورية الإسلامية الإيرانية:

١- انتهاء الأزمة التى كانت موجودة فى النطاق "الهيدروبولوتيكى" فى شرق إيران. ذلك أن تشكيل حكومة وطنية فى أفغانستان حتى وإن كانت ناقصة السيادة ومتمتعة بأقل قدر أو مستوى من الأهلية القانونية الدولية، من شأنه أن يؤسس لقواعد ثابتة بخصوص العلاقات بين إيران وبين أفغانستان وهو ما أفرز عدداً من النتائج مثل استفادة إيران من مياه نهر "هيرمند".

٢- السيطرة وتقليل معدلات زراعة المواد المخدرة فى أفغانستان والتى تطرح بوصفها معضلة أمنية لإيران.

٣- عودة عدد غير قليل من المهاجرين واللاجئين الأفغان إلى دولتهم ومن ثم تقليل النفقات التى كانت مترتبة على - أو ناتجة عن- وجودهم فى إيران.

٤- تأمين الحدود الشرقية والشمالية الشرقية لإيران مع تقليل معدلات هجوم وإغارة الإرهابيين التى كانت تلحق بالمناطق الحدودية الشرقية لإيران.

٥- هزيمة طالبان بوصفها المنافس الأيديولوجى الحقيقى لإيران فى المنطقة والذى بمقدوره إضعاف مكانة إيران فى العالم الإسلامي.

٦- التقليل من احتمالات وجود جماعات معارضة مسلحة والتابعة لمجاهدى خلق داخل الأراضى الأفغانية.

٧- تقليل الضغط على شيعة أفغانستان من خلال تشكيل - دولة - حكومة قومية وطنية واسعة السلطات.

٨- تعقيد وتعطيل المصير السياسى لباكستان من خلال عدم اختراقها كاملاً فى أفغانستان وهو ما يمكن

أن يُشكل توازناً فى القوى فى شرق إيران وهو ما يعد فى صميم مصالح إيران.

٩- الضغط على باكستان من أجل إحكام السيطرة على الجماعات الأصولية التى يعارض أغلبها إيران والشيعة بالإضافة إلى ممارسة أغلبها عمليات الترويج للوهابية.

١٠- تقليل نفوذ المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة فى أفغانستان ومن ثم تقليل قدرة الإمارات فى المساومة والتفاوض مع إيران بشأن الجزر الثلاث.

١١- القضاء على تهديد طالبان بشأن إجهاض وإفشال الاستراتيجية الإيرانية الخاصة بالقضاء على النزاعات وحوار الحضارات من جهة وخلق التأثيرات السلبية على العلاقات مع الدول الأخرى من جهة ثانية.

١٢- تقليل الضغوط التى تمارس ضد إيران فيما يخص تأييدها الجماعات والقوى الداخلية فى أفغانستان.

١٣- ظهور نوع جديد من "الإسلامية" بزعامة تنظيم القاعدة على نحو جعل مناخ النظام الدولى أكثر قبولاً للوجود الإيرانى.

١٤- تزايد حصة الطاجيك فى السلطة داخل أفغانستان بما يؤدى إلى استمرار النفوذ الثقافى الإيرانى داخل أفغانستان.

١٥- عودة النخب الأفغانية المقيمة فى إيران والذين باستطاعتهم ممارسة دور "اللوبى الإيرانى" فى النظام السياسى الأفغانى.

١٦- زيادة تعاون إيران وتركيا فى أفغانستان على النحو الذى يهيئ المناخ اللازم لتحسين العلاقات التركية - الإيرانية.

ثانياً: الفرص الاقتصادية التى صارت متحققة للمصالح الإيرانية:

١- زيادة دور وأهمية إيران بوصفها منطقة ترانزيت خاصة بأفغانستان فضلاً عن زيادة معدلات النقل والتنقل بين الدولتين.

٢- زيادة فرص الوجود الاقتصادى الإيرانى فى أفغانستان ودعم الاقتصاد الإيرانى وكذلك تقوية القطاع الخاص الإيرانى من خلال أفغانستان.

ثالثاً: التهديدات السياسية - الأمنية باتجاه مصالح الجمهورية الإسلامية الإيرانية فى أفغانستان:

١- استفادة الولايات المتحدة من أفغانستان بوصفها أداة ضغط أحادية التأثير بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر وهو ما يساعدها فى تعظيم ضغوطها على إيران فى الساحة الدولية.

٢- مما لا شك فيه أن نمط الحكومة التى تتولى الأمر فى أفغانستان يحظى بأهمية بالنسبة لإيران. ومن ثم فإنه فى حالة تشكيل نظام سياسى فيدرالى سنى وقائما على "القومية البلوتشية" - نسبة إلى البلوتش - فإن ذلك من شأنه التأثير على القضايا القومية والمذهبية وبالتالى على الوحدة القومية الإيرانية.

٣- انخفاض معدلات التأييد الروسى والصينى لإيران بسبب تأييدها التعاون مع الولايات المتحدة فى عصر ما بعد الحادى عشر من سبتمبر الأمر الذى من شأنه التأثير على القدرة الدفاعية والتكنولوجية الإيرانية فى المستقبل.

٤- الاستفادة من المادة / ٥ من الميثاق الخاص بحلف الأطلنطى والتى تفيد بأن الهجوم على أى دولة عضو فى الحلف يعد هجوماً على جميع الدول الأعضاء فى حلف الناتو الأمر الذى من شأنه أن يُشكل أداة ضغط هائلة على إيران مع استمرار الوجود الأمريكى وكذلك قوات حلف الناتو فى أفغانستان.

رابعاً: التهديدات الاقتصادية على المصالح الإيرانية فى أفغانستان:

١- الانحراف المقصود للطرق الجيوبوليتيكية الخاصة بأنابيب النفط والغاز، فالوجود الأمريكى وكذلك الشركات متعددة الجنسيات فى أفغانستان يمكن أن تغير من سياسات الطاقة الحالية القائمة فى المنطقة. لأن انتقال الطاقة من آسيا الوسطى وبحر قزوين عن طريق أفغانستان - وليس إيران- إلى الصين، الهند و(الخليج الفارسى) من شأنه أن يقلل بالفعل من الأهمية الجيو- اقتصادية الإيرانية بالنسبة لدول آسيا الوسطى والقوقاز.

٢- منع إيران من المشاركة فى إعمار أفغانستان.

مع الوضع فى الاعتبار النقاط السابق ذكرها يكون بديهياً أو منطقياً أن يعمل جهاز الدبلوماسية ومؤسسات السياسة الخارجية فى الدولة على استحداث الآليات اللازمة لتعظيم الفرص الخاصة بالمصالح العليا للجمهورية الإسلامية الإيرانية فى أفغانستان إلى جانب تحويل التهديدات إلى فرص أخرى أو على أقل تقدير النزول بتداعياتها السلبية إلى أقل مستوى ممكن وهنا نقول إنه طالما بقيت الولايات المتحدة فى أفغانستان يجب على إيران - من أجل حفظ وحماية وتعظيم مصالحها - يجب عليها أن تضع لنفسها استراتيجية مزدوجة الطبيعة وهى "استراتيجية المنافسة والمشاركة" فيما يخص تعاملها مع الولايات المتحدة الأمريكية هى الاستراتيجية التى تعرف بـ "استراتيجية الدوائر الإقليمية المتعددة".

إعادة إعمار أفغانستان واستمرار حالات التذمر

■ **رضا بيطرفان** ■ رسالت (الرسالة) ٢٠٠٧/١/٣

دولة أفغانستان التى يتراوح تعداد سكانها ما يقرب من ٢٨ مليون نسمة، وعاصمتها كابول هى دولة جبلية شديدة الجفاف إلا إنها رغم ذلك تتمتع من الناحية الاستراتيجية بمكانة عظيمة، من حيث امتدادها بمنطقة الشرق الأوسط، آسيا الوسطى وشبه القارة (الهند، باكستان)، إضافة إلى مرور طريق الحرير من قلبها، ولذلك كانت ومازالت محط اهتمام القوى الكبرى.

والمعروف أن أفغانستان ومنذ القدم وهى تعانى من المشكلات والنزاعات الداخلية والخارجية، وسبق وأن احتلت كثيراً من قبل دول مثل روسيا وبريطانيا وغيرها.

واليوم رغم مرور أكثر من خمس سنوات على الإطاحة بنظام طالبان والاحتلال الأمريكى لأفغانستان، إلا أن الشعب الأفغانى مازال يعانى وبشكل كامل من عدم الاستقرار. ولعل الأخبار الواردة بوكالات الأنباء المختلفة عن أفغانستان تشير إلى حالة الاضطرابات التى تعانى منها أفغانستان، وكذا بعد أن تشكلت حكومة "حامد كرزاى" - فى ظل الاحتلال الأمريكى - وتشكيل البرلمان والدستور الأفغانى الجديد، كل ذلك لم يساعد على استقرار أفغانستان حتى الآن.

وفى هذا السياق، نجد أنه رغم الاضطرابات التى تعانى منها أفغانستان، إلا إن عملية إعادة اعمار أفغانستان تجرى على قدم وساق. والدليل على ذلك هو ما أصدره الرئيس الأمريكى جورج بوش فى ٥ ديسمبر ٢٠٠٢م، حينما خصص ما يعادل ٢,٣ مليار دولار أمريكى كمساعدات لحكومة "حامد كرزاى" من أجل دعم ملف الديمقراطية وتحسين الأوضاع المعيشية فى أفغانستان. وبعدها سرعان ما فتح باب المساعدات الأجنبية من قبل المجتمع الدولى لإعادة اعمار أفغانستان.

ويمكننا عرض أهم وأبرز المساعدات لإعادة اعمار أفغانستان فيما يلى:

-وفقاً للمصادر الأفغانية فإن إجمالى المساعدات الأمريكية التى قدمت لأفغانستان منذ شهر أكتوبر ٢٠٠١م، حتى الآن يقدر بنحو ٨٢,٥ مليار دولار.

-التوقيع على اتفاقية بقيمة ٩٤ مليون دولار من أجل إنشاء الجسور والطرق والبنى التحتية المختلفة فى أفغانستان من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

-التوقيع على اتفاقيتين بقيمة ٣٨ مليون دولار مع اليابان وبنك آسيا للتنمية لإعادة تعمير طرق أفغانستان الرئيسية.

-تخصيص ٩٨ مليون دولار من قبل اليابان لتسعة مشروعات من شأنها الحد من مؤشرات الفقر المرتفعة فى أفغانستان.

-تخصيص ٧٧ مليون دولار من قبل بنك آسيا للتنمية لتحسين أوضاع الطاقة.

-تخصيص مبلغ قدره ٤٦٨ ألف و٥٠٠ مليون ريال إيرانى.

تم تخصيصهم من الميزانية العامة الإيرانية لهذا العام - من أجل إعادة اعمار أفغانستان.

وعلى أية حال، فقد قسمت المساعدات التى قدمتها دولة الاحتلال لأفغانستان إلى الثلاث مجموعات التالية:

١-مجموعة المساعدات التى خصصت لعودة وجذب المهاجرين.

٢-مجموعة المساعدات التى خصصت لتنمية الاقتصاد الأفغانى.

٣-مجموعة المساعدات التى خصصت لدعم البرامج السياسية فى أفغانستان.

والتساؤل الذى يطرح نفسه هنا، هو ما الذى تهدف إليه الولايات المتحدة الأمريكية من وراء تخصيص مثل تلك الأرقام؟ أيكون الهدف تحقيق الاستقرار ومكافحة الإرهاب وتنمية أفغانستان؟ وبعبارة أخرى، فإن أفغانستان رغم مرور أكثر من خمس سنوات على الإطاحة بنظام طالبان وتواجد القوات الأجنبية على أراضيها بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن الشعب الأفغانى مازال متذمراً من الأوضاع فى بلاده! فلماذا هذا التذمر؟! وما هى الماهية الحقيقية وراء المساعدات التى تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية إلى أفغانستان؟

أما الإجابة على التساؤل الأول، فهى كما أكدته التحليلات السياسية الأفغانية فى أن عملية التحديث والاعمار فى أفغانستان قد واجهتها العديد من المشكلات بجملة من العوامل مما دعا الأمر لاستمرار أوضاع التذمر بين الشعب الأفغانى، وهذه المشكلات تكمن فى التالى:

١-استمرار النزاعات الطائفية ساعد على الحيلولة دون تحقيق الأمن والاستقرار. ومع فشل قوات الاحتلال والحكومة الأفغانية فى تغيير تلك الأوضاع، ظل تذمر الشعب الأفغانى قائماً.

٢-اتخاذ قرارات كان أغلبها غير مناسب وغير فعال من قبل حكومة حامد كرزاى ساعد على استمرار حالة عدم الرضا والتذمر الأفغانى.

ولعل قراءة أى خبر من وكالات الأنباء الأفغانية يمكن أن تعبر عن تلك الأوضاع، مثلاً ما قيل عن تسلم أفغانستان ما يعادل ٣ مليون دولار شهرياً فى حسابات الحكومة، وأن تلك المبالغ كانت تنفق لحسابات شخصية دون رابط أو مراقب، والشعب الأفغانى قابع ينتظر التغيير الذى لم يحدث، إذن فمن أين يتحقق الرضا؟!

أما الإجابة على التساؤل الثانى، ماهية وأهداف المساعدات الأمريكية لأفغانستان فإنها قطعاً ليست لاعمارها، فلا يخفى على أحد السياسات الأمريكية الخادعة، وأنها لا تسعى لشئ بقدر ما تسعى لتحقيق أهدافها ومصالحها فحسب، فهى إن سعت لنشر الديمقراطية، فمن الضرورى أن تكون تلك الديمقراطية أمريكية الصنع - وكذا لا يخفى على أحد الهدف الأمريكى القديم حيال منطقة الشرق الأوسط ومطامعها حياله، وبالتالى فلا يمكن غض الطرف عن المساعدات التى تقدمها دون الربط بين تلك المساعدات وأهدافها حيال السيطرة على الشرق الأوسط، لذا يمكننا القول إن التواجد الأمريكى فى أفغانستان ليست فى صالح تحقيق الاستقرار وإعادة اعمارها فحسب وإنما هو خطر حقيقى يهدد كل دول المنطقة والتى من أبرزهم دولة الجوار إيران.

وفقاً للمصادر الأفغانية نفسها فإن أفغانستان تعيش هذه الأيام أسوأ الأوضاع الاجتماعية والأمنية ولعل استمرار مسلسل الاغتيالات والتفجيرات المتتابعة هناك يشير إلى انعدام سيادة الحكومة والاستقرار فى أفغانستان. وتباعاً انعكس ذلك على حالة إعادة الاعمار والإصلاح المنتظر، وطبيعى فى تلك الأوضاع تغييب تماماً فعاليات المجتمع المدنى ومختلف الأحزاب والانتماءات السياسية عن المشاركة فى صناعة المصير الأفغانى الجديد.

لذا يعتقد الخبراء والمحللون السياسيون أن وجود برنامج تنموى فى أفغانستان بدون المشاركة العادلة لمختلف طوائف الشعب الأفغانى بتوجهاته وانتماءاته السياسية المختلفة، ودون التفاف الجميع حول مفاهيم مثل الوحدة القومية والعدالة الاجتماعية والهوية ودون ترك الصراعات والنزاعات الداخلية مطلقاً لن يحقق الاستقرار والأمن وتباعاً التنمية فى أفغانستان.

جذور الأزمة اللبنانية

■ رضا شهريور ■ كيهان (الدنيا) ٢٠٠٦/١٢/١٤

منذ بداية استقلال لبنان فى ٢٢ نوفمبر ١٩٤٣، وهذه الدولة تواجه أزمة السلطة الحاكمة فلم تنبع الهوية السياسية اللبنانية من عرق أو مذهب واحد، بل إن ما منح هذه الدولة شكل الوحدة السياسية هو ما كانت تقتضيه أهداف ومصالح القوى العظمى الدولية فى العقود الأولى من القرن العشرين أى بريطانيا وفرنسا.

هاتان القوتان توصلتا إلى توقيع اتفاقية عام ١٩١٦ عرفت باتفاقية "سايكس -بيكو"، حولت بمقتضاها منطقة الساحل الشرقى للبحر المتوسط إلى منطقة نفوذ خاصة بهما حتى خرجت لبنان فى عام ١٩٤٣ من السيطرة الفرنسية وبعد ذلك بأربعة سنوات أى فى عام ١٩٤٧ أعلنت الدولة التى أسمت نفسها بإسرائيل عن وجودها فى الجوار الجنوبى للبنان.

كلتا القوتين العظميين فصلتا منطقتا فلسطين ولبنان من ناحية الجغرافيا السياسية عن الأراضى التاريخية المعروفة ببلاد الشام، وعلى أساس أيديولوجى منحتا السلطة فى فلسطين ولبنان لأتباع الديانتين اليهودية والمسيحية.

هذه البنات المعوجة التى كان قد وضعها المعماريون السياسيون البريطانيون والفرنسيون تحولت إلى جدار على وشك السقوط فوق رأس المصالح الغربية فى الشرق الأوسط.

إن السراديب السياسية المخيفة فى لبنان على مدار ٦٣ عاماً والتى تمتد منذ استقلال هذه الدولة حتى الآن قد جرت إليها ٦٩ حكومة، وقد شهدت لبنان حرب أهلية استمرت ١٥ عاماً، هذا دليل على شدة قابلية لبنان للقلاقل السياسية التى تعود جذورها إلى فترة السيطرة الفرنسية.

هنا يمكن القول أن لبنان تعانى من مرض مزمن اسمه الطائفية، إن اللبنانيين يستمدون هويتهم من طائفيتهم وليس من الأرض التى ولدوا فيها.

الحقيقة أن الانتساب إلى أى طائفة هو معيار التقييم والحكم المسبق وأحياناً اتخاذ المواقف لدى

اللبنانيين. فى هذه الدولة ١٨ طائفة رسمية، من بينها ثلاث طوائف تنسب إلى المسلمين تشكل الأغلبية المطلقة لمجموع السكان اللبنانيين، وبقية الطوائف من الفرق المسيحية المختلفة، وبسبب حساسية الموضوع لم يجر أى إحصاء رسمى لسكان لبنان منذ عام ١٩٦٤م، ولدى الجميع فى لبنان اتفاق على ضرورة الحفاظ على الديمقراطية بدون النظر إلى زيادة عدد أى طائفة.

هذا الموضوع قد أصبح سبباً لظهور مساوئ سياسية واجتماعية واقتصادية كثيرة فى لبنان. ضمن هذا الأمر، تجرع الشيعة اللبنانيون أشد ألوان الحرمان والظلم على الرغم من تاريخهم الطويل فى لبنان، فهم لم يتمتعوا بأى سيادة داخلية ولم يحصلوا على دعم من قوى خارجية، وفى نظرة تحليلية تاريخية ينبغى الالتفات إلى أن أهل السنة فى لبنان قد تمتعوا على مدار ٤٠٠ عام من سيطرة الإمبراطورية العثمانية على لبنان بدعم هذه الإمبراطورية، والمسيحيون أيضاً استفادوا فى فترة احتلال فرنسا للبنان من دعم باريس لهم.

استمر هذا الوضع بنسب مختلفة مع استقلال دول مثل السعودية والأردن ومصر حيث وقفت هذه الدول إلى جوار أهل السنة فى لبنان، ووقفت الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة وفرنسا إلى جوار المسيحيين.

لكن على الرغم من هذا التقسيم التقليدى، فإن التحولات التى حدثت على مدار العقدين الماضيين قد بدلت الشكل السياسى لهذه الدولة الذى كان قائماً على أساس المعتقدات المذهبية والطائفية حيث أثبتت طائفة شيعة لبنان التى يمثل سوادها الأعظم منظمة حزب الله مدى رسوخها فى أرض لبنان بما أبدته من مقاومة فى مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية.

وما شاهدناه فيما يتعلق بحزب الله كحزب شيعى، والتيار الوطنى الحر بزعامة ميشيل عون كتيار مسيحى واسع النفوذ دليل واضح على بداية انكسار التقسيمات الاستعمارية التى فرضت على هذه الدولة الصغيرة وأثرت عليها. على الرغم من هذا، لازال حتى الآن لا يمكن استبعاد المعايير الطائفية أو اعتبارها غير مؤثرة فى لبنان.

فى الأزمة اللبنانية الأخيرة، واعتصام المعارضين للحكومة فى ميدان الشهداء وميدان رياض الصلح ببيروت بداية ديسمبر ٢٠٠٦، لم يكن يلحظ أى جماعة ذات ثقل من أهل السنة فى هذا الاعتصام سوى الجماعة المؤيدة للدكتور فتحى يكن الداعية الإسلامى المقيم فى شمال لبنان هذه حقيقة مؤكدة وكل ما نشهده من مواقف حكومات السعودية ومصر والأردن علامة على أنه من الممكن أن نشاهد فى المستقبل نزاع بين أهل السنة والشيعة فى لبنان، وسيكون منشأه بلا شك اختلاف وجهات النظر السياسية، وهذا الأمر يجب اعتباره من الخطوط الحمراء ليس فى لبنان فحسب وإنما فى جميع أقطار العالم الإسلامى.

ليبيا - أمريكا: من المواجهة إلى التعاطى

■ جمهورى إسلامى (الجمهورية الإسلامية) ٢٠٠٦/١٢/٢٦

بعد أسابيع من سقوط بغداد وسقوط حزب البعث بزعامة صدام حسين، فاجأنا الزعيم الليبى معمر القذافى بإحدى إجراءاته غير المتوقعة أعطت مسئولى واشنطن فرصة لفتح ملف جديد آخر بعد احتلال العراق.

فقد أعلن الزعيم الليبى أن الجماهيرية الليبية تمتلك برنامجاً نووياً سرياً منذ سنوات، وهذا البرنامج يهدف لصنع القنبلة النووية وأن ليبيا حققت تقدم كبير فيه. وبعد هذا الاعتراف أعلن معمر القذافى توقف البرنامج الليبى وأرسل كل السندات والمعدات التى تخص البرنامج إلى واشنطن، بما يعنى أن ليبيا قد سلمت ورفعت يدها قبل أن يخضع الموضوع للدراسة فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الخلافات الليبية الأمريكية:

بدأت الخلافات بين الدولتين فى أعقاب وصول القذافى إلى الحكم وظهور ميوله الاشتراكية. وعندما أعلنت ليبيا فى عام ١٩٧٣ عن وقف تصدير البترول عن الدول المؤيدة لإسرائيل تفجرت الخلافات بينها وبين الولايات المتحدة والغرب واستمرت العلاقات السيئة بين الطرفين حتى قطعت العلاقات السياسية بين البلدين بشكل كامل عام ١٩٨١ .

ومنذ ذلك الوقت وحتى ١٣ مايو ٢٠٠٦ كانت واشنطن تطبق حظرا سياسيا واقتصاديا شديدا ضد ليبيا.

وبلغ توتر العلاقات بين الطرفين إلى ذروته عام ١٩٨٦ عندما قصفت الطائرات الأمريكية مدينة بنغازى وبعض المدن الليبية الأخرى. مما أسفر عن مقتل عدد من المواطنين الليبيين.

وخلال تلك السنوات كانت إدارة الرئيس الأمريكى رونالد ريجان تنتهج سياسة "الرد الشديد" بدلا من سياسة "الرد المناسب" ضد ليبيا.

وكان المراقبون والخبراء يتوقعون انهيار النظام الليبى فى هذه الفترة، ولكن لم يفلح الضغط الأمريكى فى أن يسقط حكومة القذافى.

وبعد عامين، أى عام ١٩٨٨، انفجرت طائرة الركاب الأمريكية (بان أمريكان) فوق مرتفعات لوكربى باسكتلندا ولقى ٢٧٠ مسافر حتفهم فيها. واعترف النظام الليبى بمسئوليته عن هذا الحادث. وبعده قدمت الولايات المتحدة ليبيا للعالم على أنها من أهم الدول الداعمة والمؤيدة للإرهاب فى العالم.

وخلال عقد التسعينيات استمر توتر العلاقات بين الطرفين حتى أن مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية فى إدارة الرئيس بيل كلينتون، أعلنت أن النظام الليبى منذ عهد الرئيس كارتر وحتى الآن يمثل مصدراً للخطر بالنسبة لواشنطن ويجب إيجاد الرد المناسب لهذا النظام.

وتم فرض حظر اقتصادى خاص ضد ليبيا من عام ١٩٨٦ وعلى أساسه منعت شركات النفط الأمريكية الكبرى من تنفيذ أى استثمارات فى ليبيا، بالإضافة إلى منع تصدير قطع غيار الطائرات والخدمات المستخدمة فى مجال التسليح إلى ليبيا.

وبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بدأت الولايات المتحدة تنفيذ استراتيجية جديدة من أجل اقتلاع جذور الإرهاب من نقاط العالم المختلفة. فكانت الحرب على أفغانستان ثم العراق. وفى عام ٢٠٠٣ كشفت ليبيا عن أنشطتها النووية، ومن هنا دخلت العلاقات الليبية-الأمريكية منعطفاً جديداً.

مقومات الاقتصاد السياسى فى إيران

■ أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

من المعروف أن الثورة الإسلامية لم يكن لها نظرية اقتصادية واضحة، وإنما توجهات إسلامية تداخلت معها توجهات قومية، ظلت تتطور مع ظروف الثورة، ولقد كان الدكتور أبو الحسن بنى صدر أستاذ الاقتصاد والمستشار الاقتصادى لأول حكومة للثورة، هو أول من وضع الخطوط العريضة لنظرية اقتصاد إسلامى تتجاوب مع نظام الجمهورية الإسلامية تحت مظلة ولاية الفقيه. لقد أعلن بنى صدر أن الإصلاحات لا تكفي، بل ينبغى عمل تغيير شامل عن طريق التحرك على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والأيديولوجية، باعتبار أن التقدم فى ظل التبعية الاقتصادية مستحيل، وعلى هذا يجب قطع الروابط العضوية للتبعية للخارج، وحذف النظام المصرفى الحالى وإقامة غيره، وتحرير العملة الإيرانية من ارتباطها بالدولار الأمريكي، وإعادة دمج البترول بالاقتصاد الإيراني، ومن الضرورى قطع العلاقات الاقتصادية الحالية مع الخارج من خلال تغيير بنية الصادرات، وتوزيع الأنشطة فى مختلف فروع الاقتصاد(١). وقد ركز بنى صدر فى نظريته على العمل مؤكدا أن الإسلام لا يعتبر رأس المال أساسا، وإنما يستند إلى أساس العمل، لأن الاجتهاد هو الذى يخلق الابتكار ولا يمنع من الاستفادة من ابتكارات الآخرين(٢). وبعد عزل بنى صدر من رئاسة الجمهورية الإسلامية نتيجة لميوله الليبرالية التى دعم بها نظريته الاقتصادية من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي، تم تعديل أسس نظرية بنى صدر على يد آية الله بهشتي، بحيث تضمنت سبع نقاط أساسية، هي: محاربة الفقر وتوفير الاحتياجات الأساسية لكل فرد فى ضوء عمله وقسمته المتزايدة، منح الفرصة لنمو القدرات المعنوية والمادية للإنسان، الاعتدال فى النفقات ومحاربة الإسراف، حفظ حرية الإنسان فى مواجهة العامل الاقتصادي، التأكيد على الاستقلال الاقتصادى للبلاد، التأكيد على التكامل العلمى والصناعي، إقرار العدالة الاقتصادية(٣).

ورغم تميز المذهب الشيعى الاثنى عشرى بجوانب اقتصادية، وخاصة نظام الخمس، إلا أن نظام الخمس لم يدخل فى إطار العملية الاقتصادية، وبقى على الهامش للقيام بدوره الدينى للمحافظة على هيبة الحوزات العلمية ومراجع التقليد، من خلال المشروعات الخيرية والتبرعات للكوارث غير المتوقعة، كما لم تستغل فريضة الزكاة الإسلامية فى نظام الاقتصاد الإسلامي، وإنما بقيت تحت عباءة علماء الدين إلى جانب الخمس. فضلا عن الهيئات والمؤسسات غير الحكومية التى تستفيد من الخزانة العامة للدولة، والتى تملك فى يدها جزء رئيسى من اقتصاد إيران، فى حين أن هدفها هو مساعدة طبقة خاصة، ولا توجد معلومات عن كيفية هذه المساعدة(٤). وكان للمؤسسات الثورية والدينية دور فى دعم التوجه الثقافى للتنمية، بمد يد المساعدة، حيث قامت مؤسسة المستضعفين وجرحى الحرب مثلا بتقديم دعم سنوى تقدر قيمته مائة مليار ريال للمؤسسات والشركات، لاستمرار نشاطها منعا لزيادة نسبة البطالة بين العمال.

الحرب العراقية – الإيرانية كانت نقطة تحول كبيرة فى الاقتصاد الإيراني، فقد أكدت ظروفها على أهمية مبدأ الاكتفاء الذاتي، فكان على مسئولى إعادة البناء بدء مرحلة جديدة من التنمية الفكرية تؤكد على مصداقية التوجه الإسلامى للنظام، ببناء البنية التحتية، والتنمية بأبعادها المختلفة من أجل الوصول إلى الاكتفاء الذاتي وقطع التبعية للخارج، وقد استطاعت إيران أن تحقق قدرا من النجاح فى تحقيق أهدافها المرحلية.

وقد شجع طموح النظام فى استقرار نموذج اقتصادى إسلامى فى إيران يجمع بين النهضة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

تبلورت الأفكار الموجهة للإصلاح فى ضرورة قيادة الإصلاح الاقتصادى من خلال الإصلاح السياسي، لأن الإصلاح السياسى يوفر الآليات المناسبة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي، فاختار النظام آليات للإصلاح الاقتصادى من مدخل سياسي، سواء ما يعلق بالسياسة الداخلية مثل محاربة الفساد، أو ما تتعلق بالسياسة الخارجية مثل إزالة التوتر. ولعل محاربة الفساد وإقرار الهدوء والأمن، والاهتمام بموضوع الأمن الاقتصادي، وإصلاح السياسات الاقتصادية والقوانين واللوائح، وبالنظام ككل وبالسلطات الثلاث فى الدولة، يتيح الفرصة لحل المشاكل الاقتصادية من خلال وفاق وطنى يبدأ من أركان النظام ويمتد إلى المستويات الأدنى، ويجمع الخبراء على أن سياسة إزالة التوتر فى الداخل والخارج هى التى مهدت السبيل لنمو المعدلات الاقتصادية مثل الاستثمار والإنتاج، وخروج الاقتصاد من حالة الركود التى واجهته عند انخفاض أسعار النفط.

تم وضع برنامج موسع لخصخصة الصناعات الرئيسية فى البلاد بما فيها الاتصالات والسكك الحديدية والتبغ، وكان من أهم إجراءات هذا البرنامج عملية التعويم المحدود للعملة وخصخصة ٢٤٠٠ مؤسسة(٥).

أصدر المجلس الأعلى للاقتصاد لائحة جديدة للاستثمار والمناطق الحرة كمحاولة لحل مشاكل المناطق الحرة، بما يؤكد على ثبات واستقرار هذه المناطق، وإزالة الخوف لدى المستثمرين والعاملين من التغير المستمر فى قوانين ولوائح المناطق الحرة، فضلا عن اعتبار إنتاج المناطق الحرة إنتاجا محليا حيث يمكن عرض هذا الإنتاج فى الداخل بعد دفع رسوم الجمارك الخاصة بالمواد الأولية وقطع الغيار، وفيما يتعلق بالمنطقة الحرة بجزيرة قشم فإنه يتم الآن الاستثمار فى ٧٠٥ مشروعا صناعيا و٥٩٩ مشروعا للخدمات و٤٧٠ مشروعا تجاريا، وقد وصل حجم الاستثمار فى المنطقة إلى حوالى ٥٥٠٠ مليار ريال إيرانى و٣٠٠ مليون دولار من الاستثمارات الخارجية، وسوف يصل هذا المبلغ إلى ١/٥ مليار دولار بعد استكمال بعض المشروعات، كما أنه من المتوقع أن تتضاعف هذه الاستثمارات بعد استكمال بناء المطار الدولى الذى يتكلف ٩ مليار تومان والرصيف البحرى كاوه الكبير"(٦).

أدركت إيران أن أهمية العلاقات بين الدول غالبا ما تقدر من خلال عاملين أساسيين، الأول: هو ما لدى كل من الطرفين ليتبادله مع الآخر، وما النفع أو الضرر الذى يمكن أن يحصل عليه كل طرف من هذا التبادل، والثاني: هو تأثير العلاقة بين طرفين أو أكثر على علاقة كل منها بالكيانات السياسية الأخرى، وأن من البديهى أن عناصر العلاقات السياسية ليست أبدية أو أزلية وتتغير تبعا لمقتضيات الزمان والمكان، ومن هنا فإن العلاقات الإيرانية بأى طرف ينبغى أن تتبع بعض المصالح المشتركة والظروف الإقليمية والدولية المؤثرة على كل منها، فرغم أن السوق المحلى قد أغلق فى وجه الواردات الكمالية والسلع الاستهلاكية غير الضرورية وغير الاستراتيجية، أبرمت الحكومة الإيرانية اتفاقات تجارية كثيرة وبمبالغ كبيرة، السر فى هذا يكمن فى استراتيجية الترانزيت التى تتبعها الحكومة الإيرانية، لتحريك اقتصادها وإنعاشه رغم الحصار الاقتصادي، بل والتمدد فى المنطقة وخاصة فى وسط آسيا، ويشهد على ذلك ما تكبدته من مبالغ فى إنشاء خط السكك الحديدية، الذى يربط بين مدينتى سرخس وتجن لاستكمال طريق الحرير القديم، فضلا عن التفكير فى شق قناة تربط بين الخليج وبحر قزوين رغم ما يمكن أن تتكلفه من أموال طائلة، وإن نظرة إلى قانون تنظيم السوق الإيرانى توضح التعادلية فى تحقيق أهداف كل من المنتج والمستهلك والموزع، كما أن نظرة إلى سياسة التجارة الخارجية لإيران توضح الأفكار الجديدة التى تدخل عليها التعديلات من وقت إلى آخر.

لقد اهتم الإيرانيون بجعل إيران منطقة ترانزيت بين الشرق والغرب، مما جعل خبراء الشركات الناقلة فى إيران والهند وروسيا يتفقون على جدوى طريق الترانزيت بين الجنوب والشمال الذى يمر بإيران من الناحية الفنية والاقتصادية، وأنه مع افتتاح هذا الخط فإن السلع الهندية سوف تأخذ طريقها إلى روسيا من موانى الهند، ومنها ميناء بومباى إلى ميناء بندر عباس فى جنوب إيران، ثم تحمل بالسكك الحديدية إلى ميناء أنزلى على بحر قزوين، ثم تنقلها السفن إلى ميناء استراخان فى روسيا وهو ما سوف يستغرق ١٥ يوما فقط (٧). وقد أعلنت قزاقستان بعد ذلك عن رغبتها فى الانضمام لهذا الخط، وقد شهدت حركة التبادل التجارى بين إيران والدول الأخرى نشاطا ملحوظا، وتعتبر الاتفاقات التى وقعت مع موسكو وكوريا الجنوبية واليابان، تتويجا للجهود الإيرانية فى سبيل مواجهة الضغوط الأمريكية التى تمارس ضدها، لتوفير احتياجاتها العلمية والتقنية والعسكرية، التى تراها ضرورية من أجل الحفاظ على ثورتها ونظامها، والإبقاء على وجودها فى الساحة السياسية الإقليمية والدولية، بل وتحقيق التوازن الداخلى فى مواجهة المشكلات التى تواجه النظام، وأسند إلى مجمع تشخيص مصلحة النظام حل إشكالية التنمية والثقافة، ووضع الخطة

العشرينية أو مشروع "إيران ١٤٠٠هـ.ش./٢٠٢٢م" والذى اشترك فى صياغته ٥٠٠ خبير إيرانى فى مختلف التخصصات.

لقد استفادت إيران بالنفط لإصلاح سياستها الخارجية، ودعم هذه السياسة، حيث كانت تحرص دائما على الضغط سلبا وإيجابا بسلاح النفط للخروج من عزلتها السياسية ولكسر الحصار الاقتصادي، ولتحقيق مكاسب سياسية، مثل اتفاقها النفطى مع روسيا الاتحادية والصين، يساعد للصمود أمام الضغوط الأمريكية، كذلك استخدمت إيران النفط لتنفيذ استراتيجية سياسية خاصة بها فى المنطقة العربية، مثل اتفاقاتها النفطية مع كل من سوريا ولبنان، وفضلا عن ذلك استخدمت النفط لتوثيق سياستها الخارجية تجاه الدول المختلفة، مثل اتفاقها النفطى مع تركيا ومع الهند أيضا، بل عملت على تحقيق المصالحة مع بعض الدول التى توترت علاقاتها معها من خلال النفط مثل اتفاقها النفطى مع باكستان ومع أرمينيا. واستخدمت النفط فى الحوار السياسى والإعلامى الدائر على ساحة الشرق الأوسط، وتدعيم وجودها الفعال فى المنطقة ولكسب التأييد السياسى من الشعوب العربية.

إن إيران تملك طاقة جبارة لتنفيذ المشروعات الكبيرة داخليا وإقليميا لأنه بلد مستقل فى جميع المجالات، يحدد سياسته على مستوى أى بلد مستقل آخر، ويستطيع أن يتخذ القرارات المصيرية بحرية. ولديه قوة مسلحة مقتدرة لها تجربة طويلة فى الحرب ولقادته العسكريين أساليب تستطيع أن تنافس، فى حدود النشاط الإقليمي، مهارات القادة الغربيين. لذلك فان مواجهته عسكريا سوف تكون على الأقل مكلفة بالنسبة للقوى المهاجمة. يمتلك إيران ثروات طبيعية هائلة تمكنه من كل الجهات من تحقيق نمو اقتصادي. وشعبه يمتلك مستوى عاليا من الذكاء والمشاعر المتدفقة، على استعداد بفضل الفكر المذهبى أن يقدم كل عزيز على طريق الهدف. يمتلك شعب إيران دينا ضارباً فى أعماق جذور الأمة، ونرى فى المراكز الدينية شباباً ونساء بعيدين عن الالتزام بالشئون الدينية، ولكنهم يقبلون على هذه المراكز للدعاء والصلاة والزيارة، ولتقديم الصدقات والنذور. حكومة تدرس الاحتياجات الحقيقية للمجتمع، وتستفيد من أساليب حديثة، ومرنة فى تعاملها مع الآخر.

قام الرئيس أحمدى نجاد بخطوات جريئة لتعديل المسار الاقتصادى بغية إصلاحه الخطوة الأولى تمثلت فى تغيير المفاهيم فى النظام المصرفي، وتغير قيادات الإدارة المصرفية لتثبيت هذه المفاهيم ، التى تهدف إلى أن تكون البنوك أداة للخدمة سواء للممولين أو المقترضين، لا أداة للربح، أو الوساطة أو السمسرة.

الخطوة الثانية تجلت فى طرح نسبة مئوية تبلغ ٥٠٪ من أسهم الحكومة فى الشركات الاستثمارية فى المحافظات للتعاونيات والأفراد، مع تقسيط ثمن الأسهم على عشر سنوات، مما يساعد على تقليل نفوذ الحكومة على المشروعات الاستثمارية وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، فضلا عن الحد من التسهيلات العشوائية، وهى تهدف إلى التخلص من سياسة المزاوجة بين القوانين الاشتراكية والقوانين الرأسمالية، إضافة إلى إذابة الفوارق بين الطبقات الاجتماعية، ومنع استغلال الاتجار بالأسهم الذى يرفع أسعارها بدون أساس واقعي، وهى بذلك تعمل على تمهيد الطريق للالتحاق بعضوية منظمة التجارة العالمية. أما الخطوة الثالثة فكانت تحريك الاحتياطى النقدى من خلال استثماره، وتسعى الحكومة إلى تقييم الأبعاد المختلفة لمواقفها وقراراتها، فتدرس الآراء المختلفة وتنسج قراراتها من بينها جميعا. كما تعمل على الاستفادة القصوى من إمكاناتها بسياسة تكاملية، فهى لا تتعاطى مع الملف النووى بعيدا عن المصالح الاقتصادية سواء البعيدة أم القريبة، ومن ثم فهى لا تضحى بمصالحها الاقتصادية البعيدة المدى فى سبيل التخلص من الضغوط الخارجية، وهى تدرك أن العقوبات الاقتصادية التى تقع عليها يتم فى مواجهتها وقوع خسائر لدى الطرف الآخر. من الخطوات التى أحدثت رد فعل كبير فى الأوساط الاقتصادية الإيرانية قيام الرئيس أحمدى نجاد بإجراء تغييرات جذرية فى هيئة الإدارة والتخطيط، سواء بتغيير القيادات، أو وضع سياسة تنفيذية جديدة، أو النظام الرقابى لرئيس الجمهورية. والذى أثار هذا اللغط أن هيئة الإدارة والتخطيط تعتبر الماكينة المحركة للنظام التنفيذى لإيران، سواء بالنسبة لضوابطها العلمية أو أسلوب عملها الواقعى أو أهدافها الموزونة، أو اشتراكها فى جميع مراحل الإعداد والتنظيم والتصويب والتنفيذ والرقابة. يضاف إلى ذلك نجاحاتها السابقة وخروجها عن سيطرة أى حزب أو اتجاه سياسي، واستمرار عملها فى إطار المصلحة الوطنية. ويرى الخبراء الاقتصاديون أن لهذا الإجراء جوانب إيجابية منها تحقيق اللامركزية فى الإدارة والتخطيط، مما يجعل هذه العملية قريبة من نبض الجماهير، فتعدل مسارها بناء على مصلحتهم، فضلا عن الإيجابيات التى تتحقق من إصلاح البنية الإدارية للبلاد. فى حين يرى المعارضون أن هذا يؤدى إلى الدمج بين أجهزة تخطيطية وإدارية ورقابية مع أجهزة تنفيذية، إضافة إلى تفكيك وحدة هذه الهيئة، مما يضعف قدرتها وفعاليتها وعلميتها، فضلا عن تبعية هذه الهيئة الهامة لوزارة الداخلية وما ينتج عنه من تداعيات.

كان من بين الخطوات الناجحة التى قام بها الرئيس أحمدى نجاد تعقب الفساد فى مختلف القطاعات، وتحقيق الانضباط المالى والإداري، وهو من الوسائل الناجحة لوقف التضخم وعلاج الأمراض الاقتصادية، والتجاوب مع مطالب الجماهير. إن مؤسسة جهاد البناء التى تحولت فيما بعد إلى وزارة جهاد البناء، ثم أدمجت فى وزارة الزراعة لتصبح وزارة الجهاد الزراعي. كانت فى عقدها الأول ظاهرة تستحق كل اهتمام، لأنها ظاهرة ثقافية أدت إلى حركة تنموية واقعية، لأنها انطلقت من تحوّل حقيقى فى داخل نفوس الشباب. حيث يتعامل مع محيطه المادى وفق مقياس الوجوب والاستحباب، ويندفع فى حركة لا حدود لها، وتتفجر الطاقات الخلاقة فى نفسه، ويعمّر الأرض، كتعبير عن انسجام التنمية مع الثقافة، وانسجام التحرك المادّى للإنسان مع العقيدة والعواطف والجذور التاريخية، وهذا الانسجام هو الذى يخلق العزّة، ومن ثمّ الاندفاع نحو البناء المادى والمعنوي.

تسعى إيران إلى أن تحتل المرتبة الأولى بين دول المنطقة من خلال الخطة العشرينية حتى ٢٠٢٥م، التى تتميز بما يلي: أن تتناسب التنمية مع المقتضيات الثقافية والجغرافية والتاريخية. أن تستند إلى المبادئ الأخلاقية والقيم الإسلامية والوطنية والثورية. أن يرافقها تطور علمى وتقني. أن تستند إلى الطاقات البشرية والرصيد الاجتماعي. أن تتجه نحو تحقيق السلامة العامة والرفاهية والأمن الغذائى والتأمين الاجتماعى وتكافؤ الفرص. والعدالة فى التوزيع، وصيانة البنية العائلية، ومكافحة الفقر والفساد والتمييز، وأن تهتم بصيانة البيئة الطبيعية.

وركزت الخطة على السيادة الشعبية الدينية (وهو المصطلح البديل للديمقراطية فى خطاب مرشد الثورة) والعدالة الاجتماعية والحريات المشروعة، وصيانة الكرامة والحقوق الإنسانية والتمتع بالأمن الاجتماعى والقضائي. وركزت على عنصر تحمّل المسئولية والإيثار والإيمان والرضا والتمتع بالوجدان العملى والانضباط وروح التعاون والانسجام الاجتماعى والالتزام بالثورة والنظام الإسلامى وبالوطنية. كما ركزت الخطة فى هذا المجال على الجانب الأخلاقى فى المجتمع والتجديد الفكرى والتحرك العملي. وفى المجال السياسى ركزت الخطة على التعامل (البناء) و(الفاعل) فى العلاقات الدولية، على أساس العزّة والحكمة والمصلحة. وعلى الاتجاه نحو التلاحم الإسلامى والإقليمي، وعلى رفع القوة الدفاعية اللازمة للردع الشامل والمستندة إلى التحام الشعب والحكومة.

هوامش:

١ - بنى صدر: إيران غربة السياسة والثروة ص١٢٣

٢ - بنى صدر: قواعد الحكم الإسلامى وضوابطه: كيهان فى ١٢اسفند١٣٥٧هـ.ش.

٣ - كيهان اقتصادى فى آذرماه ١٣٥٩هـ.ش.

٤ - صحيفة اطلاعات فى ٢٠٠١/٢/١١م

٥ - حسين ملك محمد:اقتصاديات الطاقة فى إيران: صحيفة بهار ٢٠٠٠/٥/٢٩م

٦ - صحيفة همشهرى فى ٢٠٠٠/١١/٥م

٧ - صحيفة همشهرى فى ١٥ آبان ١٣٧٩هـ.ش.

علاقات دولية

تنافس إيران وأمريكا فى اللعبة الكبرى

■ آفتاب (الشمس) ٢٠٠٦/١٢/١٠

لم تكن إيران قوية بمثل هذا القدر الذى عليه الآن فى منطقة الشرق الأوسط. لقد أصبحنا مطمئنين إلى أننا صرنا قادرين على توجيه الرد المناسب على أى هجوم عسكرى للولايات المتحدة على إيران. إن انتصار حزب الله فى حرب الـ ٣٤ يوماً فى الصيف الماضى قد شجع العالم على إعمال مزيد من الاهتمام تجاه الأهمية المتصاعدة للدورين الإقليمى والدولى لإيران.

إن إيران صارت تتمتع بأكبر قدر من التأثير فى الساحتين السياسيتين العراقية واللبنانية بسبب ارتباط أكبر الجماعات والميليشيات المسلحة العسكرية الشيعية بإيران كما أن خطب وأحاديث زعماء تلك الجماعات والميليشيات صار لها بين الجماهير فى الدول العربية السنية أكبر قدر من التأييد والتأثير والأهم من ذلك كله هو تلك النجاحات الإيرانية فى تحقيق الإنجازات العلمية الملفتة للنظر فى تكنولوجيا الصواريخ وفى برنامجها النووى، ذلك البرنامج الذى تصر إيران على أنه برنامج سلمى مائة فى المائة فى حين يدعى الغرب بأنه سوف ينتهى بصناعة القنبلة النووية. يعتقد مراسل الوكالة المذكورة أن الإيرانيين يريدون بسط نفوذهم وأن هذا الهدف أحياناً لا يمكن اعتباره فى مصلحة الولايات المتحدة ولهذا السبب فإن الصراعات الرئيسية فى الشرق الأوسط تندلع أو تنشأ وتنشب من هذه النقطة.

فى هذا الصدد يقول الدكتور عبد الله الشيجى الأستاذ بجامعة الكويت: "إن الإيرانيين يعيشون فى مرحلة تطور خطيرة، لكنهم يعرفون جيداً كيف يلعبون بالأوراق التى يتمتعون بها ويمتلكونها"، وهو يعتقد بأن ضرراً كبيراً سوف يلحق بالدول العربية الخليجية نتيجة الصراع غير المنتهى والقائم الآن بين الولايات المتحدة وطهران. فى هذا الصدد يقول: "لا يمكننا تحمل المخاطر الناجمة عن المعارضة الدولية الخاصة بالبرنامج النووى الإيرانى وفى الوقت نفسه لا نملك شجاعة عدم تحقيق الراحة للولايات المتحدة مما شك فيه أن الوضع العراقى يؤكد على حقيقة مفادها أن الانتخابات الحرة فى العراق قد انتهت بتوصيل ثلاث جماعات - قوى - سياسية شيعية إلى السُلطة وجميع هذه القوى ترتبط بعلاقات تقارب مع إيران أكثر من ارتباطها بالولايات المتحدة بل الأكثر من هذا أنه إذا ما قمنا بعمل انتخابات جديدة اليوم فسوف نجد تكراراً لنفس النتائج التى تحققت بالأمس".

حتى سنوات قليلة مضت كانت الولايات المتحدة قادرة على ممارسة تأثيراً كبيراً فى العالم العربى من أجل تشكيل جبهة متحدة فى مواجهة إيران لكن الوضع الآن صار مختلفاً حيث لم تعد لها نفس القدرة نتيجة لأخطائها الكبيرة فى العراق من جهة وتأييدها غير المشروط للنظام الصهيونى من جهة أخرى. أن تأييد الولايات المتحدة لإسرائيل فى الحرب التى خاضتها مع الحركة المؤيدة بقوة من جانب إيران - أى حزب الله - قد أدى إلى حرق آخر ورقة أمريكية فى هذه اللعبة. لقد بلغ الأمر لدرجة أنه يمكن القول بأن وجود اتفاق بين الشيعة والسنة المؤيدين لإيران قد أصبح قائماً فى الكثير من المناطق فى الشرق الأوسط إلى جانب - أو بخلاف - العراق.

قراءة فى العلاقات الإيرانية- الأمريكية قبل الثورة الإسلامية

■ جمهورى اسلامى(الجمهورية الإسلامية) ٢٠٠٦/١٢/٢٥

يكشف تاريخ التحولات السياسية الاجتماعية فى إيران أن السيطرة الأجنبية تمثل أحد العناصر المعوقة للتنمية السياسية فى البلاد وهو العنصر الذى اكتسب فى القرنين السابقين سرعة وتزايدا كبيرين. فتدخل روسيا وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى هى مشاهد سوداء ولكنها واقعية فى تاريخ إيران وهى تدخلات تسببت فى خلق حالة من التشاؤم لدى الرأى العام الإيرانى ومجمل الثقافة السياسية الإيرانية. وهنا نجد أن الثورة الإسلامية الإيرانية لم تعمل فقط على تقصير أيدى القوى العظمى عن إيران بل أثرت أيضا على الشعوب والبلدان الأخرى بالمنطقة فيما يتعلق بمقاومة السيطرة الأجنبية.

وبقدر ما كان قيام الثورة دليلا على معارضة الشعب الإيرانى بأكمله لسياسات الشاه الداخلية بقدر ما كان دليلا على عدم رضاه على سياساته الخارجية أيضا. وكان هجوم معارضى الشاه على سياساته الخارجية مرتكزا على تحالفه الفعلى مع الولايات المتحدة ومن هنا كان يلقب بالشاه الأمريكى. فطوال فترة حكم محمد رضا شاه والتى بلغت ٣٧ عاما كانت الولايات المتحدة فضلا عن تصدير رءوس الأموال تستغل الشركات التجارية والبنوك كغطاء وأداة مهمة لتنمية علاقاتها السياسية والاقتصادية مع إيران ونتيجة هذه السياسات الأمريكية فى إيران فقدت إيران البنية التحتية التجارية والزراعية والصناعية وتحولت إلى مجرد سوق لتصريف البضائع الغربية. كما بلغت تبعية المؤسسات الحكومية الإيرانية للولايات المتحدة إلى حد أن أصحاب أعلى المناصب كانوا يتحركون وفقا لرأى الأمريكيين.

أثبت انقلاب ١٩٥٣ للعديد من الإيرانيين أن الشاه إذا لم يكن أداة فى يد الإنجليز فإنه دمية فى يد الأمريكيين. كما استمرت التحولات السياسية فى إيران بعد الانقلاب حتى أدت إلى ازدياد النفوذ الأمريكى الشامل فى مختلف المجالات سواء السياسية أو الثقافية أو العسكرية. وطوال ربع قرن كانت الحكومة الإيرانية بالفعل عميلا للولايات المتحدة وخاضعة لها تماما ولم يكن لها أى عمل سوى تلبية المطالب الأمريكية. فطوال هذه السنوات كان يتدفق على إيران موجات من المستشارين الاقتصاديين والعسكريين الأمريكيين للمحافظة على أركان النظام ولتنفيذ سياسات وأوامر واشنطن. وكانت النتيجة أن تحولت إيران إلى العميل الأول لتنفيذ السياسات الأمريكية فى المنطقة وكذلك إلى سوق كبير لتسويق البضائع التجارية والعسكرية الأمريكية وأيضا إلى مسرح لترويج الثقافة الأمريكية، بحيث لم يكن هناك أى مكان فى العالم يضمن مصالح كبرى وحيوية اقتصادية وعسكرية للأمريكيين بقدر ما كانت إيران. وكان من الطبيعى فى ظل هذه الظروف أن يسود الاستبداد السياسى فى المجتمع الإيرانى حتى أن العديد من المحللين كانوا يصفون النظام الإيرانى فى فترة ما بعد الانقلاب بالحكومة العميلة.

منذ النصف الثانى من ستينات القرن الماضى تزايدت علاقات محمد رضا شاه مع الولايات المتحدة ولكن تحالفه الفعلى معها كان نتيجة أحداث السبعينات حيث تضخمت عائدات النفط بصورة كبيرة وتزايدت رغبة الشاه فى شراء الأسلحة من الولايات المتحدة وكان الكثيرون من الإيرانيين يرون فى هذا مظهرا لتبعية الشاه الكاملة للولايات المتحدة وانعدام استقلال إيران تماما وفى النهاية صار هذا الإحساس العام أحد أسباب الهوة العميقة والسخط الشعبى ضد نظام الشاه وتلاشى المجتمع المتغرب والنظام العميل على يد حركة إسلامية نبعت من عمق كيان المجتمع. والواقع أن سخط الشعب الإيرانى على الولايات المتحدة كان راجعا إلى تصور الشعب أنها أهانت الشعور بالعزة والكرامة والاستقلال لدى الإيرانيين بدعمها العسكرى والسياسى والاقتصادى لنظام الشاه. ولذلك فإن شعارات الموت للشاه والموت للولايات المتحدة تضم نوعا من العلاقة الداخلية فعندما كان الإيرانيون يهتفون مرددين شعار الموت للولايات المتحدة كانوا يعنون ضمنا الموت للشاه والعكس صحيح. ففى فترة الثورة وما تلاها كان شعار الموت للولايات المتحدة يأتى بعد شعار الله أكبر يتردد على ألسنة المواطنين فى مواقف مختلفة. ويمكن إدراك الارتباط الداخلى بين شعار الموت للشاه وشعار الموت للولايات المتحدة من خلال أحاديث الإمام الخمينى بعد عودته إلى إيران حيث قال "إننا نعارضهم لأنهم خانوا جيلنا وأعطوا كل نفطنا للولايات المتحدة، إننا نمتلك النفط وهم أقاموا لنا قاعدة حيث اشتروا الأسلحة رغم أن جيشنا لا يستطيع أن يستخدمها إننا نعيش فى اختناق منذ خمسين عاما ليس لدينا صحافة وليس لدينا إذاعة ولا تليفزيون هذا السيد لا يقبل أن الشعب لا يقبله والجيش لا يقبله والولايات المتحدة فقط هى

التى تدعمه". ويمكن أن ندرك مصداق كلمات الإمام بوضوح فى قول الشاه المعروف بعد انقلاب ١٩٥٣ حيث قال: إننى أدين بعرشى إلى الله وإلى شعبى وإليكم (أى للولايات المتحدة).

لذلك فلإدراك جذور العلاقات العدائية بين إيران الإسلامية والولايات المتحدة فإننا يجب أن نشير إلى تاريخ إيران المعاصر وعلاقة التبعية بين النظام البهلوى وبين الأمريكيين من جهة ومن جهة أخرى يجب أن نرجع إلى فكر ونضال الإمام الخميني. فأحاديث الإمام وكتاباته فى مراحل نضاله المختلفة تشير إلى أن إحياء الإسلام يمكن أن يقلل من نفوذ المستبدين والأجانب. فالإمام الخمينى يرى أن الدول الغربية كان لديها دوافع متشابهة ضد إيران والعالم الإسلامى ولكن نظرا لأن النفوذ السياسى الأمريكى كان أقوى من بقية النظم الاستعمارية فإن الخمينى ركز هجومه الحاد على الولايات المتحدة منذ ستينات القرن الماضى بحيث جعل النضال ضد الشاه عن طريق مهاجمة التدخل الأمريكى تكتيكا لزعزعة النفوذ الأمريكى والأجنبى بوجه عام ومن هنا وصفت الولايات المتحدة بوصف "الشيطان الأكبر" وكانت هذه الكلمة تعنى أن الولايات المتحدة ومعها الغرب تؤدى دورا مؤثرا كعنصر إغواء بالنسبة للمجتمعات الإسلامية. وكانت هزيمة الولايات المتحدة فى فيتنام وظهور بعض الدول المعارضة للإمبريالية وتجربة الرأسمالية فى إيران من أهم العوامل المحددة بالنسبة للإمام الخمينى والتى أدت بشكل مباشر إلى ظهور الحركة الإسلامية فى إيران. وبعبارة أخرى لم يكن فى ستينات القرن الماضى أهم من نضال الإمام المباشر ضد الرأسمالية وتضخيم الدور الإسرائيلى لأنه فيما يتعلق بهذه الدول وعلاقاتها مع إيران كان الإمام يقول " يجب أن تدوسنا أمريكا بالأقدام لأننا شعب ضعيف ولا نملك الدولارات، والولايات المتحدة أسوأ من بريطانيا وبريطانيا أسوأ من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى أسوأ من كليهما وكلهم أسوأ من بعضهم البعض ولكن قضيتنا اليوم مع الولايات المتحدة" وكان الإمام الخمينى يرى أن من أهم مميزات الحكومات الشيطانية التوسل إلى الخديعة والكذب واستغلال أى وسيلة ممكنة لتحقيق الأهداف وكان يرفض الحكومات الشيطانية الديكتاتورية الظالمة فقد كان يفسر سياسات القوى العظم وأفعالها من حيث الاستيلاء والسيطرة على البلدان الضعيفة بالتوجه الشيطاني. وكان يرى "أن هذه القوى العظمى التى أسميناها بالقوى العظمى قد حشدت كل قواتها معا وسخرتها لأغراضها الحيوانية والشيطانية وكل هدف أولئك المجرمين هو الحصول على القوة لقمع كل من يقف أمامهم ولن يحققوا هذا بالطبع" كان الإمام الخمينى فى ظل هذا الاعتقاد يظهر دور ومكانة الولايات المتحدة مستخدما مصطلحات تعبوية وهجومية ذات طابع دينى وإسلامى من جهة ومن جهة أخرى ذات طابع قومى ووطنى لأنه حدد أهدافه بافتراضين مبدئيين أولهما يقوم على أن العناصر الأجنبية تتحكم فى البناء السياسى الإيرانى وتسعى إلى ترسيخ مكوناتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية فى إيران، والافتراض الثانى يقوم على أنه كلما تزايد معدل السيطرة الغربية فى إيران كلما تناقص نفوذ الشريعة الإسلامية والأحكام الإسلامية. ولذلك تمسك بقوة بضرورة النضال ضد السيطرة الأجنبية من أجل ترسيخ دعائم الأحكام الإسلامية والمحافظة على الثقافة الإسلامية. وهكذا كان هدف الإمام الخمينى من النضال السياسى فى الداخل هو الحفاظ على الأحكام الإسلامية وتطبيقها. وفى أول الثورة الإسلامية كانت الولايات المتحدة الحليف الأول لنظام الشاه ترى أن السبيل لمواجهة هذه الثورة هو تقليص سلطة الشاه والاتجاه بإيران نحو "الحكم وفقا للدستور" وأوصت الشاه بالتحرك نحو الديمقراطية والليبرالية. بينما وضع الإمام الخمينى زعيم الثورة أساس النظام الشاهنشاهى نفسه موضع الاتهام وجعل من مواجهة الولايات المتحدة أول اهتماماته السياسية.

فى سنوات ما بعد انتصار الثورة وفى فترة الحرب مع العراق كان الإمام الخمينى يطلق على الولايات المتحدة "الشيطان الأكبر" لأنه كان يرى "إن الحكومة الأمريكية بوصفها أقوى دول العالم لا تتوانى عن بذل أى جهد لابتلاع ثروات الدول التى تسيطر عليها فهى العدو الأول للشعوب المحرومة والمستضعفة فى العالم وهى لا تتورع عن ارتكاب أى جريمة فى سبيل السيطرة على العالم التابع لها سياسيا واقتصاديا وثقافيا وعسكريا. وهى تستغل الشعوب المظلومة فى العالم عن طريق الدعاية الضخمة التى تنظمها الصهيونية العالمية. وهى تمص دماء الشعوب المشردة عن طريق أيديها الخفية المجرمة وكأنه لا يحق لأى أحد فى العالم أن يعيش سوى هى وذيولها. وهاهى إيران التى أرادت قطع كافة علاقاتها مع هذا الشيطان الأكبر تفرض عليها هذه الحرب، فقد شجعت الولايات المتحدة العراق لكى تضعفنا عن طريق الحصار الاقتصادى ويجب على الشعوب المسلمة أن تدرك أن إيران دولة تحارب الولايات المتحدة فعليا وأن شهداءنا شباب وبواسل الجيش يدافعون عن إيران والإسلام العزيز ضد الولايات المتحدة"

لم يكن الصمود والنضال ضد الولايات المتحدة والقوى العظمى مجرد شعار بالنسبة للإمام الخمينى وإنما كان يثبت هذا النضال عمليا فى مراحل تاريخية مختلفة والمثال الواضح على هذا يمكن أن نلمسه فى

حديثه فى فترة أزمة الرهائن مع مجلة تايمز اللندنية فعندما سأله الصحفى عن إمكانية تراجعه عن مواقفه قال بكل وضوح وجدية "إننا نريد أن نثبت للعالم كله أن القوى العظمى أيضا يمكن أن تنهزم أمام قوة الإيمان. إننا نقاوم فى مواجهة الحكومة الأمريكية بكل قوتها ولا نخشى أية قوة.... إننا نعرف الولايات المتحدة جيدا ونعرف أننا نستطيع مقاومتها دفاعا عن شرفنا. يجب أن نتغلب على الولايات المتحدة ونهزمها فى المنطقة كلها ولن نستسلم للظلم ولن نقف إلى جانب الظالمين. إننا نستطيع الصمود أمام العدوان الأمريكى ومن الممكن أن تهزمنا الولايات المتحدة ولكنها لا تستطيع أن تهزم ثورتنا لهذا أنا واثق من النصر" وكذلك عندما أعلن كارتر قطع العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع إيران أعلن الإمام ترحيبه بهذا القرار واعتبره فى صالح المسلمين. والواقع أن مقاومة الإمام الخمينى للولايات المتحدة وضغوطها الدبلوماسية قد خلق روح المقاومة ضد القوى العظمى.

هناك العديد من التصرفات الأمريكية العدائية والانتقامية التى قامت بها الولايات المتحدة ضد إيران ومنها دعوة جيمى كارتر للشاه المخلوع للسفر إلى الولايات المتحدة وحادثة طبس والعدوان العراقى على إيران وتأييد الولايات المتحدة للعراق فى الحرب وقطع العلاقات الأمريكية مع إيران والهجوم على طائرات الركاب الإيرانية والهجوم على مواقع النفط الإيرانية وتأييد جماعات التخريب المعارضة ضد الجمهورية الإسلامية والعمل على عزل إيران فى المحافل الدولية ووضع إيران فى قائمة محور الشر.

ومما سبق يتضح أن الولايات المتحدة حتى فى مرحلة قطع الاتصال تعمل دائما على إيجاد مساحة كبيرة من الانشغال لدى السياسيين الإيرانيين ومن جهة أخرى لا يمر يوم دون أن يصدر بيان حول إيران من جانب زعماء البيت الأبيض وكبار المسئولين بوزارة الخارجية وغيرها من مراكز السلطة فى الولايات المتحدة. ولهذا نجد فى مرحلة استقرار نظام الجمهورية الإسلامية أن الخطب الرسمية والسياسية فى كافة المساجد قد استمرت فى إطلاق شعار الموت للولايات المتحدة كما أن المجتمع السياسى الإيرانى لا يزال يصف الولايات المتحدة بالشيطان الأكبر. وهذا يدل أكثر من أى شئ على العمق الأيديولوجى للنزاع بين طهران وواشنطن.

نقد السياسة النووية الإيرانية

■ وحيد ثابتى ■ روز (اليوم) ٢٠٠٧/١/٤

أثار قرار مجلس الأمن رقم ١٧٣٧ والذى يقضى بفرض عقوبات على إيران ردود فعل عديدة داخل إيران. كما أدى إلى توجيه نقد شديد للمسئولين عن الملف النووى، حيث خرجت بعض الأصوات تطلب من الدولة تهدئة مسار المباحثات، وقد أطلقت تحذيرات من عواقب فرض العقوبات على إيران وتوسيع مداها.

وفى هذا السياق، صرح حسين موسويان العضو السابق فى فريق المباحثات النووية ضمن نقد غير مباشر للسياسات النووية للحكومة الإيرانية من خلال التركيز على أن الضغوط الأمريكية يمكن أن تؤدى إلى رفع سقف العقوبات حتى تصل إلى حظر اقتصادى شامل مع قطع للعلاقات الدبلوماسية قائلا:

"ليس هناك مبرر لانتهاج سلوك يجعل العالم يعتقد من خلاله أن إيران بصدد التحرك صوب تصنيع قنبلة نووية"، وقد حذر موسويان من أن توسيع العقوبات المفروضة على إيران أمر محتمل، ويمكن أن تتسع المشكلة لتشمل إلى جوار البرامج النووية والصواريخ، قضايا الإرهاب وأمور أخرى.

وكتب إبراهيم يزدى فى مقالة له أن البعض فى طهران اعتقدوا أنه طالما أن سعر النفط فى حالة فرض حظر اقتصادى على إيران سيصل إلى ٢٠٠ دولار فإن الدول المستهلكة لنفط الشرق الأوسط الرئيسية مثل أوروبا واليابان ستمتنع عن التصديق على مثل هذا القرار.

صحيح أن العقوبات على إيران ستلحق صدمة نفسية بسوق النفط لكن هذا سيكون لمدة قصيرة، وقال يزدى فى إشارة إلى التصريحات التى صدرت عن دول الشرق الأوسط اعتراضاً على السياسات الإيرانية، إن الدول الكبرى المصدرة للنفط يمكن أن تعوض هذا النقص ولديها الدافع والقدرة على ذلك وأشار يزدى إلى آراء بعض المنظرين المحافظين الإيرانيين قائلا أنهم يعتقدون أنه طالما أن الولايات المتحدة فى موقف ضعف على الصعيد العالمى، فإن إيران إذا قاومت ولم تخضع لقرارات الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ستخضع الولايات المتحدة للأمر الواقع وتسلم به، من الممكن أن يحدث مثل ذلك الأمر، لكن اتخاذ سياسات خارجية على أساس مثل

ذلك الاحتمال أمر غير عقلاني، ففي اتخاذ السياسات ينبغي رسم مسارات بديلة من أجل احتمال عدم صحة التقييم.

وقد قام كل من رضا أمر اللهي، ورضا خزانه ومهدي قريب مديري هيئة الطاقة الذرية الإيرانية على مدار ثلاثين عام مضت بتحليل السياسات النووية الإيرانية في حلقة نقاشية استضافتها صحيفة (اعتماد)، وقد أكدوا في هذه الحلقة النقاشية على أنه ينبغي أن يكون بناء مفاعل بوشهر المطلب الرئيسي لإيران. هذا في حين أن التوقعات لا تشير إلى تحقيق ذلك في آخر مهلة محددة لذلك الأمر.

وقد صرح أمر اللهي الرئيس السابق لهيئة الطاقة النووية الإيرانية قائلاً: "لقد وقعت إيران في فخ التعامل مع الروس بعد أن انسحب كل من الألمان والفرنسيين من التعاون مع إيران بذرائع عديدة، وأجبرنا على أن نتعامل معهم، والآن نحن في ظروف لا تتيح لنا طريقاً للتراجع وليس من الواضح إلى أي مدى نستطيع مواصلة طريقنا".

وكتبت صحيفة سرمايه (رأس المال) نقلاً عن أحد نواب المجلس، نظراً لطبيعة المباحثات النووية والنهج الذي سلكناه، كان الحتمي أن نتعرض لعقوبات وبناء على هذا من الضروري أن نتخذ قراراتنا وفق استراتيجية الأزمة- وينبغي علينا ألا نتجاوز الأنشطة النووية السلمية إذ نحن الآن في مرحلة التهديد وإذا استمر هذا الأمر سيعاني الاقتصاد الإيراني من مشاكل حقيقية، كما أن وقف التعامل بالدولار وعدم فتح اعتمادات مستندية قد ألحق أضرارا بالغة برؤوس الأموال الإيرانية.

أما حسين موسويان فقد رد على تصريحات بعض نواب المجلس ووسائل الإعلام المتشددة التي طالبت بالانسحاب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (N.P.T) قائلاً: الخروج من اتفاقية (N.P.T) لا يساعد على حل مشكلة الملف النووي، وينبغي علينا أن ننظر هل نريد تصعيد الأمور أم الحل. إن الخروج من اتفاقية (N.P.T) يتيح للولايات المتحدة قدرة أكبر على المناورة.

أما محمود أحمدي نجاد فقد أعلن على الفور بعد التصديق على قرار مجلس الأمن أن إيران ستواصل عمليات التخصيب، الأمر الذي يعني نهاية المباحثات، وقد قال موسويان صراحة ينبغي على المسئولين عن الملف النووي ألا يوصلوا الأمر إلى هذا الحد مضيفا: "يجب ألا يصل الملف النووي الإيراني إلى هذا الحد إذ أنهم سيواصلون إصدار القرارات ضد إيران، ونحن سنرفضها كذلك، وستتعقد الأمور. وعلينا أن نفكر في تدابير توقف تأزم الموقف عند هذا الحد.

فقد وصلت كل من روسيا والصين إلى نقطة اتخاذ القرار والاختيار بين إيران من جهة والولايات المتحدة وأوروبا من جهة أخرى وبالطبع لن يختارا إيران.

كما ينبغي على إيران قبل أن تصل إلى نقطة اتخاذ القرار أن تكون ذات نظرة واقعية وأن تحدد سلفاً ما سيؤدي إليه قرارها. أعتقد أننا استندنا على روسيا أكثر من اللازم، هذا في حين أنه ينبغي ألا نصل بالأمور إلى نقطة الاختيار من الأساس. كما أن أوروبا منذ أن كانت تجري مباحثات مستمرة مع إيران. كانت قراراتها منوطة دائماً بوجهة النظر الأمريكية. ونحن ندرك جيداً أن الأوروبيين ليسوا وحدهم في هذه المباحثات. وقد أشار موسويان فيما يتعلق بحجم العقوبات المفروضة على إيران أن العقوبات يمكن أن تشمل الأفراد الذين لهم دخل بشكل مباشر بالأنشطة النووية والصاروخية الإيرانية أو يساعدون أو يؤيدون تلك النشاطات، وأن لفظة يؤيدون التي أضيفت ذات أهمية كبيرة، لأن من ينطبق عليهم هذا اللفظ إذا لم تشمل أفراد الشعب الإيراني على أساس تأييدهم للأنشطة النووية السلمية فإنها على الأقل ستشمل جميع المسئولين الإيرانيين كما سيؤثر القرار كذلك على دراسة الطلاب الإيرانيين في الخارج الذين يدرسون في فروع متعلقة بالطاقة النووية والصواريخ.

هذا في حين أن رئيس الجمهورية الإيرانية قد أعلن أن قرار مجلس الأمن قرار غير قانوني، وقد صرح موسويان بأن القول بعدم قانونية ومشروعية القرار ليس في صالح قضيتنا في الملف النووي، فطبقاً للمادة ٢٥ من اللائحة التأسيسية للأمم المتحدة. جميع الدول الأعضاء بالمنظمة ملزمة بتنفيذ قرارات المنظمة الدولية، ونحن لا نستطيع أن نعتبر هذا القرار غير قانوني، لكن ينبغي توافر إدراك صحيح لما يفهمه المجتمع الدولي.

على أي حال مجلس الأمن هو أعلى مرجعية دولية وعليه لا يمكن أن ينفذ قراراته أي مرجعية دولية أخرى.

نحن لدينا وجهة نظرنا الخاصة ونجمع عليها، لكن يجب كذلك أن يكون لدينا فهم صحيح للقرارات الدولية.

قبل هذا كان حسن روحاني رئيس فريق المفاوضين الإيرانيين السابق في المباحثات النووية قد تحدث في مجلس خبراء الوكالة الدولية للطاقة وأكد أن الأنشطة النووية الإيرانية أنشطة سلمية، ومع هذا أدت السياسات النووية الإيرانية على مدار عام مضى إلى دفع أعضاء مجلس الأمن إلى اعتبار أن إيران تمثل خطراً على الأمن العالمي وهو أمر جديد بالتأمل والتحليل، يقول روحاني: "كثيرون اعترضوا على ما حدث، حيث قالوا لماذا سمحنا للوكالة أن تمتد يدها لبعض الأماكن في إيران، إنهم لم يدركوا أي هدف كنا نسعى إليه، إن هدفنا النهائي إثبات سلمية نشاطاتنا النووية وتأييد الوكالة لها وقد أدى هذا الأمر إلى إصدار قرار من مجلس حكماء الوكالة في ديسمبر ٢٠٠٤ بإجماع الأصوات يؤكد سلمية الأنشطة النووية الإيرانية، ولم يستطع الأمريكيون الاعتراض عليها.

الزاوية الثقافية

البازار الإيرانى.. عمارة الأسواق (٢/٢)

■ أ.د. محمد نور الدين عبد المنعم
كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهر

ارتبطت الأسواق التقليدية فى مسيرة تكوينها وتحولها بعناصر أخرى فى المدن الإسلامية كالمساجد والمدارس والحمامات وغير ذلك، وترى مثل هذه العناصر فى وسط المدن القديمة حتى اليوم . وعلى الرغم من أن بعض أقسام الأسواق التقليدية فى إيران قد تهدمت، إلا أن هناك أسواقاً جديدة تبنى بنفس الأسلوب المعمارى القديم.

وكان لبوابات المدن دور كبير فى الأنشطة التجارية، وكثيراً ما كانت تقوم تجمعات للمعاملات التجارية بجوار هذه البوابات، وقد يمتد السوق من البوابة إلى داخل المدينة حيث يكون المسجد الجامع والقصر الملكى. وغالباً ما كانت الميادين هى نهاية كثير من شعب السوق وفروعه. وكان وجود الميادين الكبيرة والأسواق مظهراً جديداً للمجتمعات التى تم التخطيط لها مسبقاً منذ العصر الصفوى فى إيران وما تلاه مثل "ميدان سعادت" فى قزوين، و"ميدان نقش جهان" فى أصفهان، وميدان "كنجعلى خان" بكرمان. كما كان للوضع الجغرافى والطبيعى للمدينة تأثير كبير فى إقامة الأسواق وتوسعاتها كوجود الأنهار والجبال والبحار وغير ذلك.

ومن العناصر المعمارية التى تشكل السوق ما يطلق عليه فى الفارسية اسم "راسته" ومعناها الصف المستقيم من الحوانيت أو العقود المسقوفة (البواكى)، وكان يتجه غالباً من بوابة المدينة إلى داخلها، وكان عرض هذه الأسواق يتراوح ما بين ٦ إلى ١٢ قدماً (من ٤ إلى ٨ أمتار تقريباً)، وقد يصل طول هذه الأسواق إلى عدة فراسخ . وكانت الحوانيت الموجودة على طول هذا النوع من الأسواق ذات عرض موحد (من ٣ إلى ٥ أقدام)، وقد يكون بداخلها مخزن صغير، وأمام هذه الحوانيت توجد مصطبة تستخدم كمكان لعرض البضائع. ولهذه الحوانيت أبواب خشبية تغلق بضلفة أو ضلفتين كانت قديماً مجالاً لإبداع النجارين وفنهم.

ومن تلاقى هذه الأسواق الطولية يتكون ما يطلق عليه فى الفارسية "چارسو" أى السوق ذو الأربعة أطراف. وله مخارج من نواحيه الأربعة وكان تكوين هذا السوق يتيح إقامة قباب عالية فوقه،كما أتاح إتساع عرضه وإرتفاعه المجال لإقامة طابق ثان تفنن فيه المعماريون . وبالمرور فى "الراستات" نصل إلى فراغات مكشوفة أو مغطاة تطلق عليها أسماء مختلفة فى إيران والدول المجاورة لها مثل "سراى" و "خان" و "تيمچه" (أى الرباط والخان) .

الدور الإجتماعى والثقافى للسوق:

أما عن الدور الإجتماعى والثقافى للسوق،فمما لا شك فيه أن السوق كان يعد من أهم التجمعات داخل البلدان الإسلامية ومنها إيران، حيث كان له دور عظيم - نظراً للصلة المستمرة بينه وبين طبقات الشعب المختلفة - فى التطور الإجتماعى والثقافى. ويكفى أن هناك آداباً وأخلاقاً اكتسبها عامة الناس من التعامل مع السوق والتجار، ومن ذلك فضيلة التجارة والكسب الحلال الذى هو من علامات الإيمان ومن جملة العبادات، ويمكن العثور على أقوال كثيرة فى هذا الصدد لعلماء الدين، وقد تمسك الصوفية بهذا المعنى واعتبروا الاشتغال بالكسب الحلال بالنسبة للمريدين أمراً ضرورياً حتى يتيح لهم التفرغ للعبادة بعد الحصول على ضرورات الحياة واستيفائها. ولننظر إلى ما قاله الإمام أبو حامد الغزالى (المتوفى سنة ٥٠٥ هـ) فى كتابه "إحياء علوم الدين" عندما تحدث عن آداب الكسب والمعاش فى الباب الثالث عشر، وما ذكره حول بيان شروط صحة المعاملات وما يجوز بيعه وما لا يجوز، وحديثه عن اجتناب الظلم فى المعاملات، وقوله : "ينبغى أن لا تشغلك التجارة فتطلب الربح فى الدنيا وتضيع رأس المال فى الآخرة، فتخسر خسراناً مبيناً، فلتكن نيتك من التجارة الكسب فى طلب الحلال والتعفف عن السؤال وتحصيل الزاد لتتفرغ به لطلب الآخرة"، وقوله فى موضع آخر عن التاجر: وإذا كان يريد بتجارته ما قدمناه فلا يشغله سوق الدنيا عن سوق الآخرة وهو المساجد، قال الله تعالى: "رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله".

ويقول فى موضع آخر: ويجوز البيع من الكافر ولكن لا يباع منه المصحف والعبد المسلم، ولا يباع منه السلاح إن كان من أهل الحرب، ولا يجوز بيع الخمر والودك النجس

والعاج ولا شراؤها، ويجوز بيع الدهن الذى نجس بوقوع نجاسة فيه ولا يجوز بيع الكلب والحشرات والملاهى، ويجوز بيع ما عليه الصور من الفرش واستعمالها لقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضى الله عنها (اتخذى منها نمارق)، ولا يجوز استعمالها منصوبة ويجوز موضوعة (أنظر مختصر إحياء علوم الدين ١٠٢ - ١٠٤).

ويعتبر كتاب "قابو سنامه" من أقدم المؤلفات الفارسية التى تحدثت عن آداب الكسب وأخلاقه، وقدم مؤلفه النصيحة للتاجر فقال: "... يجب أن يكون التاجر جريئاً غير وجل على المال والنفس وينبغى أن يكون أميناً، ولا يرغب فى إضرار الناس من أجل نفعه ولا يعرض نفسه لملامة الخلق طمعاً فى ربحه، ويعامل من هم دونه، فإذا تعامل مع أكبر منه فليتعامل مع شخص ذى أمانة وديانة ومروءة، ويحترز من المخادعين، ولا يتعامل مع من لا خبرة له فى البضاعة ... ولا يتعامل بالنسيئة طمعاً فى الزيادة، إذ كثيراً ما تثمر الزيادة النقصان، ولا يدقق فى التوافه .. وأكمل الناس دينا من لا يكذب على المبيع لأن الكذب على المبيع غير مستحسن عند الكافر والمسلم" (قابوسنامه ص ١٦٩، ١٧٠). وهناك نصائح أخرى كثيرة قدمها مؤلف الكتاب وذلك خلال فصل بأكمله فى كتابه تحت عنوان "فى التجارة"، ولا شك أن حديثه حول التجارة وأخلاقياتها يدل على مدى أهمية هذا العمل وكيفية التربح منه ربحاً حلالاً طيباً لا شبهة فيه.

وكما كان للبازار دور نشط فى النواحى السياسية فقد كان له دور أيضاً فى النواحى الثقافية، حيث كان موطناً للفن والفكر والأدب. وقد استخدمت نفس كلمة "بازار" فى تعبيرات ومصطلحات كثيرة فى الأدب مثل: بازار معنى (سوق المعانى) وبازار قلم (سوق القلم) وبازار أهل فضل (سوق أهل الفضل) وبازار نظم ونثر (سوق النظم والنثر) وبازار علم، وبازار فلسفه، وغير ذلك. كما يطلق على عامة الناس فى الفارسية أيضاً مصطلح "مردم كوچه وبازار".

ومما لاشك فيه أن كثيراً من المصطلحات والألفاظ التى استخدمها أصحاب المهن والحرف قد دخلت اللغة وتسببت فى ثرائها بعد أن اتسعت الأسواق وازدهرت فيها الحرف المختلفة، ولم يستخدمها أهلها فقط فى مجال عملهم بل كانوا يستخدمونها فى أحاديثهم مع كافة الناس الذين كانوا يفهمون معظمها بحكم تعاملهم مع أهل السوق، إلا أن بعضها كان غامضاً ومبهماً بالنسبة لهم، لأنه كان يستخدم فى الغالب بين أهل الحرفة أو المهنة الواحدة وفى مجال العمل فقط. هذه المصطلحات والألفاظ لم تكن من اللغة الفصحى بل ظهرت من تعامل الناس فى الأسواق، إلا أنها تعد إضافة جديدة إلى اللغة ومصدراً من مصادر ثرائها وتنوع مفرداتها.

ومن أقدم الأشعار التى قيلت فى اللغة الفارسية وتناولت الحرف والمهن وأهل السوق تلك القطع التى أنشدها الشاعر مسعود سعد سلمان (توفى ٥١٥ هـ) والأمير خسرو الدهلوى (توفى ٧٠٥ هـ) وقد شاع نظم مثل هذه الأشعار فى القرون التالية عليهما، إلى درجة أنه نظمت أشعار فى الأدب الفارسى حول الأسواق وأنواع الحرف والمهن وأدواتها، وورد بها الكثير من الألفاظ والمصطلحات الخاصة بها. وكان يطلق عليها: "شهر آشوب" (مثير الفتن فى المدينة) و "شهر انكيز" (مثير المدينة) و "عالم آشوب" (مثير العالم). ويقال إن: شهر آشوب هو عبارة عن نثر أو شعر فى مدح أو ذم أو وصف أهل المدينة وخاصة أهل السوق والمهنيين، ذلك لأن لهم دوراً فعالاً فى نشر النظام أو الفوضى فى المدن. وكان لبعض هذه المنظومات أسماء خاصة مثل: "شهر آشوب" لسيفى البخارى المعروفة باسم "صنايع البدايع"، وكذلك "مجمع الأصناف" المنسوبة للسانى الشيرازى (متوفى ٩٤٠ هـ) أو "صفات الأصناف" ليوسف أصم الإسترابادى، التى تعد من أهم نماذج هذا النوع من الأشعار. ولم يكن لهذا الشعر قالب خاص، غير أن النظم فى قالب الرباعى كان شائعاً فيه.

والغريب أن بعض منظومات الـ "شهر آشوب" هذه كانت من نظم أهل السوق أنفسهم أو تأليفهم، ومن شعراء أهل السوق الذين نظموا شعراً نذكر "شاطر عباس صبوحى" الذى كان يمتلك مخبزاً، واستعمل فى أشعاره أسماء أدوات بعض الحرف على سبيل الاستعارة والكناية.

والحقيقة التى لا جدال فيها أن السوق كان يضم بين جنباته عدداً غير قليل من العلماء والأدباء، وكان هؤلاء العلماء والأدباء ينظمون مجالس لدروسهم فى الحوانيت داخل السوق، كما كان بعض الرواة يروون الأحاديث فى الأسواق، ومن هؤلاء أبو نصر إبراهيم بن فضل الأصفهانى وأبو منصور القفال اللذان كانا يقفان فى سوق اصفهان ويرويان الحديث عن ظهر قلب ويذكرا سلسلة الإسناد. وقد وجد كثير من المدارس طريقه إلى قلب السوق، كما هو الحال فى سوق طهران. وكان وجود حوانيت الوراقين وبائعى الكتب يكمل الصلة الوثيقة بين السوق والمدرسة والمسجد، ومن هنا كانت الأسواق فى إيران وفى غيرها من الدول الإسلامية مركزاً هاماً للتعليم ونشر الثقافة بين الناس، حيث كان كثير من العلماء يقضون قسماً كبيراً من أوقاتهم داخل السوق عند بائعى الكتب، وذلك لشراء الكتب أو قراءتها أو نسخها، وكان للبعض منهم حوانيت داخل السوق يقومون فيها بتعليم طلاب العلم ومريديه.

وتفيد المصادر المختلفة أن بعض الأسواق كان وقفاً، وكان كثير من المدارس والمساجد الموجودة بها لها وقف خاص كذلك. وما زالت أعداد كبيرة من الحوانيت والخانات المسقوفة فى سوق طهران ضمن أوقاف المسجد ومدارس السوق.

ومن الظواهر الهامة أيضاً فى السوق تأثير التصوف على أهل السوق وانتشار التوجه الصوفى وبعض تنظيمات الفتوة على القائمين عليه. وقد ردد الصوفية كثيراً من الأقوال التى تشجع المريدين على الكسب والعمل فى السوق حتى لا يكونوا فى حاجة إلى غيرهم كقولهم: "التوكل حال النبى والكسب سنته، وكل من بقى على حاله لا ينبغى له ترك سنته". ومما يؤكد الصلة بين أهل السوق والتصوف أن بعض الأسواق كانت تضم خانقاهات أو أقيمت بجوار الخانقاهات (التكايا)، كما كان بعض المتصوفة يعمل فى الأسواق مثل العطار (توفى ٦١٨ هـ) وتوضح ألقابهم المهن التى كانوا يزاولونها فى السوق، وينقل عن الشيخ أبى سعيد بن أبى الخير قوله : "إن الرجل الجدير بأسماء الرجال هو الذى يعيش مع سائر الناس، فيشترى منهم ويبيع لهم، ويتزوج منهم ويتعامل معهم، بشرط ألا يغفل لحظة واحدة عن ذكر الله".

وقد تأثرت نظم الفتوة ومبادئها بأفكار وآداب وسلوك الطبقة المتوسطة فى مجتمع الحرفيين والتجار، كما أن بعض المهن أو الحرف قد خلقت لنفسها قانوناً وآداباً خاصة فى الفتوة . وقد ترك بعض التجار من أهل الفتوة مؤلفات مكتوبة ورتبوا لهم سلاسل، مثل "فتوت نامه چيت سازان" (رسالة فتوة صناع القماش القطنى المشجر) و "فتوت نامه آهنكران" (رسالة فتوة الحدادين) الذين اعتبروا بعض أئمة الشيعة هم مؤسسوا ومشايخ طريقتهم، وقصدهم من الإثنى عشر شيخاً وأستاذاً أو الإثنى عشر مبدأ أخلاقياً الأئمة الإثنى عشر. وفى كل رسالة من هذه الرسائل وصفوا الأساليب الأخلاقية للعمل فى الحانوت وتعليم التلاميذ أو الصبية . ويعتبر كتاب "فتوت نامه" لواعظ الكاشفى (توفى ٩١٠هـ) أيضاً من أشهر المؤلفات فى نوعه وهو يشتمل على إشارات كثيرة عن السوق وأهله وآداب فتوة السوق وأخلاقه.

الدور السياسى للسوق:

ومن الموضوعات الجديرة بالدراسة فى السوق دوره فى بعض الأحداث السياسية لإيران، وهو المؤسسة المستقلة التى لم تفلح سلطة فى احتوائها، كما أنه كان الممول الرئيسى للمؤسسة الدينية، إذ أن التجار يدفعون الزكاة والخمس إلى الفقهاء ليتولوا إنفاقها فى مصارفها الشرعية. وكان التجار من ناحيتهم يسعون دائماً إلى كسب المؤسسة الدينية، كما كانت المؤسسة الدينية تحرص على استمرار كسب التجار. ومن الثابت تاريخياً أن الأسواق كانت تغلق أبوابها عندما يغضب الفقهاء ويعتصم التجار بالمساجد عند إعلان احتجاجهم على السلطة.

ومن أهم الأدوار التى قام بها أهل السوق دورهم فى الثورة الدستورية، وقد لعبت الاتحادات التجارية التى ساعدت الثورة دوراً عظيماً بعد ذلك فى أنشطة أول دورة من دورات المجلس النيابى الإيرانى. ولا ننسى المشاركة الفعالة لرجال السوق فى المظاهرات التى قامت فى بداية الثورة الدستورية حيث خرج التجار بقيادة رجال الدين بعد أن أغلقوا حوانيتهم وتظاهروا فى جامع شاه عبد العظيم فى جنوب طهران فى عام ١٩٠٦ .

وعندما برزت الحركة الوطنية بزعامة مصدق وأثيرت قضية تأميم النفط كان البازار مصدراً من مصادر القوة التى وقفت وراء مصدق بعد أن أيده بعض رجال الدين . وبعد الانقلاب على مصدق نفسه عام ١٩٥٣م وظهور حركة المقاومة الوطنية شكلت لجان كان من ضمنها لجنة السوق حيث كان التجار هم أول من لبوا نداء حركة المقاومة بعد الانقلاب وأسسوا هذه اللجنة، ولم يتوانوا عن مواجهة النظام القائم آنذاك على رغم المعاناة التى تمت على أيدى المؤسسة العسكرية بتخريب السوق وسجن التجار ونفيهم.

وفى عهد الشاه محمد رضا بهلوى قام البازار أيضاً بدور كبير فى المعارضة، وكان يشكل فى حقيقة الأمر القوة الثالثة فى إيران بعد المؤسسة الدينية والبلاط الملكى. ولا شك أن تأثير رجال الدين كان قوياً على التجار، وكان من الطبيعى أن يقف البازار مؤيداً للمؤسسة الدينية فى معاركها ضد الشاه قبل الثورة الإسلامية وخلالها، وبخاصة منذ إعلان حزب الحكومة الأوحد رستاخيز عام ١٩٧٥م الذى استهدف بسط يد الدولة لأول مرة على الأسواق والمؤسسات الدينية، وفى تلك الأثناء تعرض كثير من التجار للسجن كما تعرض بعضهم للنفى. هذا الدور الذى لعبه البازار قبل قيام الثورة كان عاملا مؤثراً فى تقوية معسكر الثورة وزلزلة النظام الملكى ثم نجاح الثورة بعد ذلك.

وعندما بدأت الثورة الإسلامية فى إيران وتصاعدت بشكل ملحوظ فى أوائل عام ١٩٧٨ شارك التجار فى المظاهرات التى عمت شوارع طهران بقيادة رجال الدين والتى كانت تطالب بعودة الخمينى من منفاه وإلغاء رقابة الدولة على الأسعار والسماح بعقد المؤتمرات السياسية .

وبعد أن سيطر رجال الدين على الحكم فى إيران وتدخلوا فى كل كبيرة وصغيرة فى الدولة، حاول رجال الخمينى اجتذاب أصحاب رؤوس الأموال وتجار البازارات لعضوية الحزب الجمهورى الحاكم وعينوا الكثير منهم فى المناصب القيادية والإدارية بالدولة بعد أن أهملوهم فى الفترة اللاحقة لنجاح الثورة .

وهكذا وجدنا أن الأسواق فى إيران تعد أكبر الركائز الاقتصادية، فضلاً عن أنها الأقدر على دفع زكاة المال وضريبة الخمس المقررة على الشيعة ومنح الأوقاف، وهذا ما دعم صلة رجال الدين برجال البازارات .

ويقسم البعض المراحل التى مر بها البازار فى إيران إلى ثلاث مراحل : الأولى : وهى المرحلة التى كان البازار فيها موجوداً كقوة فاعلة، وهذه المرحلة تبدأ من العصر

الصفوى وحتى قيام الثورة الدستورية . أما المرحلة الثانية : فهى المرحلة التى وصل فيها البازار فى صراع مع القوى السياسية الأخرى فى البلاد بعد الثورة الدستورية وقضية تأميم النفط، وفيها يتعرض البازار لضغوط كبيرة ويدخل فى صراعات كثيرة حتى قيام الثورة الإسلامية . أما المرحلة الثالثة : فهى مرحلة ما بعد الثورة والتى يمكن أن نطلق عليها اصطلاحاً "أوج القوة".

وفى المرحلة الأولى كانت القوى التقليدية فى إيران وعلى رأسها رجال الدين وتجار البازار يؤيدون الصفويين ويعترفون بهم على أنهم الحكومة أو السلطة التى استطاعت أن تجعل من التشيع مذهباً مزدهراً وقوياً، فى حين كانت هناك قوى أخرى تعتبرهم مظهراً من مظاهر الظلم والقهر . والمعروف أن أقدم الأسواق فى إيران ارتبطت فى هذه الفترة بمدن تبريز وقزوين وأصفهان وهى مراكز قوة الصفويين . وقد أقام الشاه عباس فى ميدان "نقش جهان" بأصفهان ثلاثة أسباب للقوة هى : قصر عالى قابو ومسجد شاه والبازار . وقد اعتمد الصفويون على تعبئة كل القوى فى مواجهة التسنن، وإحياء التشيع، ومن هنا نقل الشاه عباس عاصمته أو مقر حكومته من قزوين إلى أصفهان، وقام بقمع أهل السنة، ووطد علاقته بالبازار وأهله.

كان البازار قريباً من المؤسسة الدينية فى العصر الصفوى حيث كان كثير من أهل البازار يشاركون فى دروس الحوزات العلمية. وكانت لديهم معلومات فقهية جديرة بالاهتمام، وقد ظل هذا التقليد رائجاً حتى قبل قيام الثورة . وكما كانت المؤسسة الدينية فى حاجة إلى البازار كمصدر للتمويل، فقد كان أهل البازار أيضاً فى حاجة إلى الحوزات العلمية التى تتولى إعتماد مشروعية أعمالهم وسلوكياتهم، ومازالت الصلة الوطيدة قائمة بين المؤسسة الدينية والبازار حتى يومنا هذا.

أما فى المرحلة الثانية، فقد تم اكتشاف النفط فى إيران وحاول الإنجليز احتكار مصدر الثروة هذا، وتحكموا فى بداية الأمر فى تجارة الدخان وعقدوا اتفاقية مع إيران تعطيهم الحق فى بيع الدخان وتوزيعه عن طريق شركة إنجليزية، وبهذا تسرب الإنجليز إلى إيران وإلى البازار بشكل مباشر، وكانت هذه القضية بداية الاختلاف بين النظام الحاكم من ناحية والبازار والمؤسسة الدينية من ناحية أخرى. ولما كانت تجارة الدخان جزءاً لا يتجزأ من تجارة السوق، فقد أحس أهل البازار بأنهم إذا لم يعترضوا على هذا الوضع فإن عملية التدخل فى شئونهم ستستمر، وسوف يتولى الأجانب بالتدريج امتياز التجارة فى سائر البضائع. وقد استطاعوا فى هذا الصراع ضم المؤسسة الدينية إليهم، وقامت حركة مناهضة للأجانب مع إصدار فتوى ميرزا الشيرازى حول تحريم الدخان، وكان من نتيجة هذا التضامن بين البازار والمؤسسة الدينية إلغاء هذا الامتياز.

وفى العصر البهلوى ومع صراع القوى تحول البازار من قوة اقتصادية واجتماعية إلى قوة سياسية واجتماعية وتخلى يوماً بعد يوم عن قوته فى ساحة الاقتصاد. فقد اتجهت الحكومة إلى الغرب وازداد دخل النفط، فأصبحت الحكومة فى وضع أقوى وضعف دور البازار إلى حد ما . ومع ذلك فإنه يمكن القول بأن البازار كلما ابتعد عن النظام الحاكم كلما أصبح دوره أكثر فاعلية وتأثيراً على الساحة السياسية . وقد نظر رجال البازار فى بداية الأمر إلى رضاشاه على أنه رجل وطنى. وظل الحال على هذا المنوال لمدة عشر سنوات، وكلما ازداد الأمن والاستقرار فى البلاد كلها نعم التجار بتجارتهم فى جو يسوده الاطمئنان والأمان . غير أن الأمر لم يستمر على هذا النحو كثيراً ؛ إذ بدأ الصراع بين البازار والمؤسسة الدينية من ناحية وبين حكومة رضاخان من ناحية أخرى، وذلك بسبب رغبة الأخير فى إحلال النموذج الغربى فى إيران، وكان موضوع خلع الحجاب ومحاربة التقاليد السائدة فى إيران من الأشياء التى أشعلت الموقف بين الجانبين.

ويرى البعض أن البازار كان هو القوة الاجتماعية الوحيدة التى دافعت عن النظام الشيعى دائماً وكانت له القدرة للقيام بهذا، ولم يكن للمؤسسة الدينية هذه القدرة، بحيث أنه إذا انفصل البازار عنها فلم تكن تستطيع بمفردها القيام بدور القوة الاجتماعية المؤثرة والفعالة. وذلك لأنه كان للبازار إيديولوجيته وعلاقاته الاجتماعية وتنظيماته السياسية والمدنية وخبرته الاقتصادية ومصادره المالية . وكان أهل البازار دائماً مستعدين للتخلى عن مصالحهم الاقتصادية والمادية فى سبيل الدفاع عن التقاليد السائدة فى بلادهم.

وعندما رحل رضاشاه واحتلت إيران من قبل الحلفاء فى عام ١٩٤١م تعرض البازار لضغوط كبيرة، فتحرك من أجل المواجهة وظهرت حركات كثيرة مثل "فدائيان اسلام" وتم اغتيال كسروى، وكان صلب تشكيل "فدائيان اسلام" هم أهل البازار .

وعند تشكيل الحركة الوطنية شارك كثير من أهل البازار فى الاجتماعات السياسية والتفوا حول التنظيمات والشخصيات الوطنية الموجودة آنذاك، ودافعوا عن هذه الحركة لأنهم أحسوا بالتهديد بسبب قضية النفط، وأنهم معرضون للخروج من دائرة الاقتصاد فى البلاد . ومن هنا كان مصير النفط مهماً جداً بالنسبة للبازار . وقد اعتبرت حكومة محمد رضا بهلوى البازار والمؤسسة الدينية من عوامل الحيلولة دون التقدم فى التنمية ولابد من إزاحتهما من الطريق . وقد أثر هذا على البازار كثيراً فاضطر كثير من أهل البازار للخضوع للظروف الجديدة، وبدءوا يأخذون توكيلات الشركات الأجنبية الكبرى .

ولا شك أن البازار قد تأثر دائماً بالعلاقات بين طوائفه المتعددة، كما تأثر أيضاً بالهيئات والتنظيمات

الدينية داخله، وأيضاً كان لدور مراجع التقليد أثر بالغ فى البازار، حيث سعى كبار رجال البازار للتقرب منهم، وكان دورهم فعالاً عندما يتعرض أحد رجال البازار للضغوط أو للقبض عليه . وحتى بعد قيام الثورة الإسلامية إحتمى بعض أهل السوق بمراجع من أمثال آية الله كلپايكانى وآية الله الخوبى وغيرهما عندما تعرضوا لضغوط من بعض الجهات الحكومية .

أما المرحلة الثالثة، فهى التى عارض فيها الإمام الخمينى الشاه وحكومته ووقف البازار بجانبه، بل وصل الأمر إلى أن ترك بعض أهل البازار مراجعهم وانتقلوا إلى تقليده وتأييده أثناء الثورة، وكمثال على ذلك نجد معظم مقلدى آية الله خوانسارى وقسم من مقلدى آية الله شريعتمدارى قد اتبعوا الإمام الخمينى من الناحية السياسية وكانوا ينشرون ويذيعون بياناته . وقد استطاع البازار السيطرة على كثير من المؤسسات الاقتصادية نظراً لعلاقاته ونفوذه، وأخذ البازار والمؤسسة الدينية يتدخلون فى كل صغيرة وكبيرة فى البلاد .

الأسواق الدورية أو الموسمية:

يطلق على هذا النوع من الأسواق فى اللغة الفارسية اسم "بازار هاى أدوارى"، وهى عبارة عن أسواق مؤقتة كانت تقام كل فترة لمدة يوم أو عدة أيام فى أماكن محددة لتبادل البضائع والمنتجات الحيوانية والزراعية والطيور والمنسوجات والصناعات اليدوية . ولا نعلم بطبيعة الحال تاريخ نشأة هذه الأسواق، ولكن من المحتمل أن أول هذه الأسواق المؤقتة نشأ متزامناً مع عصر الزراعة والتوسع فيها وفى المنتجات الزراعية والحيوانية فى المجتمعات الريفية القديمة . وفى ذلك العصر اضطر المزارعون إلى إقامة نوع من العلاقات التبادلية مع بعضهم البعض حيث زادت المنتجات عندهم عن حاجة كل أسرة، ومن هنا كانوا يجتمعون كل فترة فى وقت ومكان معينين وخاصة فى أماكن التجمعات الدينية والتعبدية ويقومون بتبادل المواد والبضائع المختلفة. وانتظمت بعد ذلك بالتدريج هذه اللقاءات التجارية واتخذت شكلاً اجتماعياً واقتصادياً، وأرسيت قواعد وأسس الأسواق الدورية فى الحياة الاجتماعية لسكان المجتمعات القديمة.

ويمكن تقسيم هذه الأسواق إلى أسواق يومية وأسبوعية ونصف شهرية وشهرية وفصلية وسنوية. أما بالنسبة للأسواق الأسبوعية فهى أسواق محلية قروية كانت تقام منذ أقدم العصور لمدة يوم فى الأسبوع عادة فى مكان مفتوح أو ميدان . وكان الباعة يعرضون فيها بضائعهم تحت الخيام وعلى البسط المفروشة على الأرض. وما زالت هذه الأسواق الأسبوعية تقام فى القرى فى كثير من مدن العالم بنفس الشكل والأسلوب القديم وخاصة فى إيران وأفغانستان وبلدان آسيا الوسطى.

وللأسواق الأسبوعية فى إيران ماض تليد، فقد راجت منذ القرون السابقة على العصر الإسلامى، وكان القرويون فى القرى القريبة من بعضها يقيمون سوقاً أسبوعية فى أحد أيام الأسبوع لبيع المحاصيل والمنتجات المصنوعة يدوياً والحيوانات الزائدة عن حاجتهم، ويحضر إلى السوق الرجال والنساء على السواء للقيام بهذه العمليات التجارية. ويرتبط اختيار يوم محدد للسوق الأسبوعى باعتبارات مختلفة أهمها قرب القرى والأحياء وتجاورها وتجنب تداخل أيام الأسواق المختلفة بعضها مع بعض. وقد خصصت بعض هذه الأسواق الأسبوعية لبيع وشراء نوع أو عدة أنواع من البضائع والأمتعة أو الحيوانات أو الصناعات اليدوية، ومثال ذلك أسواق الخيول . كما لعبت بعض العوامل دوراً فى ظهور هذه الأسواق وانتشارها مثل شبكة الطرق وبعض الإمكانيات والظروف الطبيعية، فمثلاً كانت بعض هذه الأسواق تقام بجوار آبار المياه والعيون حتى يحصل المشاركون فيها على حاجتهم من الماء بسهولة ويسر.

وقديماً كانت هذه الأسواق تقام فى مناطق جغرافية وثقافية مختلفة ومتنوعة فى بلاد إيران مثل بخارى وآذربايجان وجيلان ومازندران وجرجان وخراسان وخوزستان، وكانت تسمى باسم اليوم الذى تعقد فيه كسوق السبت أو سوق الأحد، وغير ذلك.

وفى مثل هذه الأسواق لم تكن النقود تلعب دوراً كبيراً فى البيع والشراء، فقد كانت التجارة تتم عن طريق المقايضة . وقد أشار الكتّاب والرحالة الذين قدموا إلى إيران فى القرون الأخيرة إلى أسواق جيلان الأسبوعية ومن بينها سوق ماسال (مدينة فى جنوب شرق تالش) التى كانت تقام كل يوم سبت فى حوانيت مسقوفة، وهى تعتبر أقدم سوق أسبوعى فى جيلان . وقد ذكر البعض أحياناً أسواقاً أسبوعية أخرى مثل "بازار سياه درويشان" وسوق "هنده خاله"، ولم يكن لها يوم محدد فى الأسبوع، وقد أشار بعض الرحالة إلى مجموعة من التجار الجوالين المعروفين باسم "بازارمچ" الذين كانوا يتنقلون من سوق أسبوعية إلى أخرى، وكانوا يشترون من الفلاحين الأرز والشعير والكتان والسمك والدخان والفاكهة والحرير والفحم ويبيعون لهم الشاى والسكر والملابس والأقمشة والصابون والمصنوعات النحاسية والحديدية.

ولا شك أن بعض هذه الأسواق الدورية ونمو الكيان الإقتصادى والإجتماعى للقرويين وهجرة الناس التدريجية للإقامة حولها، قد ساعد على ظهور النواة الأولى لبعض القرى والمدن بالقرب من الأسواق أو بجوارها. وكانت بعض هذه القرى أو المدن تسمى عادة بنفس اسم السوق الأسبوعية المقامة بجانبه، وهناك العديد من المدن والقرى فى جيلان تضاف إلى اسمها كلمة "بازار" مثل "مناره بازار" (مدينة قديمة بالقرب من صومعة سرا) و "پير بازار" (من موانى رشت المهمة قديماً)، أو تكون باسم اليوم

الأسبوعى الذى تقام فيه السوق مثل "شنبه بازار = سوق السبت" (قرية تابعة للقسم المركزى بفومنات) و "دوشنبه بازار = سوق الإثنين" (قصبة من توابع رشت) و "چهار شنبه بازار = سوق الأربعاء" (قرية من توابع رضوان توالش) و "جمعه بازار = سوق الجمعة" (قرية فى شمال شرق فومن) وغير ذلك .

ومع اتساع هذه القرى ونموها تطورت أسواقها الأسبوعية وتحولت إلى أسواق ثابتة ودائمة.

وما زال تقليد إقامة الأسواق الأسبوعية قائماً فى بعض نواحى إيران ومن ذلك جيلان ومازندران كما كان الحال فى الماضى تماماً، وقد ذكر بعض الباحثين أنه فى عام ١٩٩٠م كان يوجد فى مازندران وحدها ١٦ سوقاً أسبوعية و ٩ أسواق يومية .

أما الأسواق السنوية أو ما يطلق عليها اسم "المكاره" فهذه كانت تقام فى مكان وزمان معينين مرة واحدة كل عام لمدة يوم أو يومين أو عدة أيام، وقد تمتد من أسبوع إلى ثلاثة أسابيع.

وكلمة "مكاره" هى مخفف مكاريف، وهى عبارة عن صومعة للقديس مكاريوس كانت تقع على شاطئ نهر الفولجا. وكانت تقام حولها سوق فى خريف كل عام، ويشارك فيه التجار من شتى أنحاء العالم ومنها إيران.

وللأسواق السنوية تاريخ قديم، ويعرفها معظم سكان العالم، ويعتبر الرومان والصينيون والهنود والمصريون والإيرانيون والعرب من أقدم الشعوب التى كانت تقيم الأسواق المؤقتة أو الدورية منذ آلاف السنين كل عام فى فصل معين وفى مناسبات خاصة. وما زالت الأسواق السنوية تقام كظاهرة اجتماعية واقتصادية هامة. كما أن لها قيمة كبيرة لدى سكان المجتمعات التقليدية وخاصة مجتمعات القرويين.

ولابد لنا هنا أن نشير إشارة سريعة إلى التجارة والأسواق عند العرب أيضاً، فقد عرف العرب التجارة منذ أقدم العصور، ولم يكن العرب يعيشون معيشة واحدة فى الجاهلية، فقد عرفوا الزراعة فى الجنوب والشرق وواحات الحجاز مثل يثرب وخيبر وفى الطائف ووادى القرى . أما أهل مكة فقد عاشوا على التجارة، إذ كانوا يحملون سلعها بين حوضى المحيط الهندى والبحر المتوسط . وكانت قوافلهم تجوب الصحراء شمالاً وجنوباً فى طرق معلومة، كما كانت تجوبها شرقاً فى طريقين معروفين أحدهما إلى الخليج (الفارسى) من شرقى مكة وكان يمر بمدينة الرياض الحالية، والثانى كانوا يذهبون فيه شمالاً إلى خيبر، ثم يخترقون الصحراء فى وادى الرُّمَّة، ومنه يهبطون إلى الحيرة . وكانوا ينقلون من الجنوب، من اليمن وحوض المحيط الهندى وإفريقيا الشرقية، اللبان والطيب والبخور والجلود وثياب عدن النفيسة وتوابل الهند ورقيق أفريقية والصمغ والعاج، كما كانوا ينقلون من الطائف الزبيب ومن مناجم بنى سليم الذهب . كل ذلك كانوا ينقلونه إلى حوض البحر المتوسط ويعودون محملين بالأسلحة والقمح والزيوت والخمر والثياب القطنية والكتانية والحريرية.

وكانت مكة فى الجاهلية مدينة تجارية عظيمة. وكان بها الكعبة أكبر معابد العرب حينئذ : فكانوا يحجون إلى أصنامهم وأوثانهم فيها، وتقيم لهم قريش الأعياد والأسواق كسوق عكاظ، وكانت أكبر أسواقهم، وكانوا يقيمونها فى نجد بالقرب من عرفات من منتصف ذى القعدة إلى نهايته. ولم تكن سوق تجارة فحسب، بل كانت سوقاً للخطابة والشعر أيضاً، وقد استمع فيها الرسول (صلعم) إلى قس بن ساعدة وهو يخطب فى الناس . وقالوا إنه كانت تقام للنابغة فيها قبة ويفد عليه الشعراء يعرضون أشعارهم، فمن أشاد به طار اسمه وذاع صيته . وكثيراً ما كانوا يفتدون الأسرى فيها وتدفع الديات، وأيضاً كثيراً ما كانت تقوم المفاخرات والمنافرات. وعُرف غير واحد بأن الناس كانوا يحتكمون إليه فيها، ويذكر فى هذا الصدد أناس من تميم مثل الأقرع بن حابس . ومعنى ذلك كله أن عكاظ كانت أشبه بمؤتمر كبير للعرب، فيه يجتمعون وينظرون فى خصوماتهم ومنازعاتهم وكل ما يتصل بهم من شئون . ومن أسواق قريش أيضاً ذو المجاز بالقرب من عكاظ، وكانت تظل منعقدة إلى نهاية الحج . وبجانب هاتين السوقين الكبيرتين كان للعرب أسواق أخرى كثيرة، ومن أهمها سوق دومة الجندل فى شمالى نجد وسوق خيبر وسوق الحيرة وسوق الحجْر باليمامة وسوق المشقر بهجَر وسوق الشِّحْر وسوق حضرموت وسوق صنعاء وعدن ونجران وغيرها، وكان لكل سوق من هذه الأسواق وقت معلوم تعقد فيه. (تاريخ الأدب العربى ص ٧٦، ٧٧).

أما عن أسواق الإيرانيين القدماء السنوية فقد كانت شيئاً تقليدياً معتاداً قبل الإسلام بعدة قرون، وقد أشار الكتاب المسلمون إلى بعضها ووصفوها ومن أشهرها أسواق بخارى مثل سوق (بازار ماخ أو بازار ماخ روز)، وسوق (بازار طوايس)، وسوق (بازار چرغ). وسوق (بازار فنا خسرو كرد) فى فارس . وقد ذكرت المصادر القديمة سوقين سنويين كانتا تقامان فى اصفهان : الأولى وتقام لمدة سبعة أيام فى وقت النوروز وبمناسبة أحد الأعياد ويدعى كَرْين أو كَرْين فى شرق نهر "زانيده رود"، والثانية وتقام فى فصل الربيع أيضاً بجوار بوابة "جور" (كور بوابة مدينة فيروز آباد) . وكانت هناك أيضاً سوق قم التى كانت تقام لمدة يوم واحد فى الثانى والعشرين من شهر بهمن، وهو مواكب لعيد "باد روز" الذى تقوم فيه الفتيات بالدعاء والتضرع وتقديم النذور كى يحصلن على أزواج لهن .

الأسواق السنوية الحالية فى إيران

ما زالت عادة إقامة الأسواق الموسمية أو الدورية السنوية مستمرة عند الإيرانيين حتى الآن، مقتدين فى هذا بعادات أجدادهم وتقاليدهم . ومن أشهر هذه الأسواق التى يمكن أن نطلق عليها اصطلاحاً أسواق زيارتيه "بازارهاى زيارتى" (أى زيارة الأولياء والأماكن المقدسة) "بازار مشهد اردهال" الذى يقام كل عام مواكب لأسبوع زيارة امامزاده سلطان على بن محمد الباقر فى مشهد، وتستمر هذه السوق من ثمانية أيام إلى عشرة أيام، ويرجع تاريخ هذه السوق إلى عدة مئات من السنين، ويتجمع فيها كل عام حشد من التجار القادمين من المدن البعيدة والقريبة وخاصة قم وكاشان ونطنز.

نذكر أيضاً سوق "بازار شاه شهيدان" (سوق سيد الشهداء) التى تقام فى إحدى أيام الجمع التى تقع فى أواخر فصل الصيف عند تجمع القروبين فى منطقة "شاه شهيدان" عند مزار محمد والهادى إبنى الإمام زين العابدين. وكذلك سوقا "حسنى رضا بازار" و "بازار اما مزاده قاسم" وغيرها.

خصائص الأسواق السنوية:

ومن خصائص الأسواق الدورية السنوية الارتباط بالدين والمذهب، حيث يقيم الناس هذه الأسواق مواكبة للاحتفالات والمواسم الدينية فى بعض الأماكن المقدسة والمزارات. ففى إيران القديمة كانت مثل هذه الأسواق تقام متزامنة مع مواسم تجمع الناس للصلاة فى المعابد وبيوت النار والمزارات المختلفة . وفى العصر الإسلامى أصبحت إقامة هذه الأسواق متزامناً أيضاً مع زيارة أضرحة الأولياء والأئمة وبعض المناسبات الدينية الأخرى.

كما ارتبطت مثل هذه الأسواق غالباً ببداية السنة الجديدة وبداية فصل الربيع، ومن خلال الاحتفالات بهذه المناسبة يتحرر الناس كثيراً من عاداتهم وتقاليدهم وينطلقون إلى مجالس اللهو والطرب، ويقيمون المسابقات الرياضية والأدبية، وتبرز رياضة المصارعة فى كثير من مناطق إيران فى مثل هذه المناسبات مثل جيلان ومازندران.

وتتيح هذه الأسواق الموسمية المجال للقاءات بين الناس وحل الخلافات واختيار الزوجات، وهى بذلك تساعد على إقامة علاقات اجتماعية سليمة بين المشاركين فيها. ونظراً لأن هذه الأسواق كانت تقام عادة بجوار أماكن مقدسة وتتزامن مع مناسبات دينية معينة فقد أضفى ذلك عليها شيئاً من التقديس والاحترام، ومن هنا حرص الناس على عدم ارتكاب الأخطاء أو المعاصى، واعتبروا شراء البضائع فيها شيئاً مباركاً وميموناً . ومع ذلك فإن عدداً من زائرى هذه الأسواق لا يراعون حرمتها ولا يمتنعون عن ارتكاب المحرمات سواء فى الماضى أو فى الحاضر. وقد جرت العادة بين الناس على شراء بعض الأشياء لجهاز بناتهم من سوق "مشهد اردهال" بهدف التيمن والتبرك، ويعتقدون أن شراء سكر النبات منه يشفى من الأمراض. كما يشترى المزارعون من هذه السوق أيضاً بعض أدوات الزراعة والرى على سبيل التبرك وأملاً فى إنتاج محاصيل وفيرة . ويعتقد المشاركون فى سوق "بازار حسن رضا" أن شراء وأكل لحوم الجاموس المذبوح فى هذه السوق يفيد فى الحفاظ على الصحة والشفاء من الأمراض.

المراجع :

١- إيران فى عهد الساسانيين - آرثر كريستنسن - ترجمة يحيى الخشاب - القاهرة ١٩٥٧م.

٢- إيران من الداخل - فهمى هويدى - القاهرة ١٩٨٧م.

٣- برهان قاطع - محمد حسين بن خلف تبريزى - باهتمام دكتر محمد معين - تهران ١٣٤٢.

٤- تاريخ الأدب العربى - العصر الجاهلى - دكتور شوقى ضيف - دار المعارف بالقاهرة - الطبعة الثامنة.

٥- تاريخ إيران القديم من البداية حتى نهاية العهد الساسانى - تأليف حسن پيرنيا مشير الدولة - ترجمة دكتور محمد نور الدين عبد المنعم ودكتور السباعى محمد السباعى - الطبعة الثانية - القاهرة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.

٦- تاريخ إيران السياسى بين ثورتين - د.آمال السبكى - عالم المعرفة ٢٥ الكويت ١٩٩٩م.

٧- تاريخ الصفويين وحضارتهم - دكتور بديع جمعة ودكتور أحمد الخولى - القاهرة ١٩٧٦م.

٨- الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى - تأليف آدم متز - ترجمة محمد عبد الهادى أبو ريده - مجلدان - بيروت ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧م.

٩- دائرة المعارف بزرگ اسلامى - زير نظر كاظم موسوى بجنوردى - تهران ١٣٨١ (اعتمدت اعتماداً كبيراً على ما جاء تحت مادة "بازار" فى هذه الموسوعة).

١٠- دراسات فى الحضارة والأدب الصفوى - دكتور محمد السعيد عبد المؤمن - القاهرة ١٩٧٥م.

١١- سفرنامه - ترجمة دكتور يحيى الخشاب - بيروت ١٩٨٣ م.

١٢- كتاب النصيحة (قابوس نامه) - تأليف عنصر المعالى كيكاوس - ترجمة محمد صادق نشأت ودكتور أمين عبد المجيد بدوى - الطبعة الأولى - القاهرة ١٩٥٨م.

١٣- كتاب تنسر - نقله للعربية دكتور يحيى الخشاب - القاهرة ١٩٥٤م ١٤- مختصر إحياء علوم الدين - الإمام أبو حامد الغزالى - القاهرة ١٩٧٨م.

مصطلحات سياسية

القناص (تك تير انداز)

■ حسن أبو بكر

من المصطلحات التي تطرح على الساحة السياسية مصطلح " تك تير انداز " أي القناص ومهامه وأهمية اختيار هذه العمل لدقة ما يقوم به الشخص وما يلزمه من شحذ لقوى فكرية بجانب مهارة الشخص في التصويب والرماية النظرية، وهو يعرض بأسلوب سياسي أو يصبغ العمل بصبغة سياسية، فضلا عما يعنيه من تحليل سياسي ومن صياغة تحليلية سياسية، مما يجعله يندرج ضمن المصطلحات السياسية.

والمقصود بمصطلح القناص " (تك تيرانداز) هو المحلل السياسي وما يتعين عليه من استشراف لأحداث ووقائع من بين طيات ومجريات الأمور الحاصلة أينما كانت لموضوع يحسبه أقوى تأثيراً وأعمق صدى ويتبعه. ويتحدد بحسب خيارات وإرشادات يتحسبها المحلل من قراءاته لواقع الأحداث واستشرافاً لما هو قادم . وهو ليس بمنأى عن الخطأ لإمكانية الحصول على نتيجة مغايرة بسبب تداعيات هي أقرب للحدوث وتأثيرها المستقبلي، ويمكن تطبيق ذلك على الملف النووي الإيراني وما يمكن أن نستشف ونتوقع بملامح ما يمكن حدوثه .

المراقب المتابع جيداً يتوقع ثلاثة سيناريوهات :

- السيناريو الأول : طرق الحل الدبلوماسية (وهو حل قائم) .
- السيناريو الثاني : التصادم العسكري (وهو حل وارد) .
- السيناريو الثالث : حل غير محسوب وخارج نطاق التوقعات .

والرؤية التحليلية لطرق الحل الدبلوماسية ومحاولة فهم كيفية الاستنتاج بشكل منطقي وموضوعي تستوجب طرح السؤال : هل يمكن حل الملف النووي الإيراني بصيغة سلمية وهل يمكن المضي قدماً في هذا الطريق ؟

وللإجابة على هذا السؤال يضع القناص كل الإشارات والشواهد التي من المتعين أن تساعده على ترجمة الوضع الحالي وما يعترضه من تعقيدات ولهذا يحدد ثلاثة أطر :

أولها : عوامل وأبعاد ثابتة : النتيجة الحاصلة مما تشهده إيران على الصعيد الدولي انطلاقاً من صعيدها المحلي أو الإقليمي وما يرتبط بها من عوامل وعناصر أخرى منها التكتلات والتحالفات وغيرها من المسميات .

ثانيها : عوامل وأبعاد قابلة للتغيير : وتختص بذكر ما يراه البعض لرؤى متغيره ومسارات تتحدد طبقاً لمراحل وخطوات مدروسة محسوبة، وعلى رأسها الطريقة التي ينتهجها الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش من جهة أو مسئولين إيرانيين من جهة أخرى متبعا في ذلك أهداف واستراتيجيات محددة .

ثالثها : ظروف متغيرة : وهذا ما ينطبق على ما نحن عليه من أوضاع وما تتسم به من سمات وأحداث متلاطمة متضاربة .

ومن تصريحات المسئولين يقدم القناص نموذجاً، مثل :

تصريح كولين باول : بالنسبة للمسألة النووية الإيرانية وكوريا الشمالية ستحل بالطرق والقنوات الدبلوماسية .

اقتراحات جورباتشوف " آخر رئيس سوفيتي سابق" : للأطراف المتنازعة بشأن المباحثات النووية، لا يجب أن نحمل على إيران رغباتنا ويتعين علينا أن نستبعد العنف بكافة أشكالها ضد إيران.

وزير خارجية الولايات المتحدة: لا يتضمن في برنامجنا أي خطوة عسكرية غير إننا سنمضى قدماً للتوصل لحلول سلمية ونؤمن بأننا سننجح في تأييد دولي جاد وانسجام دولي في هذا الشأن.

جاك سترو وزير خارجية الملكة المتحدة: إن ليس متوقعاً أي خطوة عسكرية تجاه إيران.

نيكلاس برنز : إيران ستواجه ضغوطاً سياسية شديدة ومن ضمنها الدبلوماسية.

نائب وزير خارجية الولايات المتحدة: إيران ستواجه ضغوطاً سياسية أكثر من ذي قبل ويتعين على إيران ما إذ ستتباحث مع دول الترويكا الأوربية أم لا بخصوص المسألة النووية، وأنا أعتقد بأن الكرة في الملعب الإيراني أكثر منها في ملعب الاتحاد الأوروبي، والمفترض على إيران العودة للمباحثات والمبادلات السياسية وأن تستأنفها مع الدول الممثلة للاتحاد الأوروبي.

× الخبراء الروس : إن أمريكا دخلت نفقاً مظلماً في المسألة النووية الإيرانية.

حذر عدد من الخبراء والأكاديميين الروس المشتركين فى مفاوضات الملف النووى الإيرانى من الضغوط الغربية التى تفرضها على إيران مع تأكيدهم على حق إيران فى استخدام التكنولوجيا والتقنية الحديثة النووية بطريقة سلمية، كما أكدوا أثناء تلك المفاوضات التى عقدتها وكالة أنباء "روبانوفيستى" الروسية إن البرامج النووية الإيرانية لا تمثل أى تهديد أو تجسد خطورة بل أن ما يشكل الخطر الحقيقى هو الضغوط التى تمارسها الدول الغربية إزاء إيران والحيلولة دون الوصول لتسوية وحل سلمى إذ من شأنها تأزيم الوضع وانزلاق المنطقة إلى الهاوية.

بل زادوا بأن احتمالية إحالة الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن بأنه ضعيف، وأكد عدم وجود إجماع بهذا الشأن وبالأخص مع عدم مقدرة الولايات المتحدة تحمل دخول حروب عسكرية ضد إيران.

كما حذر الخبير الروسى بمركز كارنجى بموسكو " فلاديميريوسيوف" بعدم لجوء الولايات المتحدة بالهجوم على إيران وذلك لأن إعداد إيران كل وحدة نووية إذ تم ضربها والهجوم عليها وباستعدادها بتهيئة عدة وحدات مجهزة أخرى بالمواد اللازمة من السوق السوداء.

تصريح تونى بلير لسنا فى نيتنا احتلال إيران، يتساءل الشعب ما إذا قررنا احتلال إيران؟ . والإجابة بلا، نحن لا نتكلم عن احتلال إيران فليس أى منا لديه مشروع ورؤية لذلك ولا نسعى لاحتلالها إنما نضع نصب أعيننا وقف إيران عن مساعيها.

أما النقطة الهامة فى التحليل فإنك حينما تذهب للقنص " تك تير اندازى " فإنك تحدد هدفاً معيناً للرماية عليه ,ولا ينبغى أن تغير أساليبك الماضية سريعاً لاستهداف أسلحة تحليلية. فإذ ما تراءى ذئب وأنت فى معرض تنفيذ تصويب هدفك على فريسة ما، وإن كان عابراً فقط أو ذئباً مريضاً أو حتى ظلاً له مضى بجانبه فلا تطلقوا النار على الذئب هذا وألا ينصرف اهتمامك بالفريسة وتعقبك لها أكمل الهدف الأولى الذى حددتموه بالطريقة الأولى ثم اتبع الطريقة الثانية ,والآن فى وقت شحذ تركيزك على النوع الأول من القنص أو الرماية هو ما يعنى بالحل الدبلوماسى فأنا أضع نصب عينى الطريقة الجديدة وهى (الذئب المريض) وفى الوقت الذى لا ينبغى عليكم أن ترفع يديك عن الأسلوب والطريقة الأولى، وهو التركيز على طرق الحل الدبلوماسى اللهم إن كانت لآخر حائل والتى تطلق النار مرة أخرى ولكن فى هذه الحالة تصوب عليه بنظام جديد.

وإذا كان السؤال هل تعتقد انتهاء أزمة المسألة النووية الإيرانية وحلها بالقنوات الدبلوماسية ؟

فإذا أجبت بلا فإنك ترفض بصورة قطعية بلا، وعللت ذلك بأنها ليست منطقية فى ظل هذا التصعيد والأوضاع الحالية.

وإن أجبت بنعم، وقلت أعتقد، يظهر كم هائل من المعطيات يتصادم مع الموج السابق المعبر عن الخيار العسكرى الأمريكى والغربى إزاء إيران.

فقد أدلى اثنان من المحللين السياسيين رفيعى المستوى بالبنتاجون بالإدعاء بأن إيران تنوى أن تحصل على السلاح النووى، حيث صرحا بأنه ربما تقف الولايات المتحدة حائلا وعقبة فى مواجهة إيران المسلحة بأسلحة نووية ويتعين عليها أن تأخذ بعين الاعتبار أنها أقل تكلفة من نزع البرنامج النووى والسؤال الآن، هل يمكن أن تتعايش الولايات المتحدة مع الجمهورية ا لإسلامية النووية ؟.

الاحتمال هو أن عملية الضغوط التى تمارس على إيران وبرامجها فى وقت تنتج سلاحاً نووياً أقل احتمالاً من مواجهتها فى المراحل الأولى، وتكاليف العودة أو التراجع ربما أعلى تكلفة من محاولة المنع والإعاقة وتحديد الإطار النووى الإيرانى.

إعداد البنتاجون لمشروع ضد إيران:

تتولى المؤسسة الأمريكية "اينتربرايس" التحقيق والبحث بشأن المسائل السياسية والعسكرية والاقتصادية للولايات المتحدة وذلك لتعينها على تقديم الحلول والوسائل للمهمات الحكومية وسبل إدارتها، حيث اقترحت إصدار مشروع قرار ضد إيران، ويقدم لوزارة الدفاع وعززت تقريرها بانتقاد السياسة الأمريكية الراهنة محللة "فقدان السياسة الحكيمة تجاه طهران والتى ستعيد النظر فى أى خطوة قادمة ضد إيران.

◆ التخطيط الأمريكى لانتقال الحكم لأيدى مجاهدى خلق:

مع الوقت الذى تخطط الولايات المتحدة الأمريكية فيه لانتقال نظام الحكم إلى أعضاء منظمة مجاهدى خلق، وعلى سبيل المثال التحرك الأخير للقنصل وأحد مسئولى القسم القنصلى بالسفارة الأمريكية إلى مقر الأشراف (المقر الرئيسى للجماعة فى العراق) والتباحث معهم.

◆ إفشاء مكالمة تليفونية بين بلير وبوش قبيل غزو العراق:

قبل شهرين من شروع الحرب على العراق، أعرب الرئيس الأمريكى جورج بوش فى مكالمة تليفونية جرت مع رئيس الوزراء تونى بلير عن قلقه من تضاعف أسلحة الدمار الشامل إلى ما هو أبعد من محيط العراق منها السعودية، باكستان، ...

وقد كشف التقرير الذى قامت بنشره جريدة (نيويورك تايمز) فحوى هذه المكالمة فى مذكرات وخاطرات أحد مستشارى بلير وقد قام بتأليف مدونة خاصة به .

وتحدث بصراحة عن تضاعف الإمكانيات لصناعة أسلحة الدمار الشامل وزاد عليه بأن ينبغى ألا نصرف نظرنا إلى ما وراء العراق وأن نهتم بملفات أخرى ونضعها نصب أعيننا كـ" كوريا الشمالية وإيران ".

الإمام الرضا عليه السلام

الإمام الشهيد

■ مسعود إبراهيم حسن
مدرس لغة فارسية بآداب المنوفية

يقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم "نحن أهل بيت لا يقاس بنا أحد" صدق رسول الله (ص) (١)

إن حياة أهل البيت (عليهم السلام) تفيض بالعطاء وتشع بالعلم والأدب. وشخصياتهم قدوة فى الأخلاق والفضيلة. وكمال الصفات، منهم أول الناس اقتداء برسول الله (ص) وأقربهم للتمسك بسيرته والاهتداء بهديه. وامتازوا بالأدب العالى والخلق الرفيع، وقد خطوا بصفات الذات وكمال النفس. يقول الله عز وجل "إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا" صدق الله العظيم. (٢) ولا شك أن دراسة صفات النبى وأخلاقه وصفات أهل بيته الأطهار وأخلاقهم توضح لنا الصيغة الكاملة للإنسان وللشخصية الإسلامية القدوة، فحياتهم مدرسة وعبرة وموعظة تفيض بالعطاء وتشع بالخير. وتجسد سلوكهم مبادئ الرسالة حياة وعملا والإمام (على بن موسى الرضا) (ع) وهو ثامن أئمة المسلمين الشيعة وعلم من أعلام الهدى والصلاح من أهل البيت الأطهار. ولذا كانت حياته مناراً للمهتدين ودليلا للسائرين على طريق التقوى والعبادة هو الإمام على الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن على السجاد بن الحسين السبط الشهيد بن على بن أبى طالب عليهم جميعاً السلام.

وألقابه التى عرف بها سراج الله، زين العابدين، قرة عين المؤمنين، مكيدة الملحدين كافى الخلق، رب السرير، رأب التدابير، الفاضل، الوافى. ويقول أحمد البزنطى إنما سمى بالرضا لأنه كان رضى لله تعالى فى سمائه ولرسوله والأئمة فى أرضه، وقيل لأنه رضى به المخالف والمؤالف. (٣)

كان مولده يوم الجمعة، وقيل يوم الخميس الحادى عشر من شهر ذى القعدة عام ١٤٨ هـ ويقال فى عام ١٥٣هـ (٤)

وأمه (أم ولد) (٥) سكن النوبيين وكانت تسمى خيزران ولما ولدت الرضا (ع) لقبت بالطاهرة.

كانت إمامة الرضا (ع) خلال ثلاثة خلفاء فكانت فى بقيته مُلك الرشيد ثم ملك الأمين ثلاث سنوات وثمانية عشرة يوماً ثم ملك الخليفة المأمون عشرون عاماً وثلاث عشرة يوماً من ١٨٣هـ حتى ٢٠٣هـ.

وقد أخذ البيعة بولاية العهد فى عهد المأمون سنة ٢٠١ هـ وقام بالأمر وعمره تسع وعشرون سنة وعاش فى حياة والده تسع وعشرون سنة وكانت إمامته بعد أبيه عشرين سنة، وولده محمد فقط ومشهده بطوس فى خراسان (٦).

عصر الإمام الرضا (ع)

امتاز عصر الإمام الرضا (ع) بما يلى:

١- اندلاع الخلافات والنزاعات بين الأمين والمأمون حتى أدى الأمر إلى نشوب حرب دموية بين الجانبين من أجل الملك، وبالطبع فإن مثل هذه الحروب تجر خلفها الكثير من الأضرار الاقتصادية والاجتماعية (٧).

٢- ظهور الثقافات والأفكار المتنوعة كالفلسفة اليونانية والأفكار الضالة والإغراقات العقائدية والتى ظهرت على أثر حركة الترجمة ودخول طوائف كثيرة من النصارى ضمن الوعاء الإسلامى. مما أدى إلى مزج الطاقات وانتشار تجارة الكتب ودخول الأفكار المريضة إلى العالم الإسلامى.

٣- كثرة الحركات الثورية ضد الظلم العباسى ولاسيما ثورات العلويين (٨).

٤- ابتعاد مركز الحكم والإدارة عن أطراف الدولة الإسلامية فقد نقل المأمون مركز الخلافة إلى خراسان (٩).

٥- محاولات من الخليفة المأمون العباس لكى يظهر أمام الناس محباً لآل البيت وذلك من أجل كسب قطاعات الشيعة التى اكتسحت الساحة آنذاك وإخماد ثورات العلويين ومع ذلك فقد ذاق الناس الأمرين من سياسة بنى العباس من حيث الجوع والفقر والفراغ الدينى وحالات التذمر من استهتار الملوك وشيوع الفساد، وهو الأمر الذى جعل الناس أكثر تعاطفاً مع أهل البيت لاسيما مع زعيمهم الأول الإمام الرضا (عليه السلام).

فكانت حياة الإمام فى هذا الجو المشحون بعدم الانضباط وتغلغل النفوذ النصرانى والتركى فى البلاط الملكى مما يوحى باقتراب الاحتلال وإغلال الوحدة الإسلامية.

الإمام الرضا (ع) وولاية العهد

لم يعرض الخليفة المأمون ولاية العهد على الإمام الرضا (ع) من منطلق الاختيار، ولكن كان فرض عليه وكان الإمام مجبور على قبول ولاية العهد من قبل الخليفة المأمون.

فقد رفضها الإمام فى البداية ولكن الخليفة هدده بالقتل فرأى الإمام فى قبول الولاية مصلحة المسلمين على الرغم من الإكراه والإجبار (١٠).

وقد سئل الإمام عن قبوله ولاية العهد فى ذلك الوقت فقال: "قد علم الله كراهتى لذلك ولكن لما خيرت بين قبول ذلك وبين القتل اخترت قبول الولاية على ذبحهم أما علموا أن يوسف عليه السلام كان نبياً ورسولاً فلما دفعته الضرورة إلى تولى خزائن العزيز قال اجعلنى على خزائن الأرض إنى حفيظ عليهم"(١١).

وعندما وصل الإمام الرضا عليه السلام للمأمون، وأراد المأمون أن يأخذ البيعة من الناس للإمام الرضا (ع). قال الإمام للمأمون العباس على شروط أسألك. فقال المأمون أسئل ما شئت. فكتب الإمام فى ورقة "إنى أدخل فى ولاية العهد على أن لا أمر ولا أنهى ولا أقضى ولا أغير شيئاً مما هو قائم وتعفينى من ذلك كله" (١٢).

فأجابه المأمون لطلبه، وبهذا لم يباشر الإمام الرضا (ع) الحكم والسلطة لكيلا يحسب من جهاز الحكم، ولكيلا تحسب مصائب بنى العباس عليه. واستطاع بهذه الشروط أن يفوت الفرصة على المأمون الذى أراد أن يلوث الإمام ببعض الممارسات السياسية التى يرتكبها هو وأتباعه.

أيام الإمامة

من أهم الأمور التى فعلها الإمام الرضا عليه السلام مواجهته السلطة مواجهة جدية، فكان يعلن فى المدينة أنه الإمام وأنه الأحق بالحكم والخلافة من بنى العباس.

ويقول صفوان بن يحيى، "لما مضى أبو الحسن موسى بن جعفر وتكلم الرضا (ع) خفنا عليه وقلت له إنك قد أظهرت أمراً عظيماً وإنما نخاف عليك من هذا الطاغى. فقال الإمام ليجهد جهده فلا سبيل له علىّ" (١٣).

فكان الإمام يدعو الناس علناً لنفسه لاسيما مع تصاعد الخط الشيعى وانتشار القواعد الشيعية فى أنحاء البلاد، ومما امتاز به الإمام فى ذلك الوقت أنه قد التف حوله المخالف والموافق ورضى به جميع المسلمين ولذا فقد سمى بالرضا.

ومما فعله الإمام الرضا بهذا الشأن أنه جلس فى مسجد جده النبى صلى الله عليه وسلم. وأخذ ينشر العلم ويدلى بفضائل أمير المؤمنين على (عليه السلام)، ويوضح الخطوط العريضة للمذهب الشيعى انطلاقاً من القرآن ويمكن القول أن الإمام استخدم أهم سلاحين فى نشره للمذهب الشيعى (١٤)

١- السلاح السياسى القائم على الأسس الشرعية القرآنية.

٢- السلاح العلمى لحماية المجتمع من التخلف والجاهلية العمياء ومن هنا أدرك الخليفة المأمون خطورة الإمام الرضا وشعر بأنه يتحرك بشكل يهدد سلطته وقد ينتهى حكمه وفكر المأمون فى طريق الخلاص من المأزق التى يمر بها. فكان يعانى من استمرار ثورات العلويين وامتداد النفوذ الشيعى ومجئ الإمام الرضا. كل ذلك دعاه ليكون الإمام بقربه وتحت رقابته فقرر أن يأتى بالإمام من المدينة المنورة إلى مقر حكمه فى خراسان ثم اختار فكرة ولاية العهد. وأعلن للجميع أن الإمام الرضا هو ولى عهد الخلافة.

وكان الخليفة المأمون يهدف من وراء إعلان ذلك أشياء منها: (١٥)

١- الإيحاء للشيعة المنتشرين فى أنحاء الخلافة أن الإمام الرضا سينال الخلافة بعد كل سنوات الغضب والظلم، وبالتالى لا داعى للثورات ضد بنى العباس، وبذلك سيتخلص المأمون من مأزق ثورات العلويين.

٢- جلب الإمام الرضا إلى خراسان وهذا يعنى تحجيم دوره التعليمى والاجتماعى إذا لا يحق لأحد أن يدخل عليه فى أى وقت كما كان فى البداية فى المدينة المنورة وفى المسجد النبوى وبالتالى ستكون لقاءاته محددة وخاضعة لنظام البلاط العباسى مما يعنى تقليص حركة الإمام.

٣- إيهام الناس أن المأمون العباس محباً لآل البيت بدليل جعل ولاية العهد للإمام الرضا (ع) وهذه الفكرة بالطبع سيصاحبها هوجة إعلامية لتحسين صورة الخليفة المأمون.

٤- يستطيع الخليفة المأمون العباس أن يقضى على الإمام

الرضا فى أى وقت يشاء ودون أن يعرف أحد، وفى الوقت ذاته لا يمكن اتهام المأمون بذلك بعد أن ضرب النقود باسم الإمام الرضا وأبدل شعار الدولة العباسية من السواد إلى الخضرة وهو شعار آل البيت.

٥- تؤكد كتب الشيعة أن الهدف الرئيسى من ذلك هو تشويه الإمام الرضا من خلال إعطائه ولاية العهد وأمره أن يعيش فى البلاط مما يعنى أن زعيم آل البيت آنذاك يرغب فى السلطة ويعيش فى قصور بنى العباس.

مناظرات الإمام الرضا العقائدية (١٦)

كانت أهم مناظرات الإمام الرضا تتمثل فى الآتى:

أ) فى إبطال رؤية الله تعالى

فى مجلس المأمون قال المأمون للإمام (يا بن رسول الله. ما معنى قوله تعالى "فلما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه قال رب أرنى أنظر إليك. قال لن ترانى" ألا يعلم موسى أنه لا تجوز رؤية الله تعالى حتى يسأله موسى عليه السلام.

فقال الإمام إن موسى بن عمران عليه السلام علم أن الله تعالى أعزم أن يرى بالأبصار، ولكن عندما كلمه الله عز وجل وجعله نجياً ذهب لقومه فأخبرهم ولكنهم قالوا لن نؤمن حتى نسمع بأنفسنا فاختار موسى منهم سبعون رجلا. وطلب موسى أن يكلمه الله حتى يسمعوه فكلمه الله عز وجل فلما سمعوه قالوا لن نؤمن حتى نرى الله جهرة فمنعهم موسى من هذه المقولة ولكن الله قال له لن أؤاخذك يا موسى بجهلهم فعند ذلك قال موسى رب أرنى أنظر إليك.

٢- آل محمد صلى الله عليه وسلم وهى من جملة المناظرات التى أظهر خلالها الإمام فضل آل البيت على أسس آيات القرآن الكريم.

مؤلفات الإمام الرضا عليه السلام (١٧)

١- ما كتبه إلى محمد بن سنان فى جواب مسائلة عن علل الأحكام.

٢- العلل كما نقله من الفضل بن شاذان.

٣- ما كتبه إلى المأمون من محض الإسلام وشرائع الدين والثلاثة السابقة نقلها الصدوق فى عيون أخبار الرضا.

٤- الرسالة الذهبية فى الطب.

٥- فى جوامع الشريعة.

٦- صحيفة الرضا

وفاته:

كما ذكرت كتب السنة مثل ما جاء فى خلاصت تذهيب الكمال فى أسماء الرجال عن سنن من ماجه) وكذلك ما جاء فى (تهذيب التهذيب) أن الخليفة المأمون قد خطط لقتل الإمام على الرضا بعد أن فشلت جميع الأساليب للحد من نفوذه ومن هنا فقد دس له السم فى العنب وهذا ما يدل على عدم تنازل الإمام للمأمون وعدم صدق المأمون فى ولاية العهد.

وكانت شهادة الإمام فى أخر صفر ٢٠٣ هـ وعمره خمس وخمسون عاماً ومرقده الشريف فى مدينة مشهد فى إيران.

الإمام الرضا فى عين الشعراء

يقول آية الله سيد محمد جمال الهاشمى فى قصيدة عنوانها

أبا حسن

ولا ذاك يسعى بجد ما زال ساعياً

وحسبى فخراً أن ترانى موالياً

نزعت حياتى فى وحى أصلى وموطنى

وحبك من كل العلائق عارياً

قصدتك والأحداث تتبع موكبى

ولم أرى منها غير بابك حامياً

بليت بعصر ضاع فى الغى رشده

يرى الشر خيراً والمعالى مخازياً

فلم ينتخب غير المنافق صاحباً

ولم يتخذ إلا المضلل هارباً.

طغى الكفر، والإيمان لم يرى ملجأ

سواك لذا أقبلت نحوك لاجئاً

فأنقذ حياتى من زمانى فإنه

يحاول أن لا تستقر كما هى

الهوامش:

١- الطبرى - ذخائر العقبى فى مناقب ذوى القربى - مكتبة القدس القاهرة ١٣٥٦هـ- ص١٧- عن أنس بن مالك.

٢- الأحزاب - الآية ٣٣ .

٣- رسالت-صحيفة الرسالة عدد بتاريخ٢٦/١١/٢٠٠٦ .

٤- الشيخ المفيد/ الإرشاد / ط مكتبة بصيرتى ص ٣٠٤ أنظر كذلك مطبوعات www.Matpoat.com

-5أم ولد مصطلح فقهى شيعى يطلق على الجارية المملوكة التى لها ولد من سيدها، وهذه المملوكة لا يجوز لسيدها أن يبيعها ما دام ولدها حياً.

٦- رسالت - الرسالة - ٢٦/١١/٢٠٠١

٧- أنظر روضة الصفا - ترجمة أ. د أحمد عبد القادر الشاذلى .

٨- أنظر المرجع السابق.

٩- المرجع السابق.

١٠- الموسوعة الحرة - ويكبسيا - الإمام الرضا عليه السلام

١١- الشيخ المفيد/ الإرشاد - ط مكتبة بصيرتى

١٢- الموسوعة الحرة - ويكبيديا. كوم. الإمام الرضا (ع)

١٣- مطبوعات) www.Matpoat.comسيرة وتاريخ كتاب الإمام الرضا عليه السلام).

١٤- المصدر السابق

١٥- مطبوعات سيرة وتاريخ - الإمام الرضا عليه السلام.

١٦- عيون أخبار الرضا للشيخ الصدوق ١: ٢٠ - ج ٢.

١٧- الموسوعة الحرة - ويكبيديا. كوم. الإمام الرضا (ع).

هل بدأ العد التنازلى لأحمدى نجاد ؟

■ **خالد السرجانى**
كاتب وصحفى بالأهرام

لعل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بتحريم إنكار الهولوكوست والذى صدر فى الأيام الأخيرة من شهر يناير الماضى يعد هزيمة مباشرة للرئيس الإيرانى أحمدى نجاد الذى نظم تحت رعايته قبل القرار بأسابيع قليلة مؤتمرا دوليا حول الهولوكوست، هناك من يرى أنه لولا هذا المؤتمر لم يكن القرار الدولى ليصدر من الأساس . الأمر الذى يعنى أن القرار بمثابة هزيمة سياسية مباشرة للرئيس الإيرانى الذى تراجعت صورة إيران الدولية فى عصره عن تلك الصورة التى ترسخت فى عصر سابقه محمد خاتمى الذى عرف عنه الولع بالفلسفة والحرص على حوار الحضارات والذى أحدث اختراقا قويا فى العقل الغربى خلال سنوات حكمه لعل أهمها عندما استقبل فى اليونسكو ليتحدث عن حوار الحضارات. وأبرز الدلائل على نجاح سياسة خاتمى الخارجية هو فشل الولايات المتحدة أكثر من مرة فى حشد تحالف دولى مناوئ لإيران وفشلها فى إقرار عقوبات اقتصادية ضدها وتبنى الدول الأوروبية وفى مقدمتها كل من فرنسا وألمانيا سياسة الحوار البناء فى مواجهة إيران وهى تقوم على فتح حوار معها وتقديم مكاسب لها بما يمكن أن يجعلها تحدث إصلاحات سياسية داخلية وتتبنى مواقف معتدلة فى سياستها الإقليمية والخارجية.

من هذه النقطة أى فشل السياسة الخارجية لأحمدى نجاد وتراجع صورة إيران على الصعيد الدولى يطرح بعض المحللين آراء تتلخص فى أن القيادة الإيرانية بدأت تندم على تشجيعها نجاح أحمدى نجاد فى الانتخابات الرئاسية التى أجريت منذ عامين. وقد نقل روبرت تايت مراسل الجارديان فى طهران رسالة حول هذا الأمر أشار فيها إلى تلقى الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد ضربة قد تقضى على سلطته بعدما أعطى المرشد الأعلى فى البلاد ضوءاً أخضر واضحاً للنوّاب كى يهاجموا سياساته الاقتصادية. وفى توبيخ غير مسبوق،حسب نفس المراسل . وقّع ١٥٠ عضوا فى مجلس الشورى الإسلامى رسالة تلوم أحمدى نجاد على التضخّم الشديد ومعدّلات البطالة المرتفعة وتنتقد إخفاق حكومته فى إعداد الموازنة فى الوقت المحدّد لها. وانتقدوه أيضاً على قيامه بجولة فى أمريكا اللاتينية فى وقت تشتدّ فيه الأزمة الاقتصادية . وغالبية الموقّعين من حلفاء الرئيس الأصوليين السابقين الذين يبدو أنّهم يسعون الآن إلى الابتعاد عنه بينما تتراجع هيبته حسب قول نفس المراسل . وانتقد النوّاب أيضاً دور أحمدى نجاد فى الخلاف الدائر فى مجلس الأمن حول برنامج إيران النووى وسط أدلّة متزايدة على أنّ المرشد الأعلى، آية الله على خامنئي، طلب منه التزام الصمت فى هذه المسألة. وأضاف تايت أن المرشد الأعلى الذى كان حتّى وقت قريب مؤيداً للرئيس، يحمّل أحمدى نجاد مسئولية القرار رقم ١٧٣٧ الصادر عن مجلس الأمن فى ديسمبر ٢٠٠٦ والذى يفرض عقوبات على إيران بسبب رفضها تعليق تخصيب اليورانيوم. وكلنا يعلم ان الملف النووى أصبح فى عهدة المرشد الأعلى لكن هناك فى إيران من يعتقد ان خطاب نجاد الشعبوى المناهض للغرب وتوجهاته السياسية لعبت دورا فى تسهيل حشد الولايات المتحدة لتجمع دولى مناهض لإيران أسفر فى النهاية عن قرار مجلس الأمن الأخير المتعلق بهذا الملف .

وإذا أخذنا هذه الأحداث عطفا على نتائج الانتخابات البلدية والمحلية التى أجريت فى ديسمبر الماضى والتى تراجع فيها تيار الرئيس لصالح كوادر إعادة البناء وهم التكنوقراط القريبين من الرئيس الأسبق على اكبر هاشمى رفسنجانى ، لوجدنا ان نتائج هذه الانتخابات تحمل مؤشرات تراجع أسهم أحمدى

نجاد بعد أقلّ من شهر من الهزيمة الساحقة فى الانتخابات المحلّية حيث فاز خمس مؤيّديه فقط بمقاعد. واحتلّ خصمه السياسى الأقوى ومنافسه فى الانتخابات الرئاسية الماضية . هاشمى رفسنجاني، المرتبة الأولى فى انتخابات مجلس الخبراء الذى يعيّن القائد الأعلى ويشرف عليه. وفى الوقت الراهن ينتقد رفسنجانى بقوّة خطاب الرئيس الحادّ المعادى للغرب داعياً إلى تقديم تنازلات فى الموضوع النووى.

يضاف إلى ذلك تراجع المؤشرات الاقتصادية فقد أصبحت نسبة التضخّم أعلى مما كانت عليه عندما تسلّم أحمدى نجاد السلطة قبل ١٨ شهراً، فى حين لم تتحسّن مستويات البطالة التى تبلغ بحسب التقديرات الرسمية ١٢ ٪ لكنّها على الأرجح أعلى بكثير وأدّى التضخّم الخارج عن السيطرة إلى ارتفاع أسعار الطعام وكان له تأثير مروّع على سوق السكن. وتشير الأدلّة إلى أنّ أسعار المنازل و الإيجارات قد ارتفعت بنسبة خمسين فى المائة فى الأشهر الستّة الماضية فقط.

ونشرت الصحافة الإيرانية مقالات وآراء تمثل إدانة واضحة بما يغذّى الانتقادات المتصاعدة و التكهّنات التى انتشرت لدى مراقبين غربيين للشان الإيرانى بأنّه قضى على أحمدى نجاد سياسياً. حتّى إنّهم ا لمحوا إلى أنّه قد يُتّهم بالتقصير ويُنحّى عن السلطة وقد قال المعلّق السياسى الإيرانى إيزا ساهارخيز "انتهت حقبة أحمدى نجاد الذهبية وانقضى شهر عسله مع المرشد الأعلى. يجد صعوبة حتّى فى الاجتماع به. بدأ العدّ العكسى لتنحيته. قد لا يتمكّن من إنهاء ولايته الحالية التى تمتدّ لأربع سنوات".

ويعتبر البراجماتيون داخل القيادة الإيرانية أن خطاب أحمدى نجاد الاستفزازي، بما فى ذلك الإعلان عن أنّ إيران لن تعلّق تخصيب اليورانيوم "حتّى ليوم واحد"، يقضى على أى فرصة للتوصّل إلى اتّفاق. وهذا الموقف ضيق من هامش المناورة المتاح أمام إيران فى مواجهة خصومها الدوليين والمعروف ان إيران بارعة جدا فى المناورة وتعدد مستويات الخطاب لكنه فى العادة ما يكون هذا الأمر يسير على المستويات العليا وإنما من خلال المستويات المتوسطة فى قيادة الدولة . وإذا كان هناك من يعتقد ان إيران يمكن أن تستفيد من التشدد الذى يبديه أحمدى نجاد عادة فى مواجهة الغرب واتباع سياسة توزيع الأدوار التى تتبعها أكثر من دولة فى العالم الثالث لتضخيم مكاسبها خلال أزماتها مع الدول الكبرى، ولكن هذا القول ليس صحيحا لأن خطاب أحمدى نجاد الجذرى لا يعطى فرصة لأحد لان يستفيد منه خاصة أنه يتغافل عن موضوع التوقيت . وهو فى نفس الوقت يعطى ذريعة للقوى المناوئة لإيران داخل الدول الغربية لكى تستفيد منها فى حشد التأييد لعزل إيران أو توجيه ضربة عسكرية لها وفى نفس الوقت تضعف من مواقف القوى المعتدلة التى لا تريد أن يكون خيار الصدام هو فقط المطروح إزاء إيران.

وقد أوحى مقالان نشرا حديثاً فى الصحف الإيرانية أن هذه هى وجهة النظر الرسمية الآن. حيث اتهمت صحيفة "جمهورى إسلامي" أحمدى نجاد بتقويض الدعم الشعبى للبرنامج النووى عبر اختطافه والتعامل معه كقضيّة شخصية لإخفاء اخفاقات حكومته الاقتصادية.كما كتبت الصحيفة أن "تحويل المسألة النووية شعاراً دعائياً يعطى انطباعاً بأنّك تبالغ فى الأهمية التى تضفيها عليها بهدف إخفاء الشوائب فى الحكومة. إذا شعر الناس أنّ الحكومة تبالغ فى القضيّة النووية لتحويل الانتباه عن مطالبهم، فسوف تخسر هذه المسألة الوطنية الدعم العام". وكانت صحيفة "همشهري" الذى ينتمى مديرها إلى فريق التفاوض النووي، أكثر حدّة فقالت: "فى الوقت الذى كانت فيه المسألة النووية على وشك الخروج من دائرة مجلس الأمن الدولي، أدّت خطب الرئيس النارية إلى اعتماد قرارين (ضدّ إيران)". كما قال محمد أتريانفار، مدير الصحيفة الإصلاحية التى جرى حظرها فى الآونة الأخيرة "شرق": صحيفة جمهورى إسلامى هى الصوت الأكيد للنظام السياسى الإيرانى وهى تعبر عن رغبات المرشد الأعلى والمسئولين رفيعى المستوى، لذلك فإن انتقادها لسلوك أحمدى نجاد السياسى هو بمثابة تذكير جدى له" وقال محرر الجارديان السابق الإشارة إليه انه يُنظر إلى تعاطى الرئيس بإذعان شديد مع اعتقال القوّات الأمريكية خمسة مدنيين إيرانيين فى العراق بأنّه مؤشّر إلى أن التحذيرات التى توجه إليه من القيادات الأخرى فى الدولة أصبحت تلقى آذاناً صاغية منه على عكس سلوكه فى الفترة السابقة التى ورط فيها الدولة فى تصريحات لم يستطع باقى قياداتها تجنب التأثيرات السلبية لها .

لكنّ المشكلات الاقتصادية المتفاقمة، والتى كانت الدافع وراء رسالة النوّاب السابق الإشارة إليها ، توحى بأنّ الأسوأ ما زال على الأرجح فى انتظار أحمدى نجاد الذى انتخب على أساس وعود بتحسين مستويات

المعيشة وتوزيع ثروة البلاد النفطية بمساواة أكبر، وهو حتى الآن فشل فى تحقيق أى من وعوده الأمر الذى يعنى أن القوى الاجتماعية التى أيدته وجعلته ينجح باكتساح لن تقف للدفاع عنه.

من هذه المعطيات يتضح أن هناك صعوبات جمه تنتظر أحمدى نجاد فى الفترة المتبقية من فترته الرئاسية أهمها أن فرص التجديد له أصبحت منخفضة. بل ويمكن القول ان "المؤسسة الإيرانية" بمعناها الاجتماعى والسياسى أى من يمسك بمقاليد الأمور وأجهزة الدولة الحساسة لن تتركه يسير الأوضاع بنفس الصورة الحالية وإنما سوف تفرض عليه قيودا من اجل الحفاظ على صورة إيران الدولية ومصالحها الإقليمية . خاصة وأن جزءاً كبيراً من نجاح الحملة الأمريكية ضد إيران وهى حملة تمهد لضربة عسكرية ضدها جاء من جراء سوء تعامل أحمدى نجاد مع التطورات والمعطيات الدولية بما سهل على الولايات المتحدة أن تنجح فى تصوير الجمهورية الإسلامية كدولة مارقة خارجة عن الإجماع الدولى وهو الأمر الذى يمكن ان يدفعه ثمنه الشعب الإيرانى بكامله وليس فقط التيار الذى يمثله أحمدى نجاد .

وعندما نتحدث عن المؤسسة فإننا نقصد كل من قيادات الجيش وأركان الدولة التقليديين والمرجعيات الشيعية وما يحيط بالمرشد الأعلى للدولة من مراكز قوى ونفوذ ، فعلى الرغم من أن أحمدى نجاد هو رئيس الدولة إلا أن إيران تتسم بنظام سياسى متعدد المؤسسات ومعقد يجعل من هامش الاستقلال المتاح أمام رئيس الدولة بالغ الضيق وكلما اقترب الرئيس من هذه الأركان كلما كان هامش الاستقلال المتاح أمامه أوسع، وأفضل نموذج على ذلك هو الرئيس الأسبق على أكبر هاشمى رفسنجانى الذى يعد من رموز الثورة الإسلامية فى إيران وبالتالى تمتع بهامش أوسع مما أتيح لغيره مثل الرئيس السابق محمد خاتمى. من هنا فالمتوقع أن يقضى أحمدى نجاد الفترة المتبقية له كرئيس جمهورية مثل البطة العرجاء فالمرجح أن يفرض المرشد وصايته الكاملة على السياسة الخارجية أو ما يعنى أن وسيلة التنفيس الأساسية التى كان يتمتع بها لمواجهة فشل سياسته الداخلية أصبحت غير متاحة وهو ما قد يتسبب فى إضعاف شعبيته لدى المواطنين ويضعف بالتالى من فرص استمراره فى موقعه بعد نهاية ولايته الأولى.

وبالطبع هناك من الوسائل التى يمكن اللجوء إليها لتحجيم الخسائر السياسية المتوقعة الناجمة عن أسلوب تعاطى الرئيس أحمدى نجاد مع التطورات الدولية. ذلك أن منصب رئيس الجمهورية ما هو إلا منصبا تنفيذيا لسياسات يتم التخطيط لها واتخاذها فى مؤسسات أخرى بعيدة عن رئاسة الجمهورية ، أى لدى المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية السيد على خامنئى وهو هنا يستطيع أن يستبعد أحمدى نجاد من العملية برمتها ويستطيع تهميشه على النحو الذى حدث من قبل مع الرئيس محمد خاتمى فى الفترة الأخيرة من رئاسته بعدما خشيت نفس المؤسسة من ان تؤدى إصلاحاته السياسية إلى انهيار الدولة أو على الأقل انهيار الأسس الرئيسية التى تقوم عليها. وفى حالة لجوء المرشد إلى هذا الأسلوب، وهذا أمر مرجح، نستطيع القول أن العد التنازلى لأحمدى نجاد قد بدأ بالفعل.

دلالات وحصاد جولة أحمدى نجاد اللاتينية

■ د. السيد عوض عثمان
خبير فى الشئون العربية

استهل الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد، فى ١٢ يناير ٢٠٠٧، ولمدة أربعة أيام، جولته فى ثلاث دول لاتينية، هى فنزويلا ونيكاراجوا والأكوادور. وتستهدف هذه الزيارات الرسمية، إضافة إلى تعزيز وتوسيع وتوطيد التعاون المشترك على أصعدة متعددة، حيث أن تنمية وترقية العلاقات الإيرانية مع دول أمريكا اللاتينية من أولويات السياسة الخارجية الإيرانية، استمرارية المسعى المشترك لتكوين تحالف سياسى بين إيران والقيادات اليسارية الجديدة فى عديد من دول أمريكا اللاتينية، فى سياق ظاهرة صعود اليسار اللاتينى الرامى إلى مناهضة العولمة وسياسات الليبرالية الجديدة والرأسمالية المتوحشة والهيمنة والغطرسة فى الفناء الخلفى والمجال الحيوى التاريخى للولايات المتحدة، وتكتل مناهض للإمبريالية، ودعم جهود حكومات الدول الساعية للإنعتاق من الارتباط بهذه الإمبريالية الأمريكية. الأمر الذى يثير استياء ومخاوف أركان الإدارة الأمريكية، والحصول على الدعم الدبلوماسى من هذه الزعامات السياسية اليسارية التى وصلت إلى سدة الحكم فى أمريكا اللاتينية، خلال السنوات القليلة الماضية بخصوص البرنامج النووى الإيرانى، وكسر مسعى العزلة الدولية الذى ترمى إليه الولايات المتحدة والدول الغربية لإجبار إيران على وقف تخصيب اليورانيوم، والذى تصر إيران على أن برنامجها النووى إنما لأغراض سلمية. وعلى خلفية رفض إسرائيل، وعدم سماحها لإيران امتلاك قدرات وأسلحة نووية، وتهديداتها وخططها المتواصلة بتدمير المنشآت النووية الإيرانية، على غرار الضربة العسكرية التى وجهتها فى عام ١٩٨١، للمفاعل النووى العراقى، لاسيما بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولى ١٧٣٧ فى ديسمبر الماضى، وانضمام الصين وروسيا، إلى التصويت على قرار فرض عقوبات دولية ضد إيران، واستهدافها بعقوبات تندرج تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حيث أبدت الولايات المتحدة ارتياحها للإجراءات التى اتخذتها فى حق إيران. فيما تمارس الإدارة الأمريكية ضغوطاً متزايدة ومتواصلة على الهيئات المالية الدولية من أجل أن تقطع علاقاتها وتعاونها مع إيران.

وبهذا الخصوص، فقد أدركت إيران أهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه هذه الدول، ذات التوجهات اليسارية فى أمريكا اللاتينية، وضمن مجموعة عدم الانحياز، فى طورها الجديد، عندما صوت مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بفيينا، والذى يمثل ٣٥ دولة على تحويل الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن الدولى، مؤخراً، حيث كانت سوريا وكوبا وفنزويلا قد صوتت بالرفض على هذا القرار، وامتناع خمس دول عن التصويت، وتأييد ٢٧ دولة. ومن ثم تتبدى دلالة المبادرة والدعوة الإيرانية لمبعوثين من دول نامية، وأعضاء فى حركة عدم الانحياز ملحقين بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، ورئيسى مجموعة السبع والسبعين ومكتب الجامعة العربية فى فيينا للقيام بزيارة تفقدية للمنشآت النووية الإيرانية، فى الفترة من ٢-٦ فبراير ٢٠٠٧. رغبة فى توفير المساندة وسط المعركة التى تختمر داخل الوكالة بشأن مصير مشروعاتها للمساعدة الفنية فى إيران.

أولاً : حصاد الجولة ونتائجها المباشرة:

دون الإبحار بعيداً فى خضم التفاصيل التاريخية، يمكن الاكتفاء برصد أن تاريخ العلاقات بين إيران ودول أمريكا اللاتينية يعود إلى قرابة مائة عام، هذه العلاقات كانت دوماً أنموذجاً للصداقة والتعاون على الصعيد العالمى. وقد شهدت العلاقات الإيرانية - الأمريكية اللاتينية فى الأعوام الأخيرة تقدماً ملحوظاً فى ظل التطورات الراهنة التى يشهدها العالم، وزلزال صعود اليسار اللاتينى وتوابعه، ومن ثم، باتت تشكل استراتيجية يمكن أن يحتذى بها، لاسيما وإنها تتسم بالشفافية وعدم وجود أى كلفة باهظة، ودون وعود كاذبة، أو سياسات ومؤامرات تخطط خلف الكواليس.

بل على النقيض تتمحور حول العديد من المشتركات، وترتكز على الأهداف الاستراتيجية. ومن الأهمية تبيان مدى وخصوصية ما تتمتع به إيران من موقع استراتيجى هام فى منطقتها جعلها تشكل جسراً متمايزاً للربط بين الخليج العربى وآسيا، وآسيا الوسطى وأوروبا، الأمر الذى عجل بدول أمريكا اللاتينية فى ضرورة تعزيز علاقاتها مع دول المنطقة عبر إيران. وبصورة عامة، فإن لدى إيران وأمريكا اللاتينية حزمة من الخطط لتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية، خصوصاً وأن هذه الدول تتمتع بامتلاك موارد هائلة من الطاقة، خاصة وأن أمريكا اللاتينية منطقة واسعة ذات ثروات ومصادر طبيعية عظيمة، وهناك تشابه كبير بين شعوب هذه المنطقة والشعب الإيرانى، مما يفسر بلورة حلقة من التعاون الشامل بين هذه الدول. وتكفى الإشارة إلى أن قيمة الصادرات الإيرانية إلى أمريكا اللاتينية بلغت مليارى دولار، خلال العامين الماضيين، وهناك فضاءات واسعة يمكن ارتيادها للاستثمار فى أمريكا اللاتينية. وعليه، تبرز دلالة أن يصطحب رئيس الجمهورية الإيرانى معه فى هذه الجولة رجال أعمال من القطاع الخاص بغية تنمية العلاقات الثنائية.

وفى هذا السياق، شكلت العاصمة كراكاس، المحطة الأولى فى جولة أحمدى نجاد، ومباحثاته مع الرئيس الفنزويلى، هوجو شافيز، وهى الزيارة الثانية لفنزويلا خلال الأشهر الأربعة الماضية، أى فى سبتمبر ٢٠٠٦، ولاستعراض الاتفاقيات التى توصل إليها الجانبان، وبلغ عددها ٢٠ اتفاقية. وقد استقبل شافيز ضيفه بحرارة وحفاوة، واصفاً إياه بأنه " الشقيق والثورى والمناضل من أجل القضايا العادلة". وأن إيران وفنزويلا هما "شقيقتان تناضلان من أجل عالم يسوده العدل"، فى حين أعرب الرئيس الإيرانى عن دعم بلاده لزعماء التيار اليسارى فى أمريكا اللاتينية، وعلى وجه الخصوص، الحركة الاشتراكية التى يقودها شافيز، وتشجيع التفكير الثورى لتشكيل جبهة متحدة ضد المنحى الخاطئ والظالم الذى تسير فيه الدول القوية، حيث يرى شافيز أن راية "اشتراكية القرن الحادى والعشرين" سترفرف على دول أمريكا اللاتينية قاطبة، وتحفر فى هذا القرن "مقبرة الإمبريالية الأمريكية". وبالتداعى المنطقى، فقد جدد شافيز دعم بلاده لحق إيران فى إمتلاك قدرات نووية لأغراض سلمية، وتأييد برنامجها النووى، المثير للجدل، فى سياق مسعى ما تستهدفه الجولة من تشكيل حلف جديد من شأنه حث بعض البلدان الغنية بالنفط بالضغط على السوق العالمية للحد من الضغوطات المترتبة على إيران بالنسبة إلى برنامجها النووى. وأكد شافيز مساندة بلاده لإيران فى حالة ما إذا تعرضت لعدوان من قبل الولايات المتحدة. وعليه، فقد وصف شافيز قرار مجلس الأمن الدولى رقم ١٧٣٧، والذى يقضى بفرض عقوبات على إيران، بأنه " ليس له قيمة، لأن برنامج إيران النووى للأغراض السلمية. وبهذا الخصوص، أكد الزعيمان إعتزامهما لمضاعفة جهود بلديهما، إنطلاقاً من أهمية عضويتهما فى منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) بإعتبارهما رابع وخامس مصدر للنفط عالمياً، للتوصل إلى خفض جديد فى إنتاج المنظمة للحد من تراجع الأسعار التى انخفضت بنسبة ١٤٪ منذ بداية السنة الجارية، نتيجة أن هناك كميات فائضة من النفط فى الأسواق، مما يؤدى إلى حدوث هذا الانخفاض، وأهمية مطالبة البلدين للمنظمة خفض إنتاج النفط الخام لدعم أسعاره، بمزيد من تنسيق الجهود، من منظور "دعنا ننتج أقل من أجل ضمان أسعار جيدة لمواردنا النفطية". ومن المعروف أن علاقة شافيز بإيران قد توطدت منذ اجتماع أوبك-٢٠٠٠ فى كاراكاس، حيث أخذت فى التطور خطوة تلو الأخرى بين رئيس الدولة الفنزويلية والرئيس الإيرانى السابق "محمد خاتمي". وفى ١١ مارس ٢٠٠٥، كان كل من الرئيس الإيرانى السابق خاتمى وشافيز قد عقدا فى العاصمة الفنزويلية تحالفاً مناهضاً للإمبريالية، عبر تحالف استراتيجى تدعمه اتفاقيات موقعه فى مختلف المجالات بين البلدين، الأمر الذى يثير المخاوف الأمريكية حيث أن كلا البلدين من البلدان الغنية بالثروة النفطية. وتأسيساً على ما سبق توقيعه من اتفاقيات ثنائية بين البلدين، شملت مختلف القطاعات بدءً من قطاع الطاقة وحتى إنشاء مساكن ومصنع للأسمنت، فضلاً عن قطاع الصحة والزراعة ونقل التكنولوجيا، إلى جانب مشاريع أخرى، كما طرحت فكرة امتداد الاتفاقيات فى مجال الطاقة إلى إمكانية تشكيل مثلث نفطي، بين إيران وفنزويلا وبوليفيا التى يتزعمها الرئيس اليسارى، ايفو موراليس، يسمح لفنزويلا بتوريد المواد الهيدروكربونية لدول مثل الصين والهند بتسهيلات أكبر فى النقل، والقيام بتزويد بوليفيا بالخبرة المطلوبة التى يمكن أن تساعدها فى حالة قيامها بتأميم صناعة النفط والغاز بها، ودراسة سبل تفعيل هذه الاتفاقيات وبحث آفاق التعاون فى المجالات المختلفة، والرغبة فى التوصل إلى مزيد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية، وتدعيم التبادل التجارى الذى يتزايد بصورة مضطردة، توصل الجانبان إلى توقيع إحدى عشر اتفاقية ومذكرة تفاهم تنص على توطيد التعاون المشترك فى مجالات مختلفة، خاصة مجالات النفط والطاقة والغاز، والسياحة والزراعة، وصناعة السيارات والجرارات وإنتاج الأسمنت والبتروكيماويات،

وإعلان إيران استعدادها لمساعدة فنزويلا فى تطوير التكنولوجيا النووية. اعتبرها شافيز "هى البداية فقط لما سنقوم به معاً فى المستقبل. والأكثر أهمية بحث مخطط لإنشاء صندوق مشترك، كهيئة تمويلية مشتركة من أجل تطوير مختلف المشاريع، تبلغ قيمته مليارى دولار للاستثمار فى البلدين، برأس مال إبتدائى ٢٠٠ مليون دولار، وتخصيص مليارات الدولارات لمساعدة الدول الفقيرة للتحرر من الهيمنة الأمريكية ولتمويل والترويج للتعاون المشترك فى دول العالم الثالث، وتحديداً فى أمريكا اللاتينية والقارة الأفريقية.

ومثلت نيكاراجوا، المحطة الثانية فى هذه الجولة، والمباحثات مع الرئيس المنتخب حديثاً، فى ٥ نوفمبر الماضى، دانييل اورتيجا، والذى عاد إلى سدة الحكم بعد ١٦ عاماً من سيطرة الحكومات الموالية للولايات المتحدة، والميلاد الجديد لجبهة الساندينيستيا للتحرير الوطنى، والتى أنشئت عام ١٩٦١، كحركة ثورية يسارية مناهضة لحكم الديكتاتور المدعوم من الولايات المتحدة، الجنرال سوموزا، والتى أطاحت به عام ١٩٧٩، حيث عملت الولايات المتحدة على تدعيم حركة تمرد يمينية مناهضة، حركة الكونترا، انطلقت من هندوراس. ولم يعوق تشجيع المعارضة الداخلية على مقاطعة الانتخابات الرئاسية عام ١٩٨٤، دون فوز اورتيجا بولاية جديدة، وعمل خلال عامى ١٩٨٧ و ١٩٨٨، على معالجة عدم الاستقرار القائم. وقد قام الرئيس جورج بوش الأب، بدور أساسى فى عملية الإطاحة هذه، وكان حينها مدير وكالة المخابرات المركزية، ثم نائباً للرئيس، أثناء حكم رونالد ريجان، قبل أن ينتخب رئيساً عام ١٩٨٩، بتقديم تمويل سخى للمنظمة، بشكل غير شرعى من قبل الولايات المتحدة، وأشعلت حرباً أهلية ضروس، ودمرت اقتصاد البلاد، إلى أن تمكنت مرشحة المعارضة - يمين الوسط - فيوليتا شامورو، والمدعومة من قبل الولايات المتحدة، من الفوز فى انتخابات جرت عام ١٩٩٠، وحتى ١٩٩٦، وبعودته إلى صدارة المشهد السياسى، فإن الولايات المتحدة قد أخفقت فى جعل عدوها اللدود، اورتيجا إسماً من الماضى، وبروز محور كاسترو - شافيز - اورتيجا - كوريا، مما يزيد من انتكاسة السياسة الأمريكية فى أمريكا اللاتينية. صحيح أن هذا الزعيم اليسارى وجبهته يدركان أن الحرب الباردة قد إنتهت، وأن الماركسية فى صورتها التقليدية بحاجة للتطوير، إلا أنه يدعو إلى إنهاء حقبة "الرأسمالية المتوحشة" ورفض نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة والعولمة التى "تدمر الشعوب"، ليس بالثورة التى تعتبر من الماضى.

فى هذا السياق، فإن زيارة رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والتى تشكل حدثاً هاماً فى علاقات البلدين، استهدفت تهنئة الرئيس اورتيجا بهذه العودة رئيساً لنيكاراجوا، ومواصلة التعاون التجارى الواسع، وإقامة علاقات سياسية متينة، وتأسيس قنصلية إيرانية فيه، وتوقيع اتفاقية مشتركة فى المجالات المختلفة، منها تبادل البعثات الدراسية بين البلدين والتمويل المشترك فى القطاعات المختلفة، والتعاون المشترك الذى يمكن أن يستفيد منه لا محالة فقراء شوارع نيكاراجوا، حسب تصريحات اورتيجا، الذى أبدى استعداد بلاده لإقامة تعاون منسجم ووثيق مع إيران على الصعيد الدولى. وتعزيز التعاون مع إيران، على الرغم من مناهضة وإنزعاج الإدارة الأمريكية بهذا الشأن. وفى ضوء الرغبة لتوسيع العلاقات الشاملة مع نيكاراجوا، أبدت إيران استعدادها لذلك، بل ودراسة سبل التعاون الثلاثى مع فنزويلا، خاصة فى مجال الطاقة والتنقيب عن النفط. ولدعم الحكومة اليسارية الجديدة، وتمكينها من التصدى ومعالجة ما تواجه من تحديات ومشاكل، مع الوعد بتقديم مساعدة اقتصادية كبيرة، وتلبية كل آمال نيكاراجوا على صعيد التنمية الاقتصادية.

وفى الاكوادور، المحطة الأخيرة فى جولة أحمدى نجاد، وبمناسبة المشاركة فى احتفالية تنصيب الرئيس، رافائيل كوريا، الاقتصادى اليسارى المناهض للعولمة المتوحشة، والسياسات الليبرالية الجديدة والرأسمالية المتوحشة، ومن المنتقدين لسياسات غطرسة القوة والإملاءات الأمريكية، بعد فوزه فى الانتخابات الرئاسية، فى ٢٦ نوفمبر الماضى، وبدعم من شافيز، حيث تتشابه وجهات نظر الاكوادور السياسية والاقتصادية مع وجهات نظر إيران. من زاوية أخرى، وضحت الرغبة المشتركة لتعزيز التعاون بين البلدين، والتنسيق داخل منظمة الاوبك، لاسيما وأن رافائيل كوريا أكد عن عزمه إعادة ضم بلاده - المصدر المتواضع للنفط، رغم إمتلاكها ثروة نفطية، حيث أن الإكوادور التى تعتبر خامس دولة منتجة للنفط فى أمريكا اللاتينية بإجمالى حوالى ٥٤٣ ألف برميل يومياً، وإن مبيعات النفط تمثل ربع إجمالى الناتج الاجمالى للبلاد ويستخدم العائد فى دفع المرتبات وتسديد ديون الدولة - من جديد إلى منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك) التى كان الإكوادور قد انسحب منها عام ١٩٩٢، ويمكن لإيران مد يد العون والمساعدة للإكوادور فى مجالى النفط والتنقيب عنه، لاسيما وأن كوريا قد وصف شركات النفط العالمية بأنها "مستغلة". وتعهد بإعادة النظر فى التعاقدات التى تمت معها لضمان التزامها بتعهداتها خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على البيئة. ويرى أن على الإكوادور تنظيم قطاعها النفطى استنادا الى نوع من الاستثمارات "مختلف ومتنوع" عن

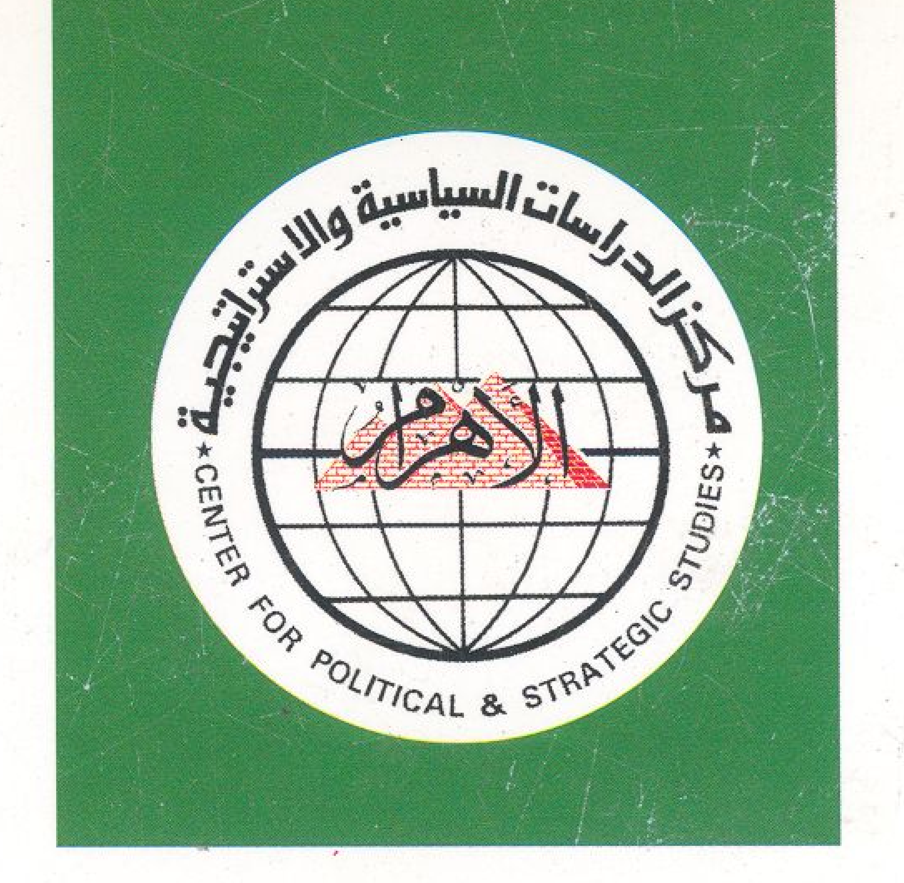
الذى اعتادته مع الولايات المتحدة، بحيث تركز على تشجيع الاستثمارات الأوروبية واليابانية والصينية فى هذا القطاع "بالتعاون مع الدول النفطية المجاورة، وفى مقدمتها فنزويلا. كما تعهد بالعمل على ادماج بلاده فى تجمع "ميركوسور" الاقتصادي، الذى يضم دولا رافضة لسياسات السوق الحرة التى تتبناها الولايات المتحدة، ومن بينها فنزويلا وبوليفيا. ويطرح كورييا شعار "نحن الأمريكيين اللاتينيين بوليفاريون جميعاً" وهاجم بشدة سياسات السوق الحرة ووصفها بانها كانت كارثة لامريكا اللاتينية، وقال ان امريكا اللاتينية فى حاجة الى ما وصفه "باشتراكية القرن الحادى والعشرين".

ثانياً : أصداء الزيارة .. أصوات متعددة:

إنتقدت بعض الصحافة الإيرانية هذه الجولة للرئيس الإيرانى فى أمريكا اللاتينية، بسبب توقيتها، والذى تواكب وتزامن مع جولة مضادة لإيران فى الشرق الأوسط قامت بها وزيرة الخارجية الأمريكية، كوندوليزا رايس، بهدف ترتيب اصطفاف ما أصطلح - أمريكياً - على تسميته "بمعسكر الاعتدال العربى" وتشكيل محور سنى ضد التهديدات التى يولدها البرنامج النووى الإيرانى، على الرغم من الزيارة التى قام بها أمين المجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى، على لاريجانى، إلى السعودية، والتى تزامنت مع زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية لها. وبدورها، سعت منظمة يهودية عالمية بالضغط على عدة دول لاتينية؛ للتنديد بالزيارة إلى فنزويلا، حيث أعرب شيمون صموئيل، مدير العلاقات الدولية فى "مركز سيمون فيزنتال الصهيوني" ،عن أسفه لسماح فنزويلا باستقبال الرئيس الإيراني، وأنه يتوجب على دول الميركوسور أن تعلن رفضها وتقطع علاقتها مع "إيران" التى تنكر "الهولوكوست"، وتدعو لتدمير واستئصال إسرائيل نهائيًا، فضلاً عن تورط مسئولين إيرانيين فى تفجيرات مقر الجمعية اليهودية فى الأرجنتين عام ١٩٩٤، والذى قتل فيه ٨٥ شخصًا. وكانت جماعات صهيونية قد اتهمت الرئيس الفنزويلى بمعادة السامية، وذلك من خلال نبذه للجالية اليهودية؛ ما أجّج فى نفوس الفنزويليين كراهية "الإسرائيليين، على حد زعمهم. وقد أشارت إلى أنه يساند حركات "إرهابية " إسلامية مثل "حماس"، و"حزب الله"، وتأييده الرئيس الإيراني ,فى حين أنه يمارس ضغطا على الإسرائيليين من خلال عدم السماح بمنحهم تأشيرات دخول لـ "فنزويلا. ويثير التقارب مع إيران انتقادات معارضى شافيز الذين يتهمونه بالسعى إلى تحالفات لا تخدم مصالح فنزويلا وتهدد روابطها بالولايات المتحدة - أكبر مشترى للنفط الفنزويلي.

وفى التحليل الأخير، ورغم إقرارنا بأهمية الالتفات الإيرانى إلى بناء تحالف استراتيجى مع دول أمريكا اللاتينية، خاصة ذات الحكومات اليسارية، وهو الأمر الذى أخفقت فيه الدبلوماسية العربية، فإننا نتشاطر رؤية أن توقيت الزيارة، حتى وإن كانت اعتبارات بروتوكولية قد حددته سلفاً، فإن الحملة المضادة التى شنتها الدبلوماسية الأمريكية ضد إيران، خاصة فى ضوء تآكل شعبية إيران، ومعها حزب الله "اللبنانى" بعد ملابسات وانعكاسات عملية إعدام الرئيس العراقى، صدام حسين، مما كان يحتم على القيادة الإيرانية سرعة احتواء هذه التداعيات، ومن ثم إرجاء الجولة عدة أيام. ومع ذلك، فإن الضرورة ذاتها قائمة وتفرض، إما عقد قمة إيرانية - عربية، أو تبادل الزيارات الثنائية، من زاوية ترتيب الأولويات، وأهمية تنسيق المواقف المشتركة لمجابهة المرامى الحقيقية لخطة واستراتيجية بوش الجديدة فى العراق، وتبديد إيران المخاوف العربية، لاسيما الخليجية، من الطموحات النووية الإيرانية، وما تروجه الجهات الغربية والإسرائيلية المعادية بشأن الهلال الشيعى، وتفويت الفرصة على هذه المخططات، وإحداث صدع مؤثر فى العلاقات الإيرانية - العربية، والتى لن يستفيد من ذلك سواء الأعداء المشتركين : الولايات المتحدة وإسرائيل، وقبل فوات الآوان.

رقم الإيداع : ٢٠٠٠/١١٨١٧
الترقيم الدولى : I.S.B.N 977 - 227 - 130 - 3



النشاط والأهداف

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعي إلي نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام بتلك القضايا، وترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار.

١- الدوريات

(أ) كراسات استراتيجي

دورية شهرية تدر منذ يناير ١٩٩١ تتوجه أساساً إلي صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والعالم العربي. وتصدر"كراسات استراتيجية" منذ يناير ١٩٩٥ باللغتين العربية والإنجليزية. ويرأس تحريرها د. أحمد إبرهيم محمود

(ب) ملف الأهرام الاستراتيجي

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بتقديم تحليلات متخصصة حول الشئون الإقليمية، والتطورات الدولية والمحلية ذات الانعكاسات والأبعاد الاستراتيجية بالنسبة للمنطقة العربية والشرق الأوسط. ويحرره أ. هانىء رسلان.

(ج) مختارات إسرائيلية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بالرؤي والتصورات والمواقف الإسرائيلية علي صعيدي الحكومة والمعارضة، وبالذات حول مجريات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلاته ويرأس تحريرها د. عماد جاد.

(د) مختارات إيرانية

دورية شهرية تصدر منذ أغسطس ٢٠٠٠ تهدف إلي دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران. ويرأس تحريرها د. محمد السعيد ادريس.

(هـ) قراءات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٦ تهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات وعرضه عرضاً دقيقاً وافياً باللغة العربية. وترأس تحريرها د. ألفت حسن أغا.

(و) أحوال مصرية

دورية ربع سنوية تصدر منذ صيف ١٩٩٨ تهدف إلي دراسة الواقع المصري بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويرأس تحريرها أ. مجدى صبحى .

٢- التقارير

(أ) التقرير الاستراتيجي العربي

تقرير سنوي يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦ يسعي إلي تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي والمجتمع المصري. ويصدر التقرير أيضاً باللغة الإنجليزية بدءاً من عام ١٩٩٥ ويرأس تحريره د. حسن أبو طالب.

(ب) تقرير الحالة الدينية

يرمي إلي الكشف عن خريطة المؤسسات، والأشخاص والحركات والتفاعلات داخل شبكات الانتماءات الدينية والإسلامية والمسيحية بالأساس، بهدف استخلاص اتجاهات عامة حول أنماط التدين المصري بكافة أشكالها وتفاعلاتها ومؤسساتها. ويرأس تحريره أ. نبيل عبد الفتاح.

(ج) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

تقرير صدر منذ عام ٢٠٠١ يعنى بتقديم دراسات تحليلية للقضايا الأكثر أهمية والتى من شأنها التأثير على مستقبل الاقتصاد العالمى والاقتصادات العربية والاقتصاد المصرى. ويحرره أ. احمد السيد النجار.

٣- الكتب

يصدر المركز سلسلة كتب تغطى موضوعات معرفية متعددة تعالج مختلف القضايا. ويرأس تحريرها أ. نبيل عبد الفتاح. كما يصدر المركز كتيبات عن المفاهيم والمؤسسات ضمن سلسلة "موسوعة الشباب السياسية". ويرأس تحريرها د. وحيد عبد المجيد.

٤- المركز علي شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

قام المركز بتأسيس صفحة خاصة به على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغتين العربية والإنجليزية. وتتضمن الصفحة عرضاً لكافة إصدارات وأنشطة المركز. ويمكن الوصول إلى صفحة المركز عن طريق موقع الأهرام: http://www.ahram.org.eg. بريد إليكترونى acpss@ahram.org.eg

أسلوب الاشتراك أو شراء مطبوعات المركز

تطلب اصدرارت المركز من مكتبات الأهرام ومراكز توزيع الأهرام، فضلاً عن إمكانية الاشتراك في الإصدارات الدورية للمركز عن طريق: إدارة اشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

تليفون: ٧٧٠٤٥٦٥ - ٥٧٨٦٢٢٤ - ٥٧٨٦٠٣٧ - ٥٧٨٦١٠٠ فاكس: ٥٧٨٦٠٣٧ ٥٧٨٦٨٣٣ - ٥٧٨٦٠٢٣

Email: acpss@ahram.org.eg

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر